علم الاجتماع

استاذ المقرر

رشا محمد صلاح الدين

كلية التربية بالغردقة

اولى علم النفس

العام الجامعى

2023/2022م

الكلية : التربية بالغردقة

الفرقة : الأولى

التخصص : علم النفس

تاريخ النشر : الفصل الدراسى الاول

عدد الصفحات:195 صفحة

الفصل الاول : تعريف علم الاجتماع

الفصل الثانى : العمليات الاساسية في علم الاجتماع

الفصل الثالث : رواد علم الاجتماع

الفصل الرابع : موضوعات تناولها علم الاجتماع

نشأة علم الاجتماع وتطوره

يتشبع علم الاجتماع من بين العلوم الاجتماعية، بالعقائد والمذاهب والفلسفات المتعددة، المبثوثة داخل الأبحاث النظرية والتطبيقية، التي تعكس الخلفيات العقائدية والفكرية لكتابها وواضعيها. وهذا يخالف الظن الشائع والسمعة الرائجة عن هذا العلم، إذْ يظن أنه يقدم نظريات وآراء ونتائج علمية، بعيدة عن الشكوك والأوهام من نتاج العلم وحده، وهذا ما جعل كثيراً من أبناء المسلمين يقبل ما فيه من أفكار ونظريات وآراء، على أنها حقائق علمية، يجب التسليم بها، حتى ولو عارضت مبادئ دينهم، فأصبح علم الاجتماع إشكالية تبحث عن حل.

ويمكن تلخيص مشكلة علم الاجتماع بوضعه الراهن في أمرين:

الأول: أن هذا العلم يحمل، مع حقائقه العلمية، وفائدته الملموسة، عقائد وأفكار ومبادئ واضعيه، وأن هذا العلم منذ دخوله إلى العالم الإسلامي، كان يعزز من حالة فقدان الهوية، التي تعني التخلي عن الإسلام، كمبدأ عام يحكم المجتمعات الإسلامية.

الثاني: أن نظريات هذا العلم، وضعت لفهم مشكلات وقضايا خاصة بالغرب، لا يمكن تعميمها على المشكلات المماثلة في العالم الإسلامي، ولا تؤدي إلى فهم واقع المجتمعات الإسلامية.

وقد طُرحت هذه الإشكالية على بساط البحث من قبل كثير من علماء الاجتماع في العالم العربي، والعالم الإسلامي، وكانت النتيجة اتجاهين مختلفين:

أحدهما: ينادي بعلم اجتماع عربي قومي لم تحدد ملامحه، وهذا الاتجاه لم يكن يلتفت كثيراً إلى المشكلة الأولى، وهي تشبع علم الاجتماع بالعقائد والأفكار،

التي تصطدم بالإسلام، وإنما يركز ويهتم بالمشكلة الثانية وهي: أن نظريات علم الاجتماع أخفقت في فهم المشكلات المطروحة في العالم العربي.

وثانيهما: ينادي بعلم اجتماع إسلامي، أو علم اجتماع المجتمعات الإسلامية، وهو اتجاه لا يخلو من ملاحظات العالم المتخصص، التي يسهل الجواب عنها، ولكنه لا يهمل أياً من المشكلتين السابقتين، وهو الاتجاه الذي يجب أن يتبناه علماء الاجتماع، لأنه اتجاه وثيق الصلة بثقافة المجتمعات الإسلامية وهويتها, إذْ يتخذ من الإسلام إطاراً عاماً، يدور في فلكه، ويجب أن تتضافر الجهود للعناية به.

على الرغم من أن التفكير الاجتماعي قديم قدم الإنسان نفسه، فإن الاجتماع الإنساني لم يصبح موضوعاً لعلمٍ إلا في فترة لاحقة، وكان أول من نبه إلى وجود هذا العلم، واستقلال موضوعه عن غيره، هو ابن خلدون، فقد صرح في عبارات واضحة أنه اكتشف علماً مستقلاً، لم يتكلم فيه السابقون، إذ يقول: وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري، والاجتماع الإنساني، وذو مسائل، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته، واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم، وضعياً كان أو عقلياً. ويقول أيضاً: واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة، أعثر عليه البحث، وأدى إليه الغوص ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة، ما أدري: ألغفلتهم عن ذلك، وليس الظن بهم؟ أو لعلمهم كتبوا في هذا الغرض، واستوفوه، ولم يصل إلينا. كما أنه لم يكتفِ بذلك، بل دعا القادرين إلى استكمال ما نقص منه : ولعل من يأتي بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح، وعلم مبين، يغوص في مسائله على أكثر مما كتبنا.

و إضافة إلى ذلك فإن مقدمته شملت على أقل تقدير سبعة من فروع علم الاجتماع المعاصر، ناقشها ابن خلدون في وضوح تام. ولكن على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من قول عالم الاجتماع الشهير جمبلوفتش : لقد أردنا أن ندلل على أنه

قبل أوجست كونت، بل قبل فيكو الذي أراد الإيطاليون أن يجعلوا منه أول اجتماعي أوروبي، جاء مسلم تقي فدرس الظواهر الاجتماعية بعقل متزن، وأتى في هذا الموضوع بآراء عميقة، وإن ما كتبه هو ما نسميه اليوم علم الاجتماع، على الرغم من ذلك كله، فإن التأريخ لعلم الاجتماع يقف عند كونت الفرنسي- باعتباره المنشئ الأول لهذا العلم. ويتجاهل بذلك المؤسس الحقيقي لهذا العلم الذي نبه عن وعي وفي وضوح إلى اكتشافه لهذا العلم، ومهما كانت ظروف النشأة الجديدة فإن من النكران للجميل، والظلم أيضاً عدم الاعتراف لابن خلدون بفضله في هذا المجال.

وعلى كل حال، فإن ابن خلدون لم يخلفه خلف يتمم ما بدأ، ويبني على ما أسس. لقد نشأ علم الاجتماع المعاصر نشأة مستقلة، في بيئة أخرى غير بيئة ابن خلدون. لقد نشأ العلم الحديث في أوروبا على يد أوجست كونت، حيث نحت له هذا الاسم: "علم الاجتماع "، وقد كانت هذه النشأة الغربية مرتبطة أشد الارتباط بظروف التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري، التي كان يمر بها المجتمع الأوروبي في ذلك الوقت، بحيث نستطيع أن نقول: " إن علم الاجتماع الغربي بكافة اتجاهاته وفروعه النظرية، قد تطور استجابة للتطورات والمشكلات الاجتماعية في مرحلة الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد" .

و علم الاجتماع الغربي هذا هو الذي كتب له الاتصال والاستمرار والسيطرة، كنظام فكري وعلمي، بحكم ارتباطه بالحضارة المسيطرة ، ولهذا فقد أصبح عالمياً، وفرض نفسه على الآخرين، كالحضارة الغربية تماماً.

ويذكر بعض المؤرخين لعلم الاجتماع، أن له أربعة أصول فكرية، تتمثل في : **الفلسفة السياسية، وفلسفة التاريخ، والنظريات البيولوجية في التطور، والحركات التي قامت تنادي بالإصلاح الاجتماعي والسياسي،** ووجدت أنه من الضروري أن تجري لهذا الغرض دراسات مسحية للظروف الاجتماعية ، وكان التأثير الأكبر

والأهم، من قبل فلسفة التاريخ التي قدمت لعلم الاجتماع أفكار النمو والتقدم، ومفاهيم المراحل التاريخية، والأنماط الاجتماعية.

ومن قبل المسح الاجتماعي أيضاً، الذي قدم لعلم الاجتماع إمكانية دراسة الشؤون الإنسانية بمناهج العلوم الطبيعية، فالظواهر الإنسانية أيضاً يمكن تصنيفها وقياسها، ويمكن إصلاح المجتمع بوساطتها، حيث اهتمت المسوح الاجتماعية بمشكلة الفقر، انطلاقاً من أنها مشكلة نتجت عن الجهل الإنساني أو الاستغلال. ومن ناحية أخرى، فلا يزال المسح الاجتماعي من أهم طرق البحث في علم الاجتماع.

كما أن الحديث عن نشأة علم الاجتماع، لا بد أن يتطرق إلى فلسفة التنوير العقلانية النقدية، التي أثارت كثيراً من مسائل علم الاجتماع، ثم بعد ذلك ، الموقف منها، هل هو: موقف المتقبل، كما هو الحال في علم الاجتماع الماركسي؟ أو موقف الرافض، كما هو الحال في علم الاجتماع المحافظ؟ أو موقف الموفق بينها وبين غيرها من الأفكار المعارضة؟

كما أن آثار الثورة الصناعية، والثورة الفرنسية، مهدت الطريق بشكل مباشر لتطور علم الاجتماع، حيث أفرزتا الكثير من المشكلات التي تبحث عن حل. وعلى كل حال، فإن كونت إضافة إلى وضعه لاسم علم الاجتماع، فقد دعا إلى الدراسة الوضعية للظواهر الاجتماعية، ووضع الفيزياء الاجتماعية على رأس العلوم قاطبة، وقد عني بعلم الاجتماع والفيزياء الاجتماعية ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعاً لدراسته، باعتبار هذه الظواهر من روح الظواهر الفلكية، والطبيعية، والكيماوية والفسيولوجية نفسها، من حيث كونها موضوعاً للقوانين الطبيعية الثابتة.

ويعد هربرت سبنسر الإنجليزي، أحد رواد علم الاجتماع المعاصرين لكونت، وقد أدرك إمكانية تأسيس علم الاجتماع، وأخرج مؤلفات متعددة في هذا

العلـم "كالاسـتاتيكا الاجتماعيـة"، و "دراسـة علـم الاجـتماع" و "مبـادئ علـم الاجتماع". وقد سيطرت عليه فكرة التطور الاجتماعي المستمر عبر الزمان، وهو من رواد الفكر التطوري ".

كما أن ماركس الذي يعد القائد الأول للحركة العمالية الثورية، قدم وجهات نظر وآراء تعد داخلة في علم الاجتماع، بالمعنى الحديث، وقد أصبح أباً فيما بعد لعلم الاجتماع الماركسي، الذي تعد المادية التاريخية أساساً له.

ويذكر أحد المؤرخين لعلم الاجتماع، أنه خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، انقسم هذا العلم إلى عدد من المدارس الرئيسة والفرعية، بحيث أصبح من العسير أن تجد أي قدر من الالتقاء بين علوم الاجتماع المتعددة، فمثلاً كان هناك من يعرف علم الاجتماع بأنه: دراسة العلاقة بين البناء الاقتصادي للمجتمع، والجوانب الأخلاقية، والقانونية، والسياسية، من بنائه العلوي. وهناك من يعتبر موضوع علم الاجتماع: دراسة صور الالتقاء الإنساني.

أسس علم الاجتماع

ستناول في هذه النقطة ثلاثة أمور تكوّن البنية الأساس لعلم الاجتماع، وهي:

أ - موضوع علم الاجتماع:

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع بأنه: " دراسة وصفية تفسيرية مقارنة للمجتمعات الإنسانية، كما تبدو في الزمان والمكان، للتوصل إلى قوانين التطور، التي تخضع لها هذه المجتمعات الإنسانية في تقدمها وتغيرها ". وقد ذكرت الدكتورة سهير العطار في كتابها مدخل في علم الاجتماع تعريفاً هو الأشمل في نظرنا: **"هو العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة علمية بهدف الكشف عن القوانين أو القواعد أو الاحتمالات التي تخضع لها هذه الظواهر في ترددها أو اتجاهها أو اختفائها"**. ويحدد علماء الاجتماع موضوع علمهم، بالظواهر الاجتماعية، التي تظهر نتيجة لتجمع الناس معاً، وتفاعلهم مع بعضهم بعضاً، ودخولهم في علاقات متبادلة، وتكوين ما يطلق عليه الثقافة المشتركة. إذْ يتفق الناس على أساليب معينة في التعبير عن أفكارهم. كما أنهم يتفقون على قيم محددة، وأساليب معينة، في الاقتصاد، والحكم، والأخلاق، وغيرها.

وتبدأ الظواهر الاجتماعية بالتفاعل بين شخصين أو أكثر، والدخول في علاقات اجتماعية. وحينما تدوم هذه العلاقات وتستمر، تشكل جماعات اجتماعية. وتعد الجماعات الاجتماعية من المواضيع الأساسية التي يدرسها علم الاجتماع.

وهناك موضوع آخر يدرسه علم الاجتماع، يتمثل في العمليات الاجتماعية، كالصراع، والتعاون، والتنافس، والتوافق، والترتيب الطبقي، والحراك الاجتماعي وهناك أيضاً الثقافة التي تعرف بأنها: "الكل الذي يتألف من قوالب التفكير، والعمل

في مجتمع معين ". كما أن التغير في الثقافة وفي البناء الاجتماعي، أحد ميادين الدراسة في علم الاجتماع. كما أن هناك النظم الاجتماعية، وهي الأساليب المقننة والمقررة للسلوك الاجتماعي.

وكذلك الشخصية، وهي العامل الذي يشكل الثقافة، ويتشكل من خلالها. وتدل المؤلفات التي تؤلف في مادة علم الاجتماع، وأيضاً اهتمامات علماء الاجتماع البارزين، على أن الموضوعات الأساسية هي باختصار كما يلي:

1- التحليل الاجتماعي، ويشمل: الثقافة والمجتمع ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية.

2- الوحدات الأولية للحياة الاجتماعية، وتشمل:

- الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية .
- شخصية الفرد .
- الجماعات.
- المجتمعات المحلية "الحضرية والريفية " .
- الروابط والتنظيمات .
- السكان .
- المجتمع.

3- المؤسسات الاجتماعية الأساسية، وتشمل: الأسرة، الاقتصاد، السياسة، القانون، الدين، التعليم، الرعاية الاجتماعية، المؤسسات التعبيرية والجمالية.

4- العمليات الاجتماعية الأساسية، وتشمل: التمايز والطبقات، التعاون والتلاؤم والتماثل، الاتصال، الصراع الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، الانحراف "الجريمة والانتحار... "، التكامل الاجتماعي، التغير الاجتماعي.

ب- النظريات في علم الاجتماع:

يذكر علماء الاجتماع أن التيارات الفكرية التي صاحبت ظهور هذا العلم ونشأته، لا تزال تؤثر في توجهه النظري حتى الآن، والحقيقة أن مختلف النظريات في هذا العلم تصب في اتجاهين أساسيين، يتميز كل منهما برؤية خاصة للواقع الاجتماعي:

1) اتجاه محافظ.

2) اتجاه رافض وثوري.

والنظريات عبارة عن طرق مختلفة لإدراك الحقائق الاجتماعية وتفسيرها، وتعرف النظرية بأنها: "مجموعة مبادئ وتعريفات مترابطة، تفيد في تنظيم جوانب مختارة من العالم الأمبيريقي على نحو منسق ومنتظم "، فهي تتكون من قضايا مترابطة منطقياً وقابلة للتحقق الواقعي، وتنطوي على دعاوى وبدهيات أساسية. وتعد النظرية مسألة أساسية في العلم. ويرى المطلعون في ميدان النظرية، أن البحث دون سند من نظرية، أو دون اتجاه نظري، ليس إلا نوعاً من العبث، وذلك لأن النظرية في علم الاجتماع مستمدة أصلاً من نتائج دراسة عملية، أجريت فعلاً في الواقع الاجتماعي، وليست مستمدة من النظر العقلي المجرد، و تؤدي نظرية علم الاجتماع الوظائف التالية:

1- تصنيف الأحداث الواقعية وتنظيمها.

2- تفسير أسباب الأحداث التي تقع، والتنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل، في إطار شروط معينة.

3- تقديم فهم علمي شامل بالقوانين التي تحكم حركة الأحداث في الواقع الاجتماعي، وسوف نشير فيما يلي إشارة سريعة ومقتضبة إلى أبرز المواقف النظرية في علم الاجتماع:

أ- النظرية البنائية الوظيفية:

يلخص أحد علماء الاجتماع الأفكار الرئيسة التي تعتمد عليها هذه النظرية في ست نقاط هي :

1- يمكن النظر إلى أي شيء، سواء كان كائناً حياً، أو اجتماعياً، أو سواء كان فرداً، أو مجموعة صغيرة، أو تنظيماً رسمياً، أو مجتمعاً، أو حتى العالم بأسره، على أنه نسق أو نظام، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، فجسم الإنسان نسق، يتكون من مختلف الأعضاء والأجهزة، وكذلك شخصية الفرد، والمجتمع، والعالم.

2- لكل نسق احتياجات أساسية لا بد من الوفاء بها، وإلا فإن النسق سوف يفنى، أو يتغير تغيراً جوهرياً، فكل مجتمع مثلاً يحتاج أساليب لتنظيم السلوك "القانوني"، ومجموعة لرعاية أطفال "الأسرة"، وهكذا.

3- لا بد أن يكون النسق دائماً في حالة توازن، ولكي يبقى كذلك فلا بد أن تلبي أجزاؤه المختلفة احتياجاته، فإذا اختلت وظيفة أحد الأجزاء فإن الكل يصبح في حالة عدم اتزان.

4- كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفياً، أي يسهم في توازن النسق، وقد يكون ضاراً وظيفياً، أي يقلل من توازن النسق، وقد يكون غير وظيفي، أي عديم القيمة بالنسبة للنسق.

5- يمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل، فحاجة المجتمع لرعاية الأطفال مثلاً يمكن أن تقوم بها الأسرة، أو دار الحضانة، وحاجة المجتمع إلى التماسك، قد تتحقق عن طريق التمسك بالتقاليد، أو عن طريق الشعور بالتهديد من عدو خارجي.

6- وحـدة التحليـل يجـب أن تكـون الأنشـطة أو الـنماذج المتكـررة، فالتحليـل الاجتماعي الوظيفي، لا يحاول أن يشرح كيف ترعى أسرة معينـة أطفالهـا، ولكنـه يهـتم بكيفية تحقيق الأسرة كنظام لهذا الهدف، وهدف التفسير الـوظيفي، هـو الكشـف عـن كيفية إسـهام أجـزاء النسـق في تحقيـق النسـق ككـل، لاسـتمراريته، أو في الإضرار بهـذه الاستمرارية. وقد سميت هذه النظرية بالبنائية الوظيفية لأنها تحـاول فهـم المجتمـع في ضوء البنيات التي يتكون منها، والوظائف التي تؤديها هذه البنيات.

ب- النظرية الماركسية:

تقوم الماركسية بوصفها نظرية في علم الاجتماع على مُسَلَّمَتيْن أساسيتين هما:

1- أن العامل الاقتصادي: هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، فعلاقـات الإنتاج في مجتمع ما، هي التي تحكم وتحدد كافة مظاهر الحيـاة في هـذا المجتمع، أي البناء الفوقي مـن سياسـة، وقـانون، ودين، وفلسـفة، وأدب، وعلم، وأخلاق.

2- النظر إلى العالم بما فيه المجتمع، من خـلال الإطـار الجـدلي: الموضـوع ونقـيض الموضوع، والمركب منها، وهو إطـار مسـتمر لا يتوقـف، ويقـول تيماشـيف: " إذا ركّبنا المسلّمتين الأساسيتين لماركس معاً، خرجنـا بـبعض النتـائج، فكـل نسـق مـن الإنتاج يبدأ بحالة إثبات، حيث يكون أكثر النظم الممكنة كفاءة في ذلـك الوقـت، لكنـه متـى عـزز اجتماعيـاً يصـبح عقبـة أمـام تطبيـق الاختراعـات التكنولوجيـة، والإفادة من الأسواق الحديثة، والمواد الخام، ولا يمكن للتطور التـاريخي أن يقـف عند هذه المرحلة، فالنظام المعـزز اجتماعيـاً ينبغـي القضـاء عليـه بواسـطة ثـورة اجتماعية، تخلق نظاماً جديدا لإنتاج، مركب من القديم والجديد ".

وهذه النظرة تجعل أي مجتمع يتكون من طبقتين أساسيتين متناقضتي المصالح، مما يجعل الصراع بينهما حتمياً، فتحدث الثورة الاجتماعية التي تؤدي إلى تغيير علاقات الإنتاج. وعلى هذا فإن الصراع الطبقي هو المحرك الأساس للتغيير الاجتماعي، من أجل الوصول إلى مجتمع بلا طبقات، وهو مستمر في زعمهم على مدى التاريخ، فتاريخ أي مجتمع عند الماركسية هو تاريخ الصراع بين الطبقات المستغِلة والمستغَلة.

فيما سبق عرضنا لأهم نظريتين في علم الاجتماع، ومع ذلك فإنهما لا يمثلان إلا جزءاً بسيطاً من النظريات في هذا العلم، ويكفي أن نطالع كتاب تيماشيف "نظرية علم الاجتماع" مثلاً، لنعرف مدى سعة هذه النظريات وكثرتها وتعدّدها في هذا العلم.

ج- مناهج البحث في علم الاجتماع:

هناك مناهج للبحث يستخدمها علماء الاجتماع، ويتوقف استخدامها على الباحث، وطبيعة البحث، والإمكانات المتوفرة، ودرجة الدقة المطلوبة، وأغراض البحث، ولعل من أكثر الطرق المنهجية شيوعاً في الدراسات الاجتماعية، المنهج التاريخي المقارن، والتجريبي، والمنهج الوصفي وغيرها، مما قد تقتصر فيه النتائج على الوصف، أو تتعدى ذلك إلى التحليل والتفسير وقد لا يكتفي الباحث بأحد هذه المناهج، بل يتعدّاه إلى المزج بينها.

وفيما يلي نبذة عن هذه المناهج:

1- **المنهج التاريخي:** يستخدم علماء الاجتماع المنهج التاريخي، عند دراستهم للتغير الذي يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية، وتطور النظم الاجتماعية، والتحول في المفاهيم والقيم الاجتماعية. وعند دراستهم لأصول الثقافات، وتطورها، وانتشارها، وعند عقد المقارنات المختلفة بين الثقافات

والنظم، بل إن معرفة تاريخ المجتمع ضرورية لفهم واقعه، وقد صاحب المنهج التاريخي نشأة علم الاجتماع، وقد كان في البداية تطورياً، يميل إلى وضع المراحل التطورية المختلفة للمجتمعات الإنسانية، كما هو عند كونت وسبنسر.

ولكن النزعة التطورية بدأت تتلاشى، نظراً لعدم موضوعيتها، وتعد الوثائق سواءً أكانت وثائق شخصية، أم رسمية، أم عامة، من أهم مصادر المعرفة الاجتماعية، كالتاريخ الاقتصادي، والسياسي، والديني، والتربوي، والسكاني وغيرها، ومثل ذلك الدراسات الوصفية المتكاملة لمجتمع ما في فترة تاريخية معينة، حيث تحتوي هذه الدراسات عادة على معلومات قيمة تفيد عند التحليل، ويمكن أن نمثل لهذا النوع من الدراسات، بالدراسة الضخمة، التي أعدتها مجموعة علماء الحملة الفرنسية على مصر بعنوان: وصف مصر، حيث تعد دراسة مسحية شاملة للبناء الاجتماعي لمصر في فترة تاريخية معينة.

2- **المنهج الوصفي:** "يعد المنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملاءمة للواقع الاجتماعي وخصائصه، وهو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع، إذ من خلاله نتمكن من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع، محددة على خريطة، تصف وتصور بكل دقة كافة ظواهره وسماته "، وقد واكب المنهج الوصفي نشأة علم الاجتماع، إرتبطت نشأته بحركة المسح الاجتماعي في إنجلترا، أو منهج لوبلاي في دراسة الحالة، ونشأة الدراسات الأنثروبولوجية.

والفكرة الأساسية التي يقوم عليها المنهج الوصفي هي: أن المشكلة التي واجهت الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية، هي عدم وجود منهج علمي حقيقي، يصلح لتحليل هذه الظواهر. فلم تكن الملاحظة خاضعة لقواعد

تنظمها، بحيث نعرف بدقة كيفية الملاحظة، وأهمية الظواهر التي تُلاحظ، وأكثرها دلالة. ولذلك فإن المنهج الوصفي يعتمد على خطوات هي:

1) اختيار الوحدة الاجتماعية الأولية والأساس في الموضوع المدروس.

2) اكتشاف الطريقة الملائمة للقياس الكمي لمختلف عناصر مكونات وحدة الدراسة.

3) فحص العوامل المختلفة المؤثرة في تنظيم الظاهرة المدروسة في وظائفها.

وعلى هذا فإن البحوث الوصفية تتم على مرحلتين، مرحلة الاستكشاف والصياغة، ومرحلة التشخيص والوصف المتعمق، وهما مرحلتان مرتبطتان ببعضهما، ويعد المسح الاجتماعي ودراسة الحالة، والبحوث السكانية التي تصف المواليد، والوفيات، وتحركات السكان، وتوزيعهم، بحوثاً وصفية، تمثل المنهج الوصفي، ويوفر المنهج الوصفي كثيراً من البيانات والمعلومات التي تزيد المعرفة بالظواهر، وتنمي البصيرة بالواقع الاجتماعي بكل أبعاده.

3- **المنهج التجريبي:** " التجريب جزء من المنهج العلمي، فالعلم يسعى إلى صياغة النظريات التي تختبر الفروض التي تتألف منها، وتتحقق من مدى صحتها، والتجربة ببساطة: هي الطريقة التي تختبر بها صحة الفرض العلمي"، فالتجريب هو القدرة على توفير كافة الظروف، التي من شأنها أن تجعل ظاهرة معينة ممكنة الحدوث في الإطار الذي رسمه الباحث وحده بنفسه، والتجريب يبدأ بتساؤل يوجهه الباحث مثل: هل يرتبط ارتفاع المستوى الاقتصادي للفرد بإقباله على التعليم؟ أو هل هناك علاقة بين الدين والسلوك الاقتصادي؟، أو بين التنشئة الاجتماعية وانحراف الأحداث؟ ومن الواضح أن الإجابة على هذه التساؤلات، تقتضي اتباع أسلوب منظم لجمع البراهين والأدلة.

والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضوع البحث، والوصول إلى إدراك للعلاقات بين الأسباب والنتائج، ويعتمد تصميم البحث التجريبي على عدة خطوات، هي تحديد المشكلة، وصياغة الفروض التي تمس المشكلة، ثم تحديد المتغير المستقل، والمتغير التابع، ثم كيفية قياس المتغير التابع، وتحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم، والوسائل المتبعة في إجراء التجربة. ومع صعوبة تطبيق هذا المنهج في العلوم الاجتماعية، إلا أنه طبق فيها، واستطاع أن يغزو علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية، تحت تأثير النجاح الذي حققه في العلوم الطبيعية.

4- **المنهج المقارن:** يمكن القول بأن المنهج المقارن، يطبق في علم الاجتماع بكافة فروعه ومجالات دراسته، ذلك أن أي بحث في علم الاجتماع لا يخلو من الحاجة إلى عقد مقارنة ما. وقد استعان به أغلب علماء الاجتماع قديماً وحديثاً، ويمكن ذكر المجالات الرئيسة التي تخضع للبحث المقارن في علم الاجتماع فيما يلي:

1- دراسة أوجه الشبه والاختلاف، بين الأنماط الرئيسة للسلوك الاجتماعي.

2- دراسة نمو وتطور أنماط الشخصية، والاتجاهات النفسية والاجتماعية في مجتمعات، وثقافات متعددة، مثل بحوث الثقافة، والشخصية، ودراسات الطابع القومي.

3- دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات، كالتنظيمات السياسية والصناعية.

4- دراسة النظم الاجتماعية في مجتمعات مختلفة، كدراسة معايير الزواج والأسرة والقرابة، أو دراسة المعتقدات الدينية، وكذلك دراسة العمليات والتطورات التي تطرأ على النظم الاجتماعية مثل التحضر.

5- تحليل مجتمعات كلية. و عادة ما تتم المقارنة بين المجتمعات وفقاً للنمط الرئيس السائد للنظم.

مفهوم علم الاجتماع Sociology

علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي للأفراد، والأساليب التي ينتظم بها المجتمع بإتباع خطوات المنهج العلمي.

يُلاحظ الفرد داخل المجتمع أن وسائل الإعلام المختلفة تطالعه بأنباء وأخبار معينة، منها ما يتعلق بكوارث طبيعية، وأخرى تتعلق بصراعات ومشكلات تحتاج إلى حلول، وقسم آخر يتحدث عن قضايا العمل واضطرابات العمال، وقسم يتعرض لاتجاهات مشجعي كرة القدم. مثل هذه الأحداث إذا صح أن نُطلق عليها هذه التسمية هي أحداث عامة تحدث في الحياة اليومية؛ ولكن أحياناً يتساءل المرء لِمَ أصبح الآن مشجعو كرة القدم أكثر عنفاً عما كانوا عليه في الماضي؟ ولِمَ يجد بعض الأزواج أن الحياة الزوجية أصبحت لا تُطاق؟

وعندما نسأل أنفسنا مثل هذه الأسئلة، فإننا نسأل سؤالاً "اجتماعياً"، بمعنى أننا معنيون أو مهتمون بالطريقة التي يسلك بها الأفراد في المجتمع، وتأثير ذلك السلوك على أنفسهم وعلى المجتمع. ومعنى ذلك، أن مفهوم " الاجتماعي" هو المفهوم الأساسي في علم الاجتماع، لأن الفرد لا يملك إلاّ أن يكون كائناً اجتماعياً يعيش في وسط اجتماعي وعلى اتصال مستمر ببقية أفراد المجتمع، بحيث يندمج في محيطهم ويتفاعل معهم بصورة إيجابية. وهذا يؤكد أنه من دون وجود تفاعل إنساني مستمر، لا يمكن أن يُطلق على ما يحدث صفة "اجتماعية"".

ويُعَد "أوجست كونت" الذي صك هذا المصطلح عام 1830 وربط فيه بين الكلمة اللاتينية Socius، وتعني شعباً أو قبيلة أو مدينة متحالفة مع روما (وأصبحت تعني فيما بعد كلمة المجتمع Society)، والكلمة اليونانية Logos، وتعني العقل أو المعرفة. وسرعان ما انتشر هذا المصطلح بشكل واسع، وأصبح يُستخدم فعلياً في جميع اللغات للدلالة على كل دراسة علمية واعية ودقيقة نسبياً للمجتمع.

أما موضوع علم الاجتماع، فهو من المسائل التي تناولها جدل ساخن ومستمر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد انحصر نطاقه في دراسة موضوعَيْن رئيسيَيْنْ، هما: الحقائق الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية، وعلى الرغم من أن هذين الموضوعين محوران أساسيان في علم الاجتماع دون غيره، إلا أن الجدل لا يزال ساخناً.

فقد ذهب "هربرت سبنسر" مثلاً إلى أن علم الاجتماع هو العلم الذي يصف ويفسر ـ نشأة وتطور النظم الاجتماعية والضبط الاجتماعي والعلاقات بين النظم الاجتماعية؛ وأن عليه أن يقارن بين المجتمعات البشرية، على اختلاف أنواعها وأشكالها، أو بين المجتمعات على اختلاف نشأتها وتطورها، وأن يهتم بدراسة عمليتي البناء والوظيفة الاجتماعية.

ولكن "جورج زيمل" يرى ضرورة التفرقة بين ما هو اجتماعي Social، والعلم الاجتماعي Sociological؛ فالمجال الاجتماعي يتضمن ما يدور بين الناس، أما العلم الاجتماعي فهو المجال الذي يتناوله الدارس الاجتماعي، لتحديد الجوانب المهمة له وتحليلها.

وهذا ينقلنا إلى موضوع آخر يهتم به علم الاجتماع، وهو الحقائق العلمية Scientific Facts، فالحقائق تستدعي بالدرجة الأولى إثباتها؛ لأنها معلومات مؤكدة لحالة ما، ويمكن أن يُتفق عليها إذا كان علم الاجتماع يتوصل إلى الحقائق العلمية بالبحث العلمي المنظم، وإذا كانت وجهات النظر أو الآراء تتكون دون الرجوع إلى الحقيقة؛ فإن الاجتماعيين يقبلون الآراء ووجهات النظر، التي تستند إلى حقائق علمية، إن علم الاجتماع هو الدراسة العلمية لمظاهر أو جوانب الحياة الاجتماعية للفرد، فهو كم من المعرفة تكوّن خلال تراكم استخدام المنهج العلمي في دراسة أبنية الحياة الاجتماعية ومكوناتها.

يدرس علماء الاجتماع سلوك الأفراد في مضمونه الجمعي، فلا يوجد إنسان منعزل بذاته؛ ولكنه وغيره من الأفراد يتعاملون معاً في حدود الجماعات الاجتماعية، فكل إنسان يولد داخل جماعة ويمضي بقية حياته في علاقات اجتماعية منمطة، فكل عملية يقوم بها الفرد، كاختيار شريك للحياة أو شراء ملابس جديدة، ترتبط كثيراً بتوقعات الآخرين منه، فردود أفعالنا ومظاهر سلوكنا ما هي إلا نتيجة لتوقعات أفراد المجتمع الآخرين منا، من جهة، ونتيجة للتفاعل الاجتماعي بيننا وبينهم، من جهة أخرى، ويتوقع كل فرد منا سلوكاً معيناً من أقاربه وأصدقائه، وحتى من أولئك الأفراد الذين نلتقي بهم عبر الشارع؛ كذلك، فإن أولئك الأفراد يتوقعون منا سلوكاً معيناً في كل موقف.

إذن يمكن أن نطلق على حياة الجماعة أنها "نمطية"، فإذا حاول الإنسان فهم أفعال الآخرين وتفسيرها، فإنه يحتاج إلى وقت طويل لدراسة الأشكال التي تنظم بها الجماعات وظائفها وطرق تأديتها. وهذا النوع من دراسة الحياة الاجتماعية هو محور اهتمام علم الاجتماع. لذا، حدد كل من "كامبل يونج" و"ريموند ماك"، علم الاجتماع بأنه الدراسة العلمية للمظاهر الاجتماعية للحياة الإنسانية والمعرفة البشرية المرتبطة بها، من خلال عملية التفاعل الاجتماعي (ويعني بذلك المثير والاستجابة المتعاقبة أو المتبادلة بين اثنين أو أكثر من الناس)، ومن ثَم، يهتم علم الاجتماع بالإنسان والسياق الاجتماعي والجماعة الإنسانية.

أما "بيتريم سروكين"، فيرى أن علم الاجتماع هو ذلك المفهوم الذي يشير إلى جميع المعلومات الخاصة بالتشابه بين مختلف الجماعات الإنسانية، وأنماط التفاعل المشترك بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية الإنسانية؛ لذلك عرّفه بأنه العلم الذي يدرس الثقافة الاجتماعية، كما عرّفه بأنه دراسة الخصائص العامة المشتركة بين جميع أنواع المظاهر الاجتماعية والعلاقات بين هذه الأنواع، وكذلك العلاقات بين الظواهر الاجتماعية وغير الاجتماعية، أما "رايت ميلز"، فيرى أن علم الاجتماع

هو العلم الذي يدرس البناء الاجتماعي للمجتمع والعلاقات المتبادلة بين أجزائه، وما يطرأ على ذلك من تغير. أما "جورج ليندبرج"، فيرى أن علم الاجتماع هو علم المجتمع؛ بينما يرى "ماكيفر" أنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية.

يتضح مما سبق مدى تعدد تعريفات علم الاجتماع وتباينها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية هذا العلم واتساع معارفه ومجالاته المتنوعة، كما يُلاحظ أيضاً على هذه التعريفات أنها أحياناً توسّع نطاق هذا العلم حتى تجعله يشمل نطاق المجتمع كله، الأمر الذي يوضح صعوبة الاتفاق حول تعريف محدد ومتفق عليه بين المشتغلين بهذا العلم.

ومن أهم الأمور التي يتناولها هذا العلم:

1. العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الناس، من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي، من أجل معرفة مظاهر التماثل والاختلاف.
2. المجتمع وظواهره وبناؤه ووظيفته.
3. مكونات الأبنية الاجتماعية المختلفة، مثل الجماعات العامة.
4. المقارنة بين الظواهر والحقائق الاجتماعية المختلفة.

خصائص علم الاجتماع

يتسم علم الاجتماع بخصائص أساسية:

أ. علم الاجتماع علم تجريبي يقوم على الملاحظة وإعمال الفكر في الظواهر الاجتماعية، لا على البحث في مسائل ميتافيزيقية (علم ما بعد الطبيعة)، كما أن نتائجه ليست تأملية بل تفسر العلاقات بين موضوعات البحث الاجتماعي تفسيراً علمياً.

ب. علم الاجتماع علم تراكمي، بمعنى أن النظريات الاجتماعية الجديدة تستند على نظريات أخرى سابقة عليها.

ج. علم الاجتماع ليس علماً أخلاقياً، بمعنى أن عالم الاجتماع لا يسأل عما إذا كانت الأفعال الاجتماعية خيراً أم شراً، ولا يصدر أحكاماً أخلاقية؛ ولكنه ينشد تفسيرها.

أشكال التطور ومؤشراته

يذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن أشكال التطور، تقترن بالظواهر الاجتماعية والكونية والعضوية الموجودة، فهناك تطوُّر كوني، ويتضمن تطوُّر العالم، والأجرام السماوية، من النشوء إلى الارتقاء، ثم الفناء والاضمحلال، وهناك تطور عضوي، ويُسمَّى عند بعض العلماء باسم نمو الكائن الحي، الذي يبدأ منذ تكوين الخلية الأولى، ثم الجنينية، فالطفولة، فالصبا، ثم فالشباب، ثم الشيخوخة. وهناك تطور عقلي وما يصاحبه من نمو وارتقاء في التفكير والشعور والإدراك، ثم نضج، واضمحلال وفناء؛ ويعتمد على ذلك قدرات البشر: الذهنية والعقلية.

كما قدم بعض العلماء وجُوْهاً أخرى للتطور، منها:

أ. التطور الخلاّق Creative Evolution

ويعني أن التطور خلق مستمر، وعملية تجديد متواصل، وتغير لا ينقطع حسب التوجيه، الذي تمليه الحياة الدافعة، الكامنة في الإنسان.

ب. التطور الثقافي Cultural Evolution

والمقصود به نمو الثقافة مع الأنماط البسيطة المفككة إلى أخرى معقدة متكاملة، بالتفاعل المستمر بين الإنسان والمجتمع.

ومعنى ذلك، أن أنماط التطور، تدل على التغير التدريجي، الذي يؤدي إلى تحولات منظمة، ومتلاحقة، تمر بمراحل مختلفة؛ فالنبات يتطور من بذرة، والرجل كان طفلاً، كما أن الجماعات الإنسانية، تخضع للتطور كذلك، فلا يمكن تخيُّلُ مجتمع بشري من دون تطوُّر؛ إلا أنه قد يتضح في مجتمع ما أكثر من غيره، وقد يتجلى في وقت أكثر من غيره؛ فتطوُّر المجتمعات، في العصر الحديث، أكثر سرعة منه في المراحل السابقة.

وعلى الرغم من أن مفهوم التطور من أكثر المفاهيم استعمالاً وشيوعاً، في الكتابات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تتناول أوضاع البلدان النامية؛ إلا أن العلماء قد اختلفوا في تحديد مؤشرات هذا المصطلح، فتوزعهم اتجاهان مختلفان، هما:

الاتجاه الأول: وهو اتجاه كمّي، يعتمد اعتماداً مطلقاً على المقاييس المادية الجامدة، كمستوى الدخل، والإنتاجية، ومعدل التراكم، ومعدل النمو، ومستوى المعيشة والاستهلاك والإنفاق، ويستخدم عدداً غير محدود من المؤشرات المساعدة، منها متوسط إنتاجية الإنسان العامل، أو نصيب المرء من بعض الموارد الأساسية،

مثل الحديد والأسمنت والكهرباء، أو من الإنتاج والدخل القوميَّين، أو من نفقات التعليم، أو الصحة أو أسِرَّة المستشفيات.

الاتجاه الثاني: وهو ينظر نظرة مثالية إلى الوضع الاجتماعي؛ إذ يرفض جميع المقاييس المادية، بل يكاد يعكس مدلولاتها، فيرى أن التطور المادي، يحمل الأخطار؛ لأنه يترافق مع الانحطاط الأخلاقي وانهيار القِيم والمبادئ المثالية، وينادي برفض كلّ ما هو مستورد، من فكر أو مادة؛ ويترفَّع عن مفاسد الحضارة المادية الغربية.

كما يستخدم كِلا الاتجاهَيْن المتناقضَيْن عدداً آخر من المؤشرات الاجتماعية للتطور، كتلك الديموجرافية (السكانية)، والثقافية، والأمنية، والسياسية، والصحية، والأخلاقية وغيرها.

وإذا كان كلٌّ من هذَين الاتجاهَين، يحمل بعض الحقيقة؛ إلا أن زمناً طويلاً قد ضاع من عمر البلدان النامية، قبل أن يتبين أصحاب الاتجاه الكمّي، أن المؤشرات الكمية، ليست دليلاً كافياً على مستوى التخلف أو التطور، بل إن الوقائع الجديدة في بعض بلدان العالم النامي، أكدت أن التطور الكمّي للمؤشرات المادية، قد يصبح من العوائق الشديدة الخطر على طريق التطور الاجتماعي، وتبيّن أصحاب الاتجاه المثالي أن القِيم والأخلاق والمبادئ المثالية، ولو تحققت بالمستوى الذي يرجونه؛ فإنها لا تقوى، بمفردها، على بناء حضارة.

إن التطور مفهوم تاريخي، نسبي؛ ففي كلّ مرحلة تاريخية، توجد على سلم الحضارة شعوب أو مناطق متطورة، وأخرى متخلفة.

اتجاهات دراسة التطور الاجتماعي

يمكن حصر الاتجاهات الأساسية للتطور الاجتماعي السائد بين علماء الاجتماع في ما يلي:

أ. اتجاه يركز البحث في أصل النظُم وتطوير المجتمعات؛ وقد أخذ به كلٌّ من أوجست كونت وهربرت سبنسر وهوبنهاوس، فحاول سبنسر، مثلاً اكتشاف نظرية تطورية، طبقها على الحياة الاجتماعية؛ إذ أشار إلى أنها تتطور من حياة بسيطة إلى حياة معقدة، ومن حياة متجانسة إلى حياة مختلفة ومتباينة، والمجتمع يتميز بتكامل الكلّ واختلاف الأجزاء.

ب. اتجاه يركز في دراسة الحياة الاجتماعية، على سيرها التقدمي؛ ويمثّله أوجست كونت بقانونه المعروف، قانون الأطوار الثلاثة، الذي ينص على أن التفكير البشري، قد مر بثلاث مراحل هي: مرحلة التفكير اللاهوتي (الديني)، وقوامه اعتماد العقل على التفسير الديني للظواهر؛ ثم مرحلة التفكير الميتافيزيقي (الفلسفي)، وعماده تفسير العقل للظواهر، ونسبها إلى معانٍ مجردة أو قوة عينية؛ ثم المرحلة (الوضعية)، التي يستند فيها تفسير العقل للظواهر إلى الأسباب والقوانين التي تحكمها. وقد أوضح كونت، أن هناك نوعاً من التوازن بين مراحل التطور العقلية وتلك الاجتماعية والسياسية.

ج. اتجاه يركز في دراسة حركة الحياة الاجتماعية، على خطها الدائري، كما عند ابن خلدون وفيكو وشبنجلر. فيرى الأخير، مثلاً، أن الحضارة كالكائن الحي، تمر في مراحل النمو نفسها التي يمر بها؛ إذ لكلٍّ منهما طفولته ونضجه، ثم شيخوخته. وشبّه مراحل العمر الأربع للحضارة، أحياناً، بفصول السنة الأربعة: الربيع، والصيف، والخريف، والشتاء. وهو يرى أن المدنية هي خاتمة كلّ حضارة.

د. اتجاه التطورية المحدثة، ومن أهم الذين أسهموا في هذا المنحى الجديد: فالكون بارسونز وولت روستو؛ فرأى أولهما أن العملية التطورية، تتمثل في ازدياد القدرة التكيفية للمجتمع، وهي تنشأ من خلال عملية الانتشار الثقافي، أو من داخلها، وتتمثل عواملها في التباين، والتكامل، والتعميم، واستنتج ثلاثة مستويات تطورية، ينطوي كلٌّ منها على مجتمعات مختلفة: بدائية، ووسطية، ومتقدمة، وتعتمد عملية التمييز بين هذه المجتمعات الثلاثة على التطورات الحاسمة، التي تطرأ على عوامل النسق القِيمي. فالتحول من المرحلة الأولى إلى الثانية (أي من المرحلة البدائية إلى المرحلة الوسطية)، يتطلب تطوراً في اللغة المكتوبة.

وهذا التطور، طبقاً لبارسونز، يزيد الفروق ويعمقها، بين الأنساق: الاجتماعية والثقافية؛ إذ يمنح الأنساق الثقافية استقلالاً أكبر، أمّا التحول من المرحلة الثانية إلى الثالثة، فإنه رهن بالتطور، الذي يطرأ على النسق القانوني؛ إذ إن النظام القانوني، يجب أن يكون على درجة عالية من العمومية والتنظيم. وبهذا، يلاحظ أن بارسونز، شأنه شأن التطوريين، قد اهتم بحصر مراحل تطورية معينة، تمر بها المجتمعات.

أمّا وولت روستو Rostow، فقد ذهب إلى أن المجتمعات البشرية، تمر بمراحل تطورية خمس أساسية، هي: المرحلة التقليدية البدائية، ثم مرحلة التهيؤ للانطلاق، ثم مرحلة الانطلاق؛ وما إن يستكمل المجتمع مقومات مرحلة الانطلاق، حتى يلج في مرحلة جديدة، هي مرحلة الاتجاه نحو النضج، وتُعد المراحل الأربع السابقة تمهيداً لمرحلة خامسة، هي مرحلة الاستهلاك الوفير.

ولكلّ مرحلة خواصّها ومتطلباتها، التي يسهب روستو في الحديث بها، وقد وُصفت نظريته بأنها لا تشبه نظرية ماركس؛ لأنها تعتمد على أسلوب سُلَّمِي في التطور، وليس مدخل الصراع الطبقي، كما في الماركسية، ومن الملاحظ أن هذه

النظرية تشابه نظرية بارسونز، في أنها تعمل على ترسيخ التخلف والتبعية في الدول النامية، كما أن أخطر ما تعانيه هو تجاهلها تاريخ كلٍّ من الدول: المتخلفة والمتقدمة على حد سواء، وفهْمه فهْماً خاطئاً؛ فللدول المتخلفة تاريخ، لا يقلّ عراقة وقدماً عن تاريخ الدول المتقدمة؛ كما أنها لا تعيش، الآن، الحياة التي كانت تحياها منذ قرون مضت.

العوامل المؤثرة في التفاعل

يتأثر التفاعل الاجتماعي بدرجة التشابه بين ثقافة الأشخاص المشاركين فيه، فكلّما ازداد التشابه الثقافي بين طرفَين، ازداد التفاعل بينهما؛ فتفاعل العربي مع العربي، يكون أكبر من تفاعل العربي مع الأمريكي.

ويتأثر التفاعل بصفات المتفاعلين وخصائصهم، فكلّما اتصف طرف التفاعل بالإخلاص والصراحة، وحُسن الخلق والتعاون والتسامح، وسعة الأفق، كان أكثر تقبلاً من الآخر؛ ممَّا يزيد التفاعل بينهما، وكلّما اتصف بالانحلال الأخلاقي، والحقد والأنانية، وسوء السمعة، وعدم احترام الآخرين وضيق الأفق، أمعن الطرف الآخر في نبذه. وكلما اتصف بالانصراف عن التفكير الجماعي، ولجأ إلى العزلة، وعدم المشاركة في الاهتمامات، والأخذ بالآراء الرجعية، أصبح معزولاً عن أطراف التفاعل.

يتضمن التفاعل التوقع، فالمدرس يشرح لتلاميذه، ويتوقع منهم الانتباه لما يقوله، ومناقشته في ما لا يفهمونه، وعند مقابلتك زميلك، تتوقع منه أن يحييك برفع يده، أو هز رأسه، فتستعد للاستجابة له، ولكن إذا حدث ما يخالف توقعك، فإن التفاعل يتزايد، ويأخذ وجهاً آخر، فإذا اتجهت نحو صديقك، ولكنه انصرف عنك، فإنك قد تناديه لتسأله، أو تندد به، وتنتقد تصرفه.

يتضمن التفاعل الاجتماعي إدراك الدور الاجتماعي، الذي يؤديه الطرف الآخر، في ضوء المعايير الاجتماعية، فإذا التبس ذلك الدور أو اختل، اتخذ التفاعل صورة مخالفة. فمن مكونات الدور الاجتماعي للأمّ رعاية وليدها، فإذا أعرضت عن ذلك، اتسم التفاعل بينها وبين وليدها من ناحية، وبينها وبين زوجها، بسِمة تخالف ما هو متعارف عليه، في ضوء المعايير الاجتماعية السائدة.

لكل امرئ منطقة، تحيط به، تعرف بالحيِّز الشخصي- Personal space، يحرص على إغلاقها دون أيّ شخص آخر، فإذا حدث العكس، واخترقها امرؤ آخر، عنوة، شعر بالضيق، وعمد إلى إجراءات، تعيد إلى الحيز الشخصي- وضعه الطبيعي، وتحقق له الراحة. هكذا، يتكون التفاعل الاجتماعي بناءً على مساحة ذلك الحيز، المحيط بالمرء، واختراقها أو عدمه، واحترام خصوصيتها، ففي الصف المنتظم أمام شباك تذاكر معين، يحرص كلٌّ على حيزه الشخصي؛ فإذا حدث خلل ما، طلب الشخص من الطرف الآخر إصلاحه، أو ابتعد عنه مسافة، تكفل له الراحة.

يتضمن التفاعل الاجتماعي تبادل رسائل: لفظية وغير لفظية، بين الطرفَين؛ وإذا حدث خلل في نقلها، يختل التفاعل، ففي حالة كف البصر أو الصمم، يتخذ وجهاً مغايراً لما هو متعارف عليه، كما يختل إذا قصد المرسل معنى معيناً لرسالته، فَهِمَه المستقبِل فهماً مغايراً أو مخالفاً للمقصود؛ لعدم وضوح الرسالة أو لغموضها، أو لنقص خبرة المستقبِل، أو لأخطاء في الإدراك.

للتنظيم المكاني، أو طريقة الجلوس أثرها في التفاعل الاجتماعي، فعندما يجلس أعضاء جماعة إلى مائدة مستديرة، تميل كلّ فئة منهم إلى مخاطبة تلك التي تواجهها، وليس الأشخاص المجاورين لها، وحينما تستخدم المناضد المستطيلة، تبين أن من يجلسون إلى رأس المائدة، تزداد مشاركتهم في قرار الجماعة، كلّما أنِسوا في أنفسهم، أنهم أعمق تأثيراً فيه من أولئك الجالسين إلى الجانبَين.

مادام التفاعل الاجتماعي يتضمن إمكانية تأثير كلّ طرف في الآخر، فإن هذا التأثير رهن بنتائج التفاعل، التي يمكن تحديدها بالإثابات Rewards والتكاليف Costs، فعندما يتفاعل شخصان معاً، فإن كلاً منهما يستمتع بجانب من التفاعل، ويشعر بالسرور والرضا والإشباع (إثابات)؛ في حين أن جوانب أخرى، قد تكون أقلّ إمتاعاً، وتؤدي إلى كف أو منع الأداء (تكاليف). وتحدد الحصيلة النهائية للتفاعل بالإثابات مطروحاً منها التكاليف. وتقدَّر كلتاهما بناء على عوامل مستمدة داخل علاقة الطرفين نفسها أو من خارجها. فلو أن موسيقيَّين يعزفان معاً لحناً معيناً، فقد يستمتعان بتفاعلهما، إذا كانا متجانسَيْن (إثابات)، أمّا إذا حاول أحدهما أداء أنغام غير متفق عليها، فإن ذلك سيكون مكلفاً لكلٍّ منهما. وفي هذه الحالة، تكون الإثابات والتكاليف مستمدتَيْن من داخل العلاقة بين الطرفَين.

ولو أن أحد الموسيقيَّين ماهر، فإنه قد يشعر بالمتعة في الأداء، بحضور الآخرين، أمّا إذا كان غير ماهر، فإنه لا يجد بحضورهم المتعة في الأداء (تكلفة)، وفي هذه الحالة، تكون الإثابات والتكاليف مستمدتَيْن من خارج العلاقة بين الطرفَين.

وللقيادة دور مهم في تكوين التفاعل الاجتماعي؛ فإذا كان القائد مسيطراً، اتصف التفاعل بالتواكلية، وعدم الاهتمام، والتبلّد الانفعالي، والعنف والمعاداة وعدم الرضا، وإذا كان القائد فوضوياً، ازداد قلق الأشخاص وتوترهم؛ نتيجة لفشلهم في إشباع حاجتهم إلى الانجاز والنجاح، وإذا كان القائد ديموقراطياً، اتسم التفاعل بالإيجابية والحماس والمشاركة، والشعور (بالنحن) أيْ بالجماعة المتحدة المتماسكة المترابطة، وبالعقل الجمعي، وبالصداقة.

تمر الجماعات بمراحل نمائية معينة، ويتميز التفاعل الاجتماعي، في كلّ مرحلة منها، بخصائص محددة، فيكون في البداية، عشوائياً، وفي ثنائيات أو جماعات صغيرة. ثم يصبح تجريبياً، إذ يختبر المتفاعلون أنماطاً منه وأساليب معينة. كما يكون

مضطرباً، ثم يقلّ الاضطراب، ويزداد التمركز حول العمل والجماعة؛ عندئذٍ، تصل إلى أعلى إنتاجيتها.

ينشأ عن التفاعل الاجتماعي ثلاثة أنماط من العلاقات الاجتماعية: علاقة إيجابية متبادلة (علاقة تجاذب)؛ أو علاقة سلبية متبادلة (علاقة تنافر)؛ أو علاقة مختلطة؛ تجمع بين السلب والإيجاب، أحد طرفَيها إيجابي، يقبِل على الآخر، والطرف الثاني سلبي، ينفر من الأول، وهذا معناه أن التفاعل الاجتماعي، يحدد درجة الجاذبية المتبادلة بين الأشخاص بعضهم مع بعض، وبينهم وبين الجماعات. فكلّما ازداد معدل الاتصال والتفاعل، بين إنسان وآخر، ازداد فهْماً له، وإدراكاً لخصائصه، ولدرجة التشابه أو الاختلاف بينهما؛ ممَّا يؤثر، بالسلب أو الإيجاب، في الجاذبية المتبادلة بينهما، كذلك يمثل تفاعل المرء مع جماعته درجة انجذابه إليها؛ فالجماعة التي تُشْعِرُ أعضاءها بالاحترام والهيبة والنجاح، وتُتِيح فرص المشاركة الملائمة لكلٍّ منهم، يزداد انجذاب الأعضاء نحوها.

أولاً : تعريف علم الاجتماع

ثانياً : فروع الاجتماع

أولاً : تعريف علم الاجتماع

تعتبر مسألة تعريف علم الاجتماع ، وتحديد مجالات اهتمامه نقطة انطلاق ، وبداية منطقية لكثير من الكتابات التى ظهرت فى علم الاجتماع ، وكان الهدف منها توجيه القارئ إلى هذا العلم وتقديم صورة واضحة عن موضوعة ، والمسائل التى تشغل اهتمام المشتغلين به ، وهذا هو نفس الأسلوب الذى سنحاول اتباعه هنا بهدف توضيح الرؤية أمام الدارس الجديد لهذا العلم .

وقد كان العالم الفرنسى أوجست كومت Auguest Comte (١٧٩٨ – ١٨٥٧) هو الذى أطلق على علم الاجتماع هذا الاسم (Sociology) ، وقد بذل جهداً كبيراً فى تحديد علاقة هذا العلم بغيره من العلوم وفى صياغته لهذا الإسم ألف بين كلمة يونانية – وأخرى لاتينية ، وكان ذلك عام ١٨٣٠ تقريباً . والكلمة اليونانية هى Logos ومعناها " العلم " ، والثانية وهى اللاتينية Societas وتعنى المجتمعات أو الجماعات أو الأسرة أو القرية أو المدينة أو ما أشبه ذلك من صور الاجتماع البشرى ، وقد شاع استخدام هذا الإسم واعترف به الجميع منذ ذلك الوقت حتى الآن.

ولم تكن هذه التسمية هى الوحيدة من نوعها ، ولكن سبقتها محاولات أخرى ، فسبق أن أطلق عليه سان سيمون S. Simon وهو عالم فرنسى أيضاً إسم الفسيولوجيا الاجتماعية Social- Phsiology كما أطلق عليه عالم بلجيكى هو كيتيليه Quetelet إسم الفيزياء الاجتماعية Social physico وبعد ذلك كتب عبد الرحمن بن خلدون كتاب (العبر) الذى عرف بعد ذلك بإسم مقدمة ابن خلدون . وفى هذا الكتاب أطلق بن خلدون على هذا العلم إسم العمبران البشرى ، أو الاجتماع الإنسانى ، كما أطلق كارل ماركس على هذا العلم اسم علم المجتمع Science of society وكان ذلك بعد تسمية أوجست كومت ، ثم تبع ذلك جيدنجز Giddings الذى وافق على تسمية كومت مع تعديله ليكون الإسم علم الاجتماع الاستقرائى Inductive Sociology وسار العالم الفرنسى رينيه مونيه R. Maunier على نفس الطريقة فوافق على تسمية كومت مع اقتراحه تعديل الإسم ليكون علم الاجتماع المقارن Conpartive Sociology .

وهكذا يتضح أنه كان هناك خلاف كبير حول تسمية علم الاجتماع رغم ما أشرنا إليه من أن تسمية أوجست كومت قد استقرت حتى يومنا هذا ، وانتشرت فى سائر الأوساط العلمية

ويرجع هذا الخلاف من ناحية إلى أن كل تسمية أطلقت على علم الاجتماع اعتمدت على تصور كل عالم من العلماء لموضوع العلم .

فنجد أن سان سيمون مثلاً يتصور أن موضوع هذا العلم هو دراسة وظائف الظواهر الاجتماعية على نفس النحو الذى تدرس به العلوم الطبيعية وظائف الظواهر الطبيعية ، من هنا كان تفضيله لتسميته بعلم الفسيولوجيا الاجتماعية ، كما أن كارل ماركس قد تصور أن موضوع العلم هو دراسة البناء الاجتماعى للمجتمع فى صورة كلية ولذلك رفض تسميته بعلم الاجتماع وأطلق عليه علم المجتمع ، ومن ناحية أخرى فقد كان لدى البعض الآخر تصور معين لمنهج علم الاجتماع ، فقد اعتقد جيدجينز أن المنهج الذى يجب اتباعه فى هذا العلم هو المنهج الاستقرائى الذى يتدرج فيه البحث من دراسة الملاحظات الجزئية للظواهر إلى التوصل إلى تعميمات تنطبق على عد كبير من الظواهر الفردية ، بمعنى انتقال الباحث من الخاص إلى العام ، أو من الجزئى إلى الكلى أو من البسيط إلى المركب ، ومن هنا فإنه يفضل إطلاق اسم علم الاجتماع الاستقرائى . أما العالم الفرنسى الذى أشرنا إليه وهو رينيه مونيه فقد كان يعتقد أن المنهج المفيد فى الدراسات العلمية الاجتماعية هو المنهج المقارن الذى يتبع الوحدة ، وكذلك فإن المقارنة فى رأيه مرحلة

ضرورية سابقة على التفسير ، فمن الضرورى أن يقوم علم الاجتماع فى البداية بالمقارنة والتقريب بين الظواهر التى يصفها وذلك فى محاولة للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينها ، ثم ينطلق من ذلك تفسير هذا التشابه ، وذلك الاختلاف وبناء على ذلك فإن التسمية المفضلة عنده هى علم الاجتماع المقارن ومعنى ذلك كله أن الاختلاف فى التسمية كان يرجع بالدرجة الأولى إما فى تصور معين لمنهج هذا العلم ، وكان كل من العلماء – يريد أن يكون هذا التصور متضمناً فى التسمية ذاتها وبنفس الطريقة الخلافية تباينت وجهات نظر العلماء حول تعريف علم الاجتماع وعملية التعريف هذه قد حظيت باهتمام كبير من جانب علماء الاجتماع المحدثين ، لأن الاتفاق على تعريف محدد لهذا العلم يسهم فى توفير أسس مشتركة وفى التقريب بين وجهات النظر التى قد تتصارع فى نطاق هذا العلم ، وقد تعددت وجهات النظر فى تعريف علم الاجتماع تبعاً لتعدد وجهات النظر فى تحديد الحقيقة الاجتماعية ذاتها .

ونود أن نشير هنا وفى البداية إلى أن التعريف بأى علم يجب أن يقوم على تصور دقيق لعناصر ثلاثة هى :

موضوع هذا العلم ، ومنهجه وأغراضه وثالثاً تاريخ الدراسة والبحث فيه .

ومن حيث الموضوع ذهب ابن خلدون إلى أن موضوع هذا العلم هو العمران البشرى ، بما يتضمن من حوادث اجتماعية أو وقائع اجتماعية تتصل بجميع أوجه النشاط الإنسانى ، فللإنسان نشاطه الدينى والأخلاقى ، والعائلى ، والاقتصادى ، والثقافى ، وهذه كلها أمور يدرسها العلم .

أما أوجست كومت فقد اهتم بتعريف الظواهر الطبيعية والكيميائية ، والبيولوجية وتحديد موضوعات هذه العلوم ، ولكنه لم يفعل ذلك بالنسبة لعلم الاجتماع ، لأنه تصور أن هذا العلم يدرس الظواهر التى لا تدرسها العلوم الأخرى والسابقة عليه فى الظهور ، ولذلك فإن موضوع هذا العلم عنده هو الإنسانية بأسرها ، لأن كل الظواهر الإنسانية هى ظواهر اجتماعية بالدرجة الأولى .

وعلى العكس من ذلك رأى هربرت سبنسر أن على علم الاجتماع أن يصف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية كالأسرة ، والضبط الاجتماعى ، والعلاقة بين النظم وأن يقارن بين المجتمعات المختلفة من حيث نوعها ، وتطورها ، كما يهتم بالبناء الاجتماعى ،والوظائف الاجتماعية فى المجتمع بصفة عامة .

وقد جعل امير دوركيم Emile Durkheim من الظواهر الاجتماعية موضوعاً رئيسياً لعلم الاجتماع وحاول تحديد الخواص التى تميز هذه الظواهر عن غيرها من الظواهر الطبيعية والإنسانية . وقد رأى أن لهذا العلم بالضرورة فروعا تتوازى مع الموضوعات التى يدرسها والمجالات التى يهتم بها

ثم قدم ماكس فيبر Max Weber تعريفاً عاماً لعلم الاجتماع على أنه العلم الذى يحاول الوصول إلى فهم تفسيرى للفعل الاجتماعى Social action من أجل الوصول إلى تفسير سببى أو علمى لمجرى هذا الفعل ونتائجه

وقد صدرت تعريفات كثيرة غير ذلك لكن يمكن أن نشير إلى بعض الملاحظات حولها على النحو التالى

أولاً تتفق معظم التعريفات التى وردت لعلم الاجتماع على أنه يدرس الفعل الاجتماعى والسلوك الإنسانى . والتفاعل الاجتماعى . والجماعات الاجتماعية . والظواهر الاجتماعية . والأنساق الاجتماعية . والنظم الاجتماعية . والتنظيمات . والعمليات الاجتماعية مع تركيز خاص على بناء ووظيفة هذه الأشكال او صور الاجتماع

ثانيا التعريفات السابقه وغيرها من التعريفات تتنوع من

حيث الضيق والاتساع . فهناك من يحدد موضوعات العلم بأن يقول أنه يدرس الفعل الاجتماعى ، وهناك من يرى موضوعه متمثلاً في دراسة المجتمع ككل .

وهذا يعكس بدوره عدم الاتفاق على موضوع العلم ، ولعل مرد ذلك إلى هيمنة بعض التوجيهيات النظرية والأيديولوجية .

وقد اشتمل هذا الاختلاف على تصور أن علم الاجتماع هو ذلك الفن الذى يتضمن علاج مشكلات المجتمع ، كالفقر ، والجريمة ، والرذيلة ، ومشكلات الأسرة وغيرها ، وأنه يعمل على القضاء على ما يسبب تعاسة الإنسان ، ولكن هذا التصور ينطوى على خلط بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية باعتبارها فناً تطبيقياً . ولكن علم الاجتماع يهدف فى حقيقة الأمر إلى رصد الوقائع الاجتماعية ، أو الظواهر الاجتماعية ، والكشف عن تكراراتها النمطية ، ووصفها وتحليلها وتفسيرها بطريقة علمية بغرض الكشف عن القوانين التى تخضع لها هذه الظواهر فى نشأتها وتطورها ، إلى أن أصبحت على حالتها الراهنة . وفضلاً عن ذلك يهتم بمحاولة التنبؤ بما قد يحدث مستقبلاً إذا توافرت نفس الشروط السابقة .

ولعل هذا التعريف يشير إلى أن علم الاجتماع قد أصبح جديراً بتسميته كعلم ، وأنه يمثل على هذا النحو نمطاً فكرياً يبتعد عن التفكير الفلسفى ، أو الميتافيزيقى ، وأن موضوعه هو دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة واقعية كما يقرر أوجست كومت . ولما كانت كل الظواهر ، والوقائع الإنسانية ، ظواهر اجتماعية ، فإنه يوسع نطاق هذا العلم ويجعله متمثلاً فى الإنسانية ككل . فالإنسانية ككل هى موضوع هذا العلم . ولم يقدم كومت كما أشرنا تعريفاً محدداً للظاهرة الاجتماعية ، الأمر الذى فعله دوركيم من بعده .

وفى ضوء ما سبق فإن علم الاجتماع شأنه شان العلوم الطبيعية يدرس المادة التى تشكل موضوعه بهدف استخلاص القواعد والقوانين التى تخضع لها ، ومحاولة التنبؤ باحتمالات المستقبل فى ضوء هذه القوانين وحينما يتوصل إلى هذه القواعد فإنه يضعها أمام المصلحين والمخططين والمنفذين لكى يهتدوا بها فى مواجهة أو علاج المشكلات التى تطرأ فى المجتمع .

ولما كانت العلوم الاجتماعية كل منها على حده يعجز عن دراسة وتفسير السلوك الإنسانى فى شموليته وكليته ، وكذلك عن دراسة وتفسير الأبعاد الاجتماعية لكل منها ، فإنه أصبح لهذا العلم أهمية كبيرة . ففى دراسات الاقتصاد ظهر الاجتماع

عليها عبر الزمن .

فالفرد لا يمكن أن يعيش منعزلاً عن غيره من الأفراد ، لكن مع غيره من البشر ، حيث تنشأ علاقات تعاون ، وتنافس ، وصراع ، وتوافق ، وتكيف ، وغير ذلك من العلاقات ذات الطبيعة الخاصة . ولعل وجود الإنسان واستمراره فى الحياة ناتج عن هذه العلاقات ، والروابط الجمعية التى تربطنا بالآخرين وقد يقال أيضاً أن علم الاجتماع يدرس البناء الاجتماعى ، ويقصد به تلك الوحدات الأساسية التى يتألف منها المجتمع ، وهى دائماً فى حالة تفاعل . أى أن البناء الاجتماعى هو نسيج العلاقات المتبادلة بين كل هذه الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية . ويضاف إلى دراسة هذه العلاقات دراسة أنواع النشاط الاجتماعى ، والتفاعل الذى يقوم بين الأفراد ، والجماعات ، والذى يؤدى إلى قيام نظم ، وتنظيمات اجتماعية ينتمى إليها الأفراد ، ويشبعون حاجاتهم من خلالها .

وإذا كنا قد أشرنا من قبل إلى أن بعض العلماء يعرفون علم الاجتماع بأنه العلم الذى يدرس (المجتمع) ككل لا يتجزأ ، فإن هذه النظرة تنم عن اعتقاد بعمومية هذا العلم . وقد اعتقد رواد علم الاجتماع الأول بأن المجتمعات الإنسانية فى تغير مستمر ، لذلك فإن جزءاً كبيراً من دراسات علم الاجتماع

الاقتصادى ليدرس ويفسر السلوك الإنسانى الكامن وراء العمليات الاقتصادية من إنتاج واستهلاك وغير ذلك . وفى دراسات السياسة ظهر علم الاجتماع السياسى ليدرس إلى أى مدى تعمل النظم السياسية على تنظيم حياة المجتمع ، والكشف عن الخلفية الاجتماعية لهذه النظم . وفى الدراسات القانونية ظهر علم الاجتماع القانونى ليفسر الأبعاد الاجتماعية للقانون ، ومدى تعبيره عن حاجات اجتماعية كلية وهكذا . ومن هنا فإن علم الاجتماع أكثر عمومية من العلوم الاجتماعية الأخرى ، بل يمكن القول أنه يتداخل معها جميعاً بشكل أو آخر .

كما إنه يستعين بنتائجها فى تحقيق تحليلاته . ولذلك نجد العالم الأمريكى بيترم سوروكن يقول أن علم الاجتماع هو دراسة الخصائص المشتركة بين كل أنواع الظواهر الاجتماعية ، وهذا هو مصدر عمومية هذا العلم ، وإلى جانب ذلك فهو يفرد تخصصاً معيناً لكل نوع من هذه الظواهر ، وهذا يجعله علماً عاماً ، وخاصاً فى الوقت نفسه .

ومعنى ذك أن علم الاجتماع له موضوعه الخاص ، ألا وهو الدراسة العلمية المنسقة للعلاقات الاجتماعية المتبادلة التى تنشأ بين الأفراد فى المجتمع من حيث طبيعتها ونشأتها ، وتكوينها ، ووظائفها ، وديناميا تها ، والتغيرات التى تطرأ

عليها عبر الزمن .

فالفرد لا يمكن أن يعيش منعزلاً عن غيره من الأفراد ، لكن مع غيره من البشر ، حيث تنشأ علاقات تعاون ، وتنافس ، وصراع ، وتوافق ، وتكيف ، وغير ذلك من العلاقات ذات الطبيعة الخاصة . ولعل وجود الإنسان واستمراره فى الحياة ناتج عن هذه العلاقات ، والروابط الجمعية التى تربطنا بالآخرين وقد يقال أيضاً أن علم الاجتماع يدرس البناء الاجتماعى ، ويقصد به تلك الوحدات الأساسية التى يتألف منها المجتمع ، وهى دائماً فى حالة تفاعل . أى أن البناء الاجتماعى هو نسيج العلاقات المتبادلة بين كل هذه الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية . ويضاف إلى دراسة هذه العلاقات دراسة أنواع النشاط الاجتماعى ، والتفاعل الذى يقوم بين الأفراد ، والجماعات ، والذى يؤدى إلى قيام نظم ، وتنظيمات اجتماعية ينتمى إليها الأفراد ، ويشبعون حاجاتهم من خلالها .

وإذا كنا قد أشرنا من قبل إلى أن بعض العلماء يعرفون علم الاجتماع بأنه العلم الذى يدرس (المجتمع) ككل لا يتجزأ ، فإن هذه النظرة تنم عن اعتقاد بعمومية هذا العلم . وقد اعتقد رواد علم الاجتماع الأول بأن المجتمعات الإنسانية فى تغير مستمر ، لذلك فإن جزءاً كبيراً من دراسات علم الاجتماع

ينصب على دراسة التغير الاجتماعى ، فى محاولة لاستخلاص قوانين هذا التغير واتجاهاته فى الماضى والحاضر ، ومحاولة التنبؤ بشكلها فى المستقبل .

ويلتزم علم الاجتماع بوصف الظواهر الاجتماعية ، وتحليلها وتفسيرها ، ومحاولة الكشف عن العلاقة بينها وبين غيرها ، وأيضاً محاولة فهم التلازم فى الحدوث والتلازم فى الغياب وغير ذلك من الترابطات التى تفيد الدارس وتثرى دراسته ، وتعمق فهمه للمجتمع . وليس أدل على اهتمام علم الاجتماع بالتحليل من قول أحد العلماء وهو (جونسون) أنه العلم الذى يتناول الجماعات الاجتماعية بالتحليل ، فهو قد جعل التحليل صفة ملازمة للعلم ليرد على القائلين بأنه علم وصفى

وهكذا شهدت مسألة تعريف علم الاجتماع اختلافاً كبيراً فى وجهات نظر العلماء الذين عرضنا لمحاولاتهم وأفكارهم ، وهذا الاختلاف قد صاحب انتقال العلم من مجال الدراسات النظرية والفلسفية ، والتأملية إلى مجال الدراسة العلمية المحكمة .

وعبر هذا المسيرة ثار جدل آخر حول ما إذا كان هذا النوع من الدراسات يشكل نسقاً علمياً ، مثل غيرها من الدراسات ..؟ وفى هذا الصدد ذهب بعض الدارسين إلى أننا نطلق عليه علم

الاجتماع تجاوزاً ، لأنه مجرد دراسات تختلف عن الدراسات العلمية الأخرى ، فدراسة عالم الطبيعة أو الكيمياء أو غيرها تختلف عن دراسة علم الاجتماع ، لأن علم الاجتماع مجرد تجميع غامض لحقائق أو وقائع غير مترابطة . ولا يمكن تسجيلها بدقة ، كما لا يمكن التنبؤ فى مجالها بشكل دقيق . ويرى هؤلاء أن تلك الملاحظات تجعل منه علماً فى مستوى أدنى من غيره من العلوم .

على أن النظرة العلمية الدقيقة تجعلنا نعترض على هذه الادعاءات . فالمعرفة العلمية هى تلك المعرفة التى تعتمد على أسلوب أو طريقة معينة فى جمع المادة والوقائع ، وتعتمد على منهج معين معترف به . وإن الالتزام بمنهج محدد عملية توحد بين العلوم المختلفة . وتكون الفروق بينها قائمة على طبيعة المادة ، أو المعمل الذى تجرى فيه الدراسة .

وإذا كان (المعمل) الذى يجرى فيه علم الاجتماع دراساته ذى خصائص مختلفة ، ألا وهو " المجتمع " فإن ذلك لا يقلل من قيمة هذا العلم . فالمجتمع كما قلنا دائم التغير لأنه يرتبط بمشاعر وأحاسيس وتفاعلات البشر ، وآرائهم ، واتجاهاتهم ، وهذه كلها أمور لا تبقى على حال واحده ، ولكنها تتغير وفقاً للظروف التى تطرأ على حياة المجتمع ولكن علم

الاجتماع يدرس هذه الظواهر والوقائع بأسلوبه الخاص ، وتوصل إلى عدد من الطرق والقواعد المنهجية التى تتلاءم معها ، حتى الدراسات القائمة على التجربة دخلت مجال هذا العلم ، ولكن بمحكات ومعايير مختلفة ، وكذلك فقد أصبح أسلوب الملاحظة أسلوباً أساسياً فى دراساته .

ولعل الفرق بين نتائج الدراسة فى علم الاجتماع يختلف عن نتائج الدراسات العلمية الطبيعية فى جانب واحد ، وهو أن الصدق فى مجال العلوم الطبيعية يمكن أن يكون مطلقاً ، لأنها تتعامل مع مادة صماء لا تتغير إلا.بإضافة عنصر أو عناصر جديدة. وقد تظل على ما هى عليه منذ بدء الخليقة حتى اليوم ، على حين قد تتغير الظواهر الاجتماعية بين يوم وليلة ، أو بفعل حادث طارئ غير متوقع .

كذلك فإن علم الاجتماع بعد أن أرسى قواعده المنهجية ، والإجراءات التى تكفل حيدة الباحث فى مجاله ، والقواعد الخاصة بالتزام الموضوعية ، فإنه بهذا قد قطع شوطاً كبيراً فى مجال العلمية .. وإذا كان العلم يهدف من دراساته إلى تحقيق قدر أكبر من الموضوعية ، والتوصل إلى عدد من القوانين التى تحكم الظواهر ، والوقائع ، وصياغة نظرية أو نظريات تفسر الواقع . فإن هذا هو حال علم الاجتماع فهو يبحث فى تكرارات

الظواهر الاجتماعية ، ويستخرج أنساقها العامة ، وقوانينها الأساسية ، ويحاول من خلال ذلك كله التنبؤ باحتمالات المستقبل

ومن أجل هذا فقد أرسى علم الاجتماع دعائمه كنسق علمى مستقل يتساوى فى ذلك مع كافة العلوم الأخرى . وقد شهدت الحقب الأخيرة ازدهاراً كبيراً فى دراساته . وظهرت مجموعة نظريات تفسر جوانب الواقع الاجتماعى الشامل ، وأصبحت كثير من الأمم تعتمد على دراساته فى مسائل الرأى العام ، والتخطيط والتنشئة الاجتماعية ، والسياسية ، والتنمية ، ومواجهة المشكلات النوعية وغير ذلك .

ثانياً : فروع علم الاجتماع :

أشرنا إلى أن تعريف علم الاجتماع مرتبط بموضوعه ، وعلى ذلك فإن تعدد جوانب هذا الموضوع يؤدى بالضرورة إلى تعدد المجالات التى يهتم بها هذا العلم ، ففى البداية كان أوجست كومت يرى أن موضوع هذا العلم يتمثل فى الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics وهى دراسة المجتمع حالة ثباته واستقراره ، والديناميكا الاجتماعية وهى Social Dynamics دراسة المجتمع فى حالة تغيره وتطوره ، والكشف عن القوانين التى تحكم عملية الاستمرار هذه والتى تحدد مجرى التطور الإنسانى .

وبعد ذلك أخذت الميادين التى يهتم بها علم الاجتماع فى الاتساع والتشعب بعد أوجست كومت ، ولم تعد هذه الميادين قاصرة على ميدان أو اثنين ، فنجد إميل دوركيم يقسم هذه الميادين أو المجالات إلى :

أولاً : **المورفولوجيا الاجتماعية : Social Morphology** وهى تتضمن دراسة الجوانب الجغرافية للبيئة وتأثيرها أو علاقتها بالتنظيم الاجتماعى ، هذا فضلاً عن دراسة السكان من حيث التخلخل والتوزيع فى المساحة السكانية .

ثانياً : الوظائف الاجتماعية : Social Physiology

وهذا الميدان يتضمن دراسة ظواهر أو نظم معينة مثل الدين ، والأخلاق ، والاقتصاد ، واللغة ، والجمال .

ثالثاً : علم الاجتماع العام : General Sociology

وهو يتمثل فى العلم بفروعه المتعددة والذى يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية فى المجتمع .

وقد اتسعت وتشعبت مجالات العلم بعد ذلك ، وبدأت بعض الفروع التى تهتم بطائفة من الظواهر فى الاستقلال النسبى ، وتبدو فى صورة علم اجتماع فرعى ، حتى أصبحت الفروع التى يتضمنها هذا العلم كما يلى :

١- **الإيكولوجيا البشرية Human Ecology** ويهتم هذا الفرع بدارسة علاقة الإنسان بزملائه فى إطار بيئة معينة Environment وأثر هذه البيئة على تلك العلاقة .

٢- **علم الاجتماع الصناعى Industrial Sociology** ويهتم بدراسة البيئة الصناعية والعلاقات الاجتماعية فى الصناعة والمجتمع والمصنع وما يتميز به هذا المجتمع والعلاقات المتبادلة خلال عملية الإنتاج وغير ذلك .

٣- **علم الاجتماع القانونى Sociology Of Law** ويهتم بدراسة القانون ودوره فى المجتمع ، ومدى تعبيره عن

حاجات أفراد هذا المجتمع ، ودوره فى عملية الضبط الاجتماعى .

٤- **علم الاجتماع السياسى** Political Sociology ويدرس بناء القوة فى المجتمع وعلاقة الحكومة بالمجتمع ، وتعبيرها عن حاجاته وجماعات الضغط فى المجتمع ودورها فى الأحداث الاجتماعية .

٥- **علم الاجتماع الريفى** Rural Sociology ويدرس مجتمع القرية وخصائصه وطبيعة العلاقات والنظم الاجتماعية السائدة فيه ، ونظم الإنتاج والتبادل والتعليم والدين فى مجتمع القرية وغير ذلك مما يتصل بحياة الريف .

٦- **علم الاجتماع الدينى** Sociology of Religion ويدرس الدين كنظام اجتماعى مؤثر فى عمليات الضبط ، والتنشئة وتنظيم العلاقات ، والأخلاق ، وغير ذلك من شئون المجتمع

٧- **علم الاجتماع الحضرى** Urban Sociology وهو يهتم بدراسة حياة المدينة وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيها ، ووظائف الحضرية ، والترويح ، والاقتصاد وغيرها .

٨- **علم الاجتماع الاقتصادى** Economic Sociology وهو يهتم بحياة المجتمع من الناحية المادية ، وتنظيم الثروة وتوزيعها ووسائل تنميتها فى المجتمعات المختلفة .

٩- **علم الاجتماع العائلى** : وهو يدرس القواعد التى يخضع لها نظام الزواج والطلاق ودرجات القرابة ، والتنشئة الاجتماعية ، والتفكك الأسرى ، ومشكلات الأسرة وغير ذلك

وسوف نعود إلى هذه الفروع بشىء من التفصيل لدراسة موضوعاتها وأساليب معالجتها لهذه الموضوعات ، وأهدافها من هذه المعالجة – بعد أن نستعرض البدايات التاريخية لظهور علم الاجتماع .

وملامح تطوره بدءاً من التفكير الاجتماعى البدائى ، حتى مرحلة استقلال علم الاجتماع كعلم له موضوعه وفروعه ومناهجه المتميزة .

بعض المواضيع الرئيسية
في السوسيولوجيا

الثقافة

1 – فهم الدافع إلى الفعل

أ – تعريف الثقافة

1– لمفهوم الثقافة معنى محدد في العلوم يختلف عن دلالته العادية

◄ إن مصطلح الثقافة، الذي استخدم في بادئ الأمر في الأنثربولوجيا حدد مجموع المعتقدات، العادات، طرق التفكير والفعل الخاصة بمجتمع إنساني ما. كل مجتمع يملك بهذا ثقافة تكون مهمة الأتنولوجي اكتشافها. حجم هذه المهمة (المتناولة باختصار عند دراسة المناهج الكيفية (أنظر القسم الأول، الفصل 2) يكمن في محاولة فهم الدلالة التي يعطيها الأفراد لأفعالهم. وأهم خطر يترصد الأتنولوجي، في الطريق نحو أرض مجهولة (سواء تعلق الأمر بالأمازون أو بقرية بيارنيه béarnais(*) هو النزعة العرقية المركزية (الأتنوية) L'ethnocentrisme، بمعنى الاتجاه الذي يحيل إلى قيم خاصة في الحكم على الآخرين، وهو ما يفضي إلى إنكار الاختلافات الثقافية تحت اسم "تفوق" مجتمع المُلاحِظ. لقد أوضح الأنثربولوجي الفرنسي كلود ليفي – ستروس (1908 – 2009) Claude Lévi-Strauss في مؤلفه العرق والتاريخ (1952) *Race et Histoire*، استمرار هذا الموقف الذي يتضمن "طرح خارج الثقافة، في الطبيعة كل ما لا يتماثل مع المعيار الذي نحيا في ظله". بهذا

(*) نسبة إلى مقاطعة فرنسية تقع على سفوح جبال البرينيه Les Pyrénées وقد كانت فيما مضى دولة ذات سيادة وهي اليوم تضم عددا هاما البلديات والقرى ويتجاوز عدد سكانها 250 ألف نسمة. [المترجم]

فالإنسانية يمكن أن تخفض، في المجتمعات التقليدية، إلى حدود القبيلة: "الآخـــرون"، يحولون بغير رجعة إلى "متوحشين"، يتم تجريدهم من صفة الكائنات البشرية، وعلى هذا النحو، يمكن أن يكونوا محل معالجات مهينة (مذلـــة). إن النـــــزعة المركزيـــة العرقية في صورتها المتطرفة تفضي إلى العنصرية، أي إلى الاعتقاد بوجود تراتبية بـــين "الإثنيات" أو "الأجناس".

- إذا كان الأتنولوجي عادة محترز من هذا النوع من "الاعتقاد"، فإن النـــــزعة المركزية العرقية يمكنها أن تتجلى بطريقة مخادعـــة في دراســـته. فـــالمنعكس "الطبيعي" عندما نكون في مجتمع ليس هو مجتمعنا، هو أن نستند إلى علاماتنـــا الخاصة، وهو ما قد يؤدي إلى تجاهل خصوصـــيات المجتمـــع المـــدروس. إن الأتنولوجي أو السوسيولوجي (وهما، حول هذه النقطة، متشابهين تماما) ينبغي عليه بذل جهده لفهم منطق الظواهر التي، وهي غير معروفة لديه، لهـــا جميـــع خصائص "الغريب" (المدهش). حالما تتم هذه التجربة، تكون لديه الإمكانيـــة للتساؤل في المقابل عن ثقافته الخاصة: يستطيع عندئذ فهم ما يقدر أنه "طبيعي" (مصافحة أحد معارفه، ارتداء ملابس سوداء عند الحداد، السياقة على اليمين، إلخ.) تعود في الواقع إلى المجال الثقافي، بمعنى جملة التقاليد المكتسبة والمنقولة في مجتمع معطى. هكذا يشير نوربرت إلياس، في مؤلفه *حضارة الأخلاق* (1939) *La civilisation des moeurs*، إلى أن تعمـــيم اســـتعمال شـــوكة المائـــدة (كممارسة اجتماعية والتي تبدو لنا اليوم مألوفة بحيث لا يخطر على بال أحـــد التساؤل عن أصلها) يفسر عن طريق تحولات عملية التمدن الغربـــي والـــتي كانت من نتائجها الرئيسية الاستبطان الدائم من قبل الأفراد لعدد دوما مرتفع للمعايير الاجتماعية وكذا التقنين التدريجي لقواعد الحياة في المجتمع.

"لماذا يجب استعمال فرشاة؟ لماذا هو "همجي" و"غير متحضر" عندما يتنـــاول بأصابعه ما يوجد على صحنه الشخصي؟ لأننا نبدي شعورا بعدم الارتيـــاح عندما نلطخ أصابعنا أو على الأقل عندما نرى في المجتمع بأيـــدي وســـخة أو دسمية. إن احتمال انتقال الأمراض، بمعنى "السبب العقلاني" ليس له كبير دخل في منع الكل بالأصابع في طبقه الخاص."

◄ **تختلف إذن المعايير الثقافية في كل مجتمع حسب السياق التاريخي**: حتى يتسنى للناس التعود على الاستعمال المنتظم للشوكة في الطاولة، توجب ذلك قبلا تعديل الحساسيات أو "الاقتصاد الغريزي والوجداني" حسب تعبير إلياس. فبعض الممارسات الغذائية الأخرى، مثل جلب حيوان حي موجه للأكل يحكم عليها فصاعدا بأنها "همجية" لأنها لا تتفق مع الوضع الحالي لمسار التحضر.

هذا المثال يبين أن **المعايير والممارسات الثقافات، وبعيدا عن كونها عالمية، فهي خاصة ومتطورة**. إن التمهيد "للنسبية الثقافية" سمح بانتشار للوعي بأن المعايير التي نتخيلها ثابتة يمكنها أحيانا، هي كذلك، أن تفاجئنا بتفردها (فقد تساءل مونتسكيو، في عبارة لا تخلو من السخرية "كيف يمكن أن أكون فارسيا؟" كتب مونتسكيو، وليس دون تهكم): يمثل هذا المسعى وسيلة مرور لثقافة الغير. الثقافة الخاصة إذن لا تشكل عائقا، عندما لا نتصورها مثل معيار للقيم، إنما على سبيل المقارنة: ممارسات "الآخرين" تستطيع بهذا أن توضح، لما تواجه وترتبط مع مثيلتها لمجتمع الأتنولوجي.

2 – لثقافة "الآخرين" منطقها الخاص

◄ إن الأسباب الكامنة خلف المبادلات في المجتمعات البدائية يمكنها أحيانا أن تربك الملاحظ الغربي. فتبادلات السلع والخدمات في مجتمعنا هي أساسا من نظام سوقي وغالبا ما تؤدي إلى معاملات نقدية. مع ذلك، اظهر علماء الأتنولوجيا أن التبادل السوقي ما هو إلا شكل من بين أشكال أخرى في التبادل، فرض نفسه ابتداء من اللحظة التي أصبح فيها الاقتصاد ميدانا للنشاط المستقل المنفصل عن الأنشطة الاجتماعية الأخرى: وهو ما يدعوه الأنثربولوجي كارل بولاني Karl Polanyi (1886 – 1964) **فك الإندماج désencastrement** للدائرة الاقتصادية من الاجتماعي [أي فك ارتباط الجانبين الاقتصادي عن الاجتماعي]، وهي ظاهرة لم تفرض حقيقة إلا ابتداء من القرن التاسع عشر، في إنغلترا أولا، ثم فيما بعد في مجموع الغرب. اهتم الأتنولوجي الفرنسي مارسيل موس Marcel Mauss (1872 – 1950)، وهو بن شقيقة إميل دوركايم، في بحثه حول *الهبة Essai sur le don*، بدلالة التبادلات عند القبائل البولينيزية. وأولى

خاصياتها أنها لا تربط الأشخاص الفيزيقيين، إنما المجموعات الاجتماعية.

"في البداية، ليس الأفراد، بل الجماعات هي من أجبرت بعضها البعض، تبادلت وتعاقدت؛ الأشخاص الحاضرون في العقد هم أشخاص معنويين: العشائر، القبائل، الأسر، تتجابه وتتقابل سواء في جماعات تواجه بعضها البعض في الميدان نفسه، أو بواسطة رؤسائها، أو بهاتين الطريقتين معا."[1]

إن تبادل السلع، علاوة على بعده الجماعي، يقدم عادة من دون مقابل: فالأمر يتعلق بهبة. لاحظ موس هكذا أن طقوسا تتحكم في مراسم الهبة وتجري على ثلاث مراحل: حدد ثلاثة أنواع من الإلتزامات تتعلق بميكانيزم **هبة ضد هبة.**

إلزام بمنح (هدية، مجاملات، حفلات.....) هي دليل على احترام أو غياب العداوة إزاء قبيلة مجاورة

إلزام قبول يفرض لأن الرفض يعني وكأنه كيد وينجم عنه أوتوماتيكيا الثأر (الانتقام)

أخيرا، إلزام الإرجاع، يسمح بعدم التعرض "للإهانة" ويطلب بإعادة على الأقل قدرا معادلا لما تم استلامه وعادة ما يكون أكثر.

إذن ما هي دلالة ممارسات التبادل هذه التي لا تبدو مطلقا "عقلانية"، بمعنى اقتصاد إلسوق، لأن الأمر لا يتعلق فقط بالحصول على سلع بأقل ثمن إنما فضلا عن ذلك، يشرع في سباق حقيقي بين القبائل لأجل تقديم المزيد من السلع.

وبعيدا عن النظر إلى هؤلاء البدائيين بوصفهم مجردين من العقل، اجتهد موس Mauss فهم ما هو على محك ميكانيزم التبادل هذا وأدرك أن الهبة هي وسيلة لقبيلة أو قبل ذلك لرئيسها ليحرز جاها، بمعنى السلطة على القبائل الأخرى.

"لا يوجد في أي مكان أن يرتبط الجاه الفردي لقائد أو جاه عشيرته أشد ارتباطا بالإنفاق، وبالدقة في إعادة الهدايا المقبولة بشكل مضاعف، بطريقة يتحول معها إلى إلزام من ألزمك (...) وهو ما يؤول إلى من هو أغنى وأيضا من هو سخي بجنون."

لذلك فلا شيء أكثر منطقية من الهبة في المجتمع القديم، لأنه وفقا لقواعد الشرف، فهي الركيزة الأساسية للقوة الاجتماعية. ومع هذا لا ينبغي اعتبار البعد الرمزي للتبادلات هي دليل جلي على القدم والابتذال وأنه لم يعد متداولا في مجتمعاتنا: إذ يكفي، مثلا، أن تستدعى لحفل عشاء وتقدم باقة ورد وهو ما سيثير دون شك اندهاش سيدة المنزل (حتى لو كانت الورود المختارة لكل دعوة هي بالضبط نفسها) وكذا تشكراتها، لنلاحظ أن عددا معتبرا من التبادلات (هدايا أعياد الميلاد، الرسائل القصيرة SMS) تعمل بكيفية تبادلية، حتى وإن كان في الغالب الزمن الفاصل بين لحظة الهدية والهدية المردودة يوهم كل مشارك بغياب كلي للمقابل، وهو ما يعزز كذلك من نجاح هذه الممارسات.

ب - ثقافة أم ثقافات؟

1 - مفهوم الثقافة يمكن أن يستخدم في السوسيولوجيا على مستويات مختلفة

◄ **إن المقاربة التقليدية (الموصوفة عادة بالثقافوية) متأتية من الأنثربولوجيا وتتصور الثقافة باعتبارها جملة من الممارسات والتمثلات الاجتماعية المتماسكة والمميزة لمجتمع معين.** هذه المقاربة الشاملة، المطورة خاصة من قبل السوسيولوجي الأمريكي رالف لينتون (1891 - 1981) Ralph Linton والمحلل النفساني أبرام كاردينر (1891 - 1981) Abram Kardiner، يلح على الخصائص النوعية لكل نسق ثقافي. هكذا، يوجد في كل ثقافة، شخصية أساسية (قاعدية) والتي هي نتاج فعل الهيئات المختلفة (مثل العائلة، العشيرة...) المكلفة بتلقين الأفراد القيم والمعايير الثقافية للمجتمع. يتجلى وزن الثقافة في الميادين المختلفة للحياة الاجتماعية (دين، فن، اقتصاد...). بناء عليه، تولي المقاربة الثقافوية أهمية بالغة للتجانس الثقافي الذي يميز كل مجتمع بشري.

- مع ذلك فهذه المقاربة كانت عرضة لعدد معين من الانتقادات المبررة: الثقافة متصورة في هذه النظرية ككتلة ثابتة قابلة لتفسير مجموع السلوكات الاجتماعية. بتعبير آخر، فإن النسبية الثقافية "المتطرفة" التي تفضي إليها (لكل ثقافة خصائصها التي تميزها باستمرار عن ثقافة أخرى) يمكن أن تصبح عقبة

في وجه المقارنة: انتظامات ليست قابلة للملاحظة من قانون ثقافي إلى آخر؟ إضافة إلى ذلك، فإن الوحدة الثقافية للمجتمع نفسه مبالغ في تقديرها كثيرا – حتى في حالة المجتمعات المميزة بدرجة أقل مثل المجتمعات التقليدية ولسبب أكبر، عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات الحديثة. في الواقع، يمكن للرموز الثقافية أن تمتزج داخل نفس المجتمع وتحيل خاصة على مختلف المجموعات التي تشكل قاعدته الاجتماعية.

◄ **توجد مقاربة أكثر اهتماما بالدلالات التي يعطيها الأفراد إلى أفعالهم، في تقليد ماكس فيبر، يقترحها كليفورد غيرتز** Clifford Geertz: والحالة هذه فالثقافة لا تفهم كجملة من الاعتقادات والممارسات الاجتماعية مكونة "كلا" إنما بشكل أكثر بمثابة قانون يتيح للناس التفاهم والتواصل فيما بينهم.

> **"إيمانا، مع السيد فيبر، بأن الإنسان حيوان معلق في اللوحات التي نسجها هو نفسه، ففي نظري تكون الثقافة هي هذه اللوحات، وتحليلها ليس علما تجريبيا باحثا عن القوانين، لكن علم تاويلي يبحث عن الدلالة."**

فالقول بأن فردين يتقاسمان نفس الثقافة لا يعني إلى حد أنهما سيتصرفان بطريقة مماثلة لأنه، إذا كانت الثقافة قانون، فإنها ستكون لا محالة موضوع استعمالات متنوعة. والحالة هذه، لا يمكن للأتنولوجي الاكتفاء باستنباط خصائص ثقافة ما إنما عليه أن يجتهد، بحسب تعبير غيرتز، في "القراءة فوق أكتاف السكان المحليين" بغرض إدراك الطريقة التي يحينون بها قانونهم الثقافي وبأية طريقة يحولونه. خلافا للمقاربة الثقافوية والتي لا يطرح لديها انتقال الثقافة أية مشكلات من جيل إلى آخر، يمكن أن نقبل، باستخدامنا لصيغة ليفي – ستروس، بأنها ناتجة أساسا من "ترقيع": كل ثقافة تعيد تكوين ذاتها، تتحول (بل حتى تتشوّه) عبر مختلف الاستعمالات التي تخضعها إليها. إذن تستحق الثقافة بأن ينظر إليها بكيفية يتم فيها التفكير على أنها خزان للمعنى لأنه، إذا كانت تجعل ممكنا، في عالم اجتماعي، بعض الأفعال وتمنع بعضا آخر، فإنها لا تحدد سلفا أبدا ومطلقا التصرفات. تستفيد الثقافة أيضا في أن تكون ملاحظة "في الأفعال"، أي ابتداء من أفعال واستخدامات

التي يقوم بها الأفراد وليس فقط انطلاقا من نصوص لأن هذه يمكن أن تكون محل امتلاكات متعددة: النصوص الدينية، على سبيل المثال، لا تقول شيئا حول مختلف تأويلاتها، ولا عن استعمالاتها الملموسة والتي قد تتنوع بشكل كبير حسب السياق[1]

2- العالم الثقافي أقل تجانسا بكثير مما تقترحه المقاربة الثقافوية

◄ **الثقافات ليست مغلقة في وجه بعضها البعض:** فعملية **التثاقف** التي تعني للفرد أو للمجموعة الاندماج في ثقافة مختلفة عن ثقافته (على غرار، مثلا، ظواهر الهجرة[2]) تولد عددا معينا من الآثار الاجتماعية في الوقت نفسه على الثقافة الأصلية (التي تتغير باستيراد "عناصر جديدة" خصوصا بواسطة الحفاظ على علاقات بين المهاجرين والسكان الباقين في "البلد") وعلى ثقافة "الاستقبال" لأن بعض الممارسات (الأكل، اللباس...) يعمل المهاجرون على إدخالها بالتدريج.

تسعى المراجع الثقافية إلى التنوع عندما، تبعا لعملية تقسيم العمل، يميل **الوعي الجماعي** (كما حدده دوركايم بوصفه "مجموع المعتقدات والمشاعر المشتركة لأعضاء نفس المجتمع") إلى الضعف. تتنوع المعايير الثقافية للمجتمع تنوعا كبيرا ويمكن أحيانا أن تتعارض من مجموعة اجتماعية إلى أخرى: على هذا المنوال نتحدث عن **ثقافة فرعية** في إشارة إلى القيم والممارسات الاجتماعية لمجموعة ما داخل المجتمع و**ثقافة مضادة** لما تعارض مجموعات الثقافة المهيمنة وتدعو إلى تأسيس قيم ثقافية جديدة.

◄ **تختلف المعايير الثقافية بشكل عميق من وسط اجتماعي لآخر،** كما يؤكد ذلك بيار بورديو، في مؤلفه *التمييز La Distinction* (1979)، في تقابل لتنظيم "وجبة برجوازية" و"وجبة شعبية": فبينما تتميز الطبقات الشعبية بما يشار

إليه "الكلام الصريح"، يسميه بورديو "الأكل الصريح"، تضع الفئات العليا نقطة شرف للأكل "في الأشكال". يحيل هذا التقابل، وبعيدا عن أن يكون تافها، إلى رؤيتين للعالم كل شيء يباعدهما.

في حالة أولى يطلب الطعام في حقيقته كمادة مغذية، يتصل بالجسم ويمنحه القوة (الذي يميل إلى تفضيل الأطعمة الثقيلة، دسمة وقوية، حيث يكون أنموذجها لحم الخنزير، دهني ومالح، نقيض السمك، هزيل، خفيف ولا طعم له)؛ في الحالة الأخرى، تعطى الأولوية للشكل (الجسم على سبيل المثال) وإلى الأشكال فيبعد إلى الصف الثاني البحث عن القوة والاهمام بالمادة والإقرار بالحرية الحقيقية في التقشف الإنتقائي لقاعدة مقررة للأنا ذاته."

حسب بيار بورديو، فإن من السمات الرئيسية لأسلوب الحياة الشعبية هو "جعل من الضرورة فضيلة"، بمعنى، على العكس من الأوساط الاجتماعية الأخرى، التخلي عن كل شكل لـ "الزعم" تحت اسم "البساطة"، كما يتجلى في الاستهلاك الغذائي، منه، مثلا، في الاستهلاك الثقافي. هكذا تتحدد الطبقات الشعبية "جوفاء"، بمرجعية إلى "الذوق الجيد" الذي لا تملكه، وبالتالي لذوق البرجوازي. والحالة هذه، **فالثقافة الشعبية** هي ثقافة خاضعة لأنها ليست أبدا متصورة في ذاتها ولا لذاتها، إنما على الدوام بالنظر إلى ثقافة شرعية (الثقافة المشتركة بين الفئات المهيمنة) التي تملك بهذا ميزة تحديد المعايير الثقافية انطلاقا منها يتم تقييم المجموعات الاجتماعية: هكذا فالموسيقى الكلاسيكية هي أكثر "شرعية" من الجاز jazz، الجاز jazz هو بدوره أكثر مشروعية من الروك rock، الروك rock أكثر من الراب rap...

من ميزات تحليل بورديو تبيانه أن أمور "الذوق" هي بشكل كبير قضايا المجتمع لأنه وراء مظهر الحكم الشخصي ("أحب المسرح الكلاسيكي وأمقت المسرح الهزلي") («*J'aime le théâtre classique et je déteste le vaudeville*») يختفي حكم اجتماعي، بمعنى فرض **التعسف الثقافي** الذي يجعل من ثقافة خاصة (تلك الخاصة بالفئات المهيمنة) معيارا اجتماعيا بامتياز. إن المعايير الثقافية المنتشرة بواسطة المدرسة، تحت مظهر الحياد (الكتابة الصحيحة، الالتزام بالنظام...) بسبب مجاورتها

للثقافة المشروعة، فمن نتائجهم فرض **هيمنة ثقافية** حيال الفئات الشعبية التي، مع أن غالبيتها مستبعدة من النظام المدرسي تأخذ داخل مبنى المدرسة، جزئيا، مقياس المسافة الذي يفصلها عن الذوق الشرعي.

لقد أظهر السوسيولوجي البريطاني ريتشارد هوغارت Richard Hoggart في مؤلفه *ثقافة الفقير* (1957) *La Culture du pauvre*، عبر مثال العالم العمالي الإنغليزي، أن الاستهلاك الثقافي للطبقات الشعبية يخضع لأنواع خاصة من المنطق لا تختصر بالضرورة في المسافة التي تفصلهم عن الأذواق المشروعة.

> **"إذا لم يخفض أغلب أعضاء الطبقات الشعبية إلى وضعية مستهلكين سلبيين للثقافة الجماهيرية، فذلك ببساطة لأنهم "غائبون"، لأنهم يعيشون في عالم آخر أين يمكنهم أن يظلوا أوفياء للتأكيدات الملموسة، لعاداتهم وإلى طقوسهم اليومية وكذا إلى لغتهم العرفية المكونة من الأمثال والأقوال التقليدية."**

تظهر إذن الأوساط الشعبية، حسب عبارة هوغارت، انتباها ملتويا (بمعنى نظرة غالبا ما تكون ملهية ولكن أيضا متباعدة وتهكمية) نحو صحافة الإثارة والروايات ذات السحب الكبير الموجهة إليهم أولا. بهذا فهم يقدمون الدليل على فطنتهم في ممارساتهم اليومية بعدم جهلهم بالشيء الكبير من "الحيل" المستعملة لجذب انتباههم، أحيانا من جهة أخرى وبشكل كبير من... بعض السوسيولوجيين يقدمون الطبقات الشعبية بوصفها ضحايا أبدية لـ "تكيف".

> **"مع ما يوجد في لذة قراءة هذه المطبوعات، فإن أفراد الشعب لا يضيعون لا هويتهم، ولا عاداتهم؛ فهم يتمسكون في أذهانهم بفكرة مفادها أن لا شيء "واقعي" وأن "الحياة الحقيقية" تجري هناك في مكان آخر."**

بانخراطه في دراسة أتنوغرافية للفئات الشعبية، لاحظ هوغارت الكيفية التي ينتظم بها **الإيتوس**[1] **l'éthos** الشعبي. إن التعارض المركزي الذي يهيكل نظرته للعالم وهو ما يسميه هوغارت الفصل الحاسم بين عالمين وفئتين غير قابلتين

---

(1) **الإيتوس** مفهوم مستعمل من قبل ماكس فيبر، ثم بيار بورديو ويشير إلى مجموع المبادئ الأخلاقية الضمنية الخاصة بفئة اجتماعية والتي تحكم سلوكاتها اليومية.

للاختزال: **"هم" و"نحن"**. في العالم الشعبي، فالتواجد بين الأقران [فيما بينهم] يملك قيمة لا تقدر بثمن: إنه يسمح بـ "مرور" والاحتفاء بالقيم المشتركة (الفحولة، الصداقة...) والهروب من ثقل السلطة الممثلة بواسطة القيم المهيمنة. لقد أبرزت خلاصات هوغارت بأنه يجب الحذر من تصور أن الثقافة الشعبية فقط ضمن سجل الهيمنة التي تفرض عليها لأن "ثقافة مهما تكن خاضعة، مهما تكن مُداسة، فإنها تعمل أيضا كثقافة".[1]

حثّ كل من كلود غرينيون Claude Grignon وجان - كلود باسرون في كتابهما العالم والشعبي (1989) *Le Savant et le Populaire*، Jean-Claude Passeron السوسيولوجي الباحث في الأوساط الشعبية على اليقظة لأن المسافة الثقافية الموجودة (والتي يتعلق الأمر بتحليلها) بين السوسيولوجي والعالم الذي يدرسه يجعل تحقيقه عرضة إلى عدد معين من المخاطر. هناك "وجهان" متناقضان في الظاهر ويستخدمان عادة في الأدب يفرضان نفسهما في وصف الأوساط الشعبية: **الشعبوية le populisme** تتضمن الاحتفاء بثقافة شعبية بسبب "أصالتها" (الدراجة، التخييم...)... وترجع إلى إغفال العلاقات التي تقيمها هذه مع الثقافة الشرعية (خصوصا أثار الهيمنة الثقافية)؛ **البؤسوية misérabilisme le**، على العكس تتضمن تصور الثقافة الشعبية انطلاقا من الثقافة الشرعية، وهو ما يكون أثره التأكيد على كل "النقائص". هاتين النظرتين، اللتين قد توجدان أحيانا تحت نفس القلم، تشتركان في تجاهل في ماذا وإلى أي نقطة تكون الثقافة الشعبية متفردة. تناول ثقافة "الآخرين"، مهما يكونوا، تستوجب إذن أخذ احتياطات، إذا أردنا حقيقة فهم ما يدفعهم إلى الفعل في العالم المألوف لديهم.

التنشئة الاجتماعية

تعلم العيش في المجتمع

أ - عملية التنشئة الاجتماعية

1- يمكن أن تعرف التنشئة الاجتماعية بوصفها العملية التي من خلالها يستبطن الأفراد معايير وقيم المجتمع الذي يتطورون فيه

تنجم التنشئة الاجتماعية إذن عن تعلم: فالفرد، بغض النظر عن التفاعلات المتعددة التي تربطه بالآخرين، يتعلم تدريجيا تبني سلوكا متطابقا مع توقعات الآخرين.

◄ **عادة هناك مرحلتين هامتين متميزتين في عملية التنشئة: التنشئة الأولية** والتي تبدأ منذ الولادة وتمتد طيلة الطفولة، و**التنشئة الثانوية** التي تجري فيما بعد، طوال كل المسار الاجتماعي للفرد. التنشئة الأولية هي الأكثر أهمية لأنها تزوّد الطفل بمعالمه الاجتماعية الأولى والتي ستميّزه طوال كل وجوده وتعمل فيما بعد كـ "مصفاة": فالتجارب المعاشة لاحقا ستضبط، في الواقع، على مرجعية الأولى التي ساهمت في هيكلة باستمرار طرق التفكير والفعل للفرد.

"تعمل التنشئة الاجتماعية بهذا (في وقت لاحق، بالطبع) ما يمكن اعتباره مثل أهم دور يلعبه المجتمع بالنسبة إلى الفرد - إظهار كضروري ما هو في الواقع سوى جملة من المصادفات [العارضيات] - وبالتالي إعطاء دلالة لحادث ولادته[1]."

◄ كل المجتمع يتجلى هكذا في نقل القواعد الاجتماعية لأن التماسك الاجتماعي يوضع على المحك أثناء عملية التنشئة، كما أكد على ذلك دوركايم بشدة. في الواقع، يوجد النظام الاجتماعي محل ارتياب وتشكيك عندما لا يكون انتقال القيم من جيل إلى آخر مضمونا. لقد سلط الأنثربولوجيون الضوء على الرهان الذي يمثله انتقال المعايير الاجتماعية في المجتمعات دون كتابة. تبدو هذه المجتمعات أكثر "هشاشة" من المجتمعات الحديثة التي تتوفر على جملة من الاستعدادات القادرة على الحفاظ على النظام الاجتماعي (قوانين مكتوبة للعاملين المكلفين بالحفاظ على النظام...). إن عددا معينا من الأفعال الجليلة، ذات قيمة رمزية كبيرة تكرّس وتذكّر في الآن نفسه بالمبادئ الأساسية للمجتمع. إن طقوس المرور التي تترجم تغيير الهوية الاجتماعية بالنسبة إلى الفرد (الانتقال من حالة الطفل إلى حالة البالغ هي بشكل خاص حاسمة بالنسبة للرجال) تكون محل جملة من الاحتفالات ذات أهمية قصوى من المجموعة: يتعلق الأمر، في هذه المناسبة، ضمان استمرار المجتمع. لقد انتبه الأنثربولوجي الفرنسي بيار كلاستر (1934 – 1977)Pierre Clastres إلى طقوس قبيلة هندية أمريكية (الغاياكي(*) les Guayaki) وأكّد أنهم يصاحبونها عادة بتعذيب يمتد إلى غاية فقدان المراهق للوعي، حيث يصير من الآن فصاعدا مندمجا في عالم البالغين. سبب هذا العنف يبرر عن طريق الواجبات التي ينبغي أن يخضع لها الشاب البالغ حتى يستبطن الواجبات الاجتماعية التي تضغط الآن عليه.

"هذا هو إذن السر الذي تكشف عنه المجموعة للفتيان في عملية التدريب (المُسَارة): "أنت واحد منا. كل واحد منكم شبيه بنا، كل واحد فيكم مماثل للآخرين. تحملون اسما واحدا ولن تغيروه. كل واحد منكم يحتل بيننا نفس

(*) **الغياكي Guayaki** حرفيا الكلمة تعني "الفئران الشرسة" وهي اسم لمجموعة قبائل هندية في أمريكا الجنوبية وبالضبط في شرق البراغواي يقطنون بالغابة الاستوائية لغتهم قريبة من لغة الغراني guarani (لغة أمريكوهندية موجودة في عدة دول بأمريكا الجنوبية الأرجنتين، البرازيل، البراغواي وبوليفيا يتحدثها قرابة ستة ملايين شخص ومعترف بها رسميا) ويسمون أيضا أشيه وغاياكي هو الاسم الحربي. [المترجم]

المكان ونفس الموقع: عليكم المحافظة عليهما. لا أحد منكم أقل منا، لا أحد منكم أكبر منا. ولا يمكنكم نسيان هذا. ستذكركم نفس العلامات التي تركناها على أجسامكم بذلك، باستمرار.»[1]

هذه الممارسات، التي فقدت كثيرا من فائدتها (منفعتها) الاجتماعية مع التعقيد المتنامي للمجتمعات الإنسانية ناتجة عن عملية تقسيم العمل (وهو ما ينص عليه بروز الهيئات المختصة، مثل المدرسة، المكلفة بنقل قواعد الحياة الاجتماعية)، تبقى أحيانا في بعض الفضاءات الاجتماعية الراغبة في إقامة تماسك قوي بين أعضاء المجموعة. إن حفل التزريك **bizutage**[*] الذي تأسس في الأقسام التحضيرية للمدارس الكبرى يرجع، على سبيل المثال، لتذكير "الجدد"، بوجود تراتبية (بين التلاميذ والأساتذة لكن أيضا بين التلاميذ بالنظر لأقدميتهم في المؤسسة) وأحيانا كذلك تسجيل ذلك على "أجسامهم" مع إبداء تضامن بين أعضاء فئة عمرية، مكلفين بدورهم نقل "روح المجموعة"، أي المبادئ التي تحكم المؤسسة.

- كل عملية تنشئة اجتماعية ترافقها عقوبات موجهة إلى تقييم السلوكات تبعا للأهداف المحددة مسبقا. بهذا نميز **العقوبات السلبية** (من نظرة المعترض على عقاب من يتمرد)، من **العقوبات الإيجابية** (الابتسامة المشجعة على المكافأة) التي تعمل على تثبيت الحدود لما "يمكن القيام به". في هذه الظروف، فإن طفلا يكون قد عاش مطولا خارج كل مجتمع بشري يجهل الأساسي من قواعد الحياة الاجتماعية ويجب عليه، حتى ينمو "بشكل عادي" بين الرجال أن يكون، بدوره، ناشئا اجتماعيا: في هذا مثال مشهور قدمه فيكتور، طفل

---

(1) P. Clastres, *La Société contre l'État*, Paris, Minuit, 1974.

(*) التزريك bizutage هي مجموعة أعمال وممارسات، مباريات ومعاملات طقوسية ومفروضة، ترمز لاندماج شخص ضمن جماعة ما: طلاب، جنود، مهنيين، إلخ. هذا النوع من الممارسات كان عرضة لانتقادات كثيرة لا سيما من قبل وسائل الإعلام تبعا لبعض الحوادث الخطيرة والإهانات والإيحاءات العنصرية التي قد تتضمنها هكذا طقوس. حتى وإن لم تكن في ظاهرها كاشفة عن احترام سلطة قائمة فإنها تذكر من خلال الممارسة بالتراتبية على أساس الخبرة وبضرورة امتثال الجدد للقدامى. [المترجم]

مهجور في القرن التاسع عشر منذ حداثة سنه في غابة الأفـيرون Aveyron والذي، آواه فيما بعد طبيب، توجب عليه بالتدريج أن يتعلم جميع الإيماءات الأولية للحياة في المجتمع، وعلى وجه الخصوص اللغة حتى يتسنى له التواصل مع الغير[1].

◄ لا يتحقق إذن تلقين القواعد الاجتماعية أبدا "طبيعيا" إنما يستوجب تدخل مختلف الهيئات الاجتماعية التي تساعد على "نجاح" العملية. فالخلية العائلية في معظم الحالات هي العامل الأول في التنشئة الاجتماعية: يُشكّل الطفل تدريجيا هوّيته الخاصة بمرجعية إلى النموذج العائلي، بالخصوص اتجاه أبيه وأمه. في المجتمع الحديث، لم تعد التربية حكرا على دائرة الأسرة بل متقاسمة مع **المدرسة**. هذه الهيئة تحتل اليوم مكانة حاسمة لأن التلميذ يتمدرس أكثر فأكثر باكرا (دخول إلى مدرسة الحضانة نحو سن الثالثة وانتقال سابق محتمل من الروضة) ولأطول مدة مع تمديد لفترة الدراسة. عامل آخر في التنشئة الاجتماعية، مرتبط بـ "تمديد الشبيبة" (بمعنى الدخول في الحياة النشيطة وتكوين الزوج (الأسرة) يأتيان في وقت لاحق اليوم): **مجموعة الأزواج**.

إن تمديد الخبرة المدرسية (ظاهرة مميزة أكثر بالنسبة للفئات العليا والتي تنزع بالتدريج إلى التعميم على مجموع الأوساط الاجتماعية) يزيد بشكل كبير من الزمن المقضي بين الأطفال وخاصة بين المراهقين، في حين أن المراقبة المباشرة الممارسة من طرف البالغين تنزع إلى الإضعاف (تطور العمل النسوي ولكن بالخصوص المزيد من الاستقلالية الذاتية الممنوحة للمراهقين داخل الأسرة). هناك جملة من الممارسة الاجتماعية (من بينها الرياضة، الاستماع للموسيقى، التسلية...) تساهم في ربط المراهقين ببعضهم. تتم التنشئة الاجتماعية إذن في المقام الأول عن طريق الانتماء إلى فئة عمرية التي تحمل في الغالب على عدد معين من

---

(1) فيلم فرانسوا تريفو François Truffaut، *الطفل المتوحش* (1970) *L'Enfant sauvage*، يحكي هذه القصة حسب نص فيكتور دو لافيرون Victor de l'Aveyron لـ جان إيتار Jean Itard.

السلوكات ومن "الأذواق" المشتركة. أخيرا، ينبغي التنبيه ودون اهمام مستنفذ، أن دور **وسائل الإعلام** في عملية التنشئة الاجتماعية (حيث لا يتوقف التأثير من جهة أخرى على التنشئة الأولية) يميل إلى الزيادة بشكل كبير مع، خاصة، مكانة التلفزيون في البيت – ولكن أيضا الآن مع التكنولوجيات الجديدة، مثل الإنترنت – والتأثير الذي يمكن أن تمارسه من خلال المعايير الاجتماعية التي تمررها أو تنشرها (كالنتائج الملاحظة على موضة الملبس والاستماع للموسيقى المراهقين، على سبيل المثال).

2– لا تتم عملية التنشئة الاجتماعية دوما من دون صدامات

◄ **عندما يتعرض الفرد إلى قواعد متضاربة من طرف الهيئات المختلفة للتنشئة الاجتماعية، فإن هويته تصبح محل مراجعة وتشكيك.** إحدى الحالات الكلاسيكية للصراع الهووي والمرتبط بخصومة هيئتي التنشئة الاجتماعية يوضح بواسطة التناقضات الممكنة بين توقعات المدرسة وتوقعات الأسرة، خصوصا المتهمة في الأوساط الشعبية. ريتشارد هوغارتRichard Hoggart سلط الضوء في مؤلفه، *ثقافة الفقير* (1957) *La Culture du pauvre*، الاقتضاءات المضادة التي على الطالب الحاصل على منحة من أصول شعبية أن يفي بها والواجب المفروض عليه – باعتباره منقسما بين عاملين اجتماعيين – أن يعيد باستمرار صياغة هويته الاجتماعية.

> **"ينتمي الطالب الحاصل على منحة إلى عالمين ليس بينهما تقريبا شيء مشترك، ذلك الخاص بالمدرسة وذلك الخاص بالبيت. عندما يصل إلى الثانوية، يتعلم بسرعة استعمال لهجتين، وربما حتى تشكيل شخصيتين والامتثال بالتناوب إلى قانونين ثقافيين. إذ يكفي التفكير في قراءاته: يرى لديه مجلات – التي يقرؤها فضلا عن ذلك بعناية والتي لا يتحدث عنها أبدا في المدرسة؛ في المدرسة يدرس في كتب لا يسمع عنها شيئا في بيته. عندما يحمل معه كتب القسم إلى المنزل، فهذه تبدو في غير موضعها إلى جانب كتب الأسرة، على الرف العائلي وحيث تكون للجميع أثر أدوات مجهولة وغير منطقية"**

يوضح هوغارت أن الطالب الممنوح سيكون متجاذبا في الجـزء الكـبير مـن وجوده بين عالمين غير منسجمين وأن فض هذا الصراع الهووي لا يتضمن حـلا: إذا كان مساره الاجتماعي يبعده عن محيطه الأصلي (الجوار المقام، بواسطة عالم المدرسة، مع عالم "المثقفين" يدفع إلى وضعية اجتماعية أسمى من الوضعية الأصلية)، فإن تنشـئته الأولية، التي شكلت باستمرار عددا مهما من "أذواقه"، كثيرا ما تعود إلى ذاكرته.

إذن التنشئة الاجتماعية هي عملية تؤثر بشكل دائم في الفـرد لأن كيفيـة إدراكه العالم الاجتماعي تتوقف عليها؛ لا يتعلق الأمر بظاهرة مشتركة لأنه يظـل بشكل كبير مختلف من وسط اجتماعي إلى آخر.

ب – التنشئة الاجتماعية في النظريات

التنشئة الاجتماعية عملية مركزية في الحياة الاجتماعية ولهذا فهي تعد موضـوع تساؤل حيوي عند السوسيولوجيين. فبأية طريقة يتمكن المجتمع (أو بأكثر تدقيق بعض مؤسساته، بعض الفاعلين الاجتماعيين) من "طبع" الأفراد على نحو دائم؟

1– أول تفسير تقدمه المدرسة الثقافويـة وبوجـه خـاص رالـف لينتـون Ralph Linton وكذا التيار الوظائفي بواسـطة روبـرت ك. ميرتـون Robert K. Merton

يصر هؤلاء الكتّاب على الطريقة التي يعيّن بها المجتمع موقعا خـاص للفـرد (**الوضع** الاجتماعي) الذي يحض على جملة من **الأدوار** الاجتماعية المناسبة. توجد إذن علاقة مباشرة بين الدور والوضع، وهو ما يعني أن الوضع الذي يكون الفـرد يحدد مدى أدواره الاجتماعية وكذا الكيفية الدقيقة التي يجب عليه أداؤها: فهـو مدعو إلى التصرف بالنظر إلى توقعات الغير التي تحدد مختلـف الفئـات للـدور الاجتماعي. بهذا فرب أسرة "محكوم" بمجموعة من القواعد الاجتماعية الموجـودة مسبقا والتي تحدد بدقة كيفية التنفيذ "الصحيحة" هذا الدور: فـأن يعتـبر "زوج جيد" أو "أب جيد" يعني تبني سلوكا لا مأخذ عليه (أن يكون مثـالا يحتـذى، إظهار سيطرة أو نفوذ، تأمين حاجات الأسرة...).

◄ **فنفس الدور الاجتماعي يمكن أن يثير توقعات مختلفة تجعل السلوك حرجا للغاية:** على سبيل المثال، يتوجب على المحامي أن يرضي، في الوقت نفسه، زبائنه، شركاءه، زملاءه.... فضلا عن ذلك فرد يمارس، تعددا للأدوار الاجتماعية تقريبا منسجمة فيما بينها، مرتبطة بمجموع الأوضاع التي يحوزها: نفس الشخص يمكن أن يكون، في الآن نفسه، رب أسرة، إطار بالبنك، موسيقي هاوي، مستشار بلدي... بعض المواقف قد تبدو متناقضة وينتج عنها تضارب أدوار: فالمحامي، الفائز بعهدة انتخابية قد يضطر للدفاع عن أحد خصومه السياسيين...

- إن التحليل بلغة الأدوار والأوضاع يضفي مع ذلك تجانسا كبيرا على الدور الاجتماعي (أليست هناك عدة طرائق لآداء دوره كرب أسرة؟) وإقامة علاقة شبه أوتوماتيكية بين مجموع الأدوار والوضع الاجتماعي. بعبارة أخرى، وحسب هذه المقاربة، يجبر الفرد على التصرف باعتباره منفذا سلبيا للأدوار المحددة سلفا من قبل آخرين، كما يجب ومع ذلك عليه أن يتحمل "بشكل صحيح" المكانة التي آلت إليه في المجتمع.
- هذه النظرية كانت موضوع انتقادات عدة علقت هذه الرؤية الاختزالية للغاية في تصور الكيفية التي يمارس بها الأفراد عمليا الأدوار المفروضة عليهم.

2- بالنسبة إلى التفاعليين وخاصة السوسيولوجي والفيلسوف الأمريكي جورج هربرت ميد George Herbert Mead (1863 – 1931)، فإن الدور الاجتماعي ليس مختزلا في مكانة محتلة ضمن التراتبية الاجتماعية.

◄ **كل دور اجتماعي هو نتاج للتفاعل الاجتماعي:** تنتج هوية الفرد، كما صرح ميد، في كتابه، الذهن، الأنا والمجتمع (1934)*L'Esprit, le Soi et la Société*، من علاقة مع الغير. فالفرد ينشأ اجتماعيا عبر **أخذ دور**، أي عن طريق ميكانيزم يتضمن تبني وجهة نظر الغير مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر الذي يمكن يقع عليه: وهكذا هو الحال، مثلا، عن الطفل الذي يبدأ بتشكيل شخصيته بتقليد مواقف الآباء، لتي أقيمت **كغير دلالي autrui significatif**. شيئا فشيئا يستبطن الطفل

القواعد اللعبة الاجتماعية و"الغير" الذي يدخل معه في تفاعل يصبح ما يسميه ميد Mead **الغير المعمم**، بمعنى تجريد وليس فقط كائن مرتبط به شخصيا.

> **"على سبيل المثال، في استبطان المعايير، يوجد تدرج يبدأ من "أمي غاضبة علي الآن" إلى "أمي غاضبة مني دوما كلما قلبت حسائي" (...) تظهر المرحلة الحاسمة عندما يعترف بأن الجميع ضد حماقاته، وأن المعيار قد تم تعميمه بالكيفية الآتية: يتوجب عليه ألا يقلب حسائه[1]."**

يبني الفرد تدريجيا عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية هويته الخاصة، وهو ما يصطلح عليه ميد بالذات. يتعلق الأمر إذن بعملية **البناء الاجتماعي للواقع** لأن هذا ليس في الأصل "معطى" للفرد إنما يبدو له في نهاية الأمر كواقع موضوعي عندما استبطن جملة القواعد الاجتماعية. والحالة هذه يفهم المجتمع ابتداء من مخطط عام وغير شخصي يتيح الحفاظ على علامات في علاقاته بالغير، وهو ما يسميه بيتر بيرغر Peter Berger وتوماس ليكمان Thomas Luckmann بـ **النمذجة**: بالتعرف على هذا الشخص أو ذاك مثل جار، خباز أو صديق حميم، يعلم الفرد كيف يسلك في الحياة اليومية حتى يتم التفاعل "بصفة عادية". هذه النمذجات توجه تمثلات المجتمع التي أعدها الفرد: فهو يستند عليها ليحدد سلوكه. في بعض الحالات، يمكنها أن تغطي تجريدات من قبيل "حقوق الإنسان" أو "مستقبل الكوكب" والذي، بالطبع، لا يدخل أبدا في علاقة مباشرة مع الفرد ولكن لن يشكل دلالات أقل أهمية في نظره ولهذا السبب تشارك في واقعه اليومي.

◄ **إن الدور الاجتماعي لا يفرض إذن من "الخارج" على الفرد إنما ينجم تملك تدريجي يحتفظ أثناءه الفرد بجزء نشيط.** لقد أوضح إيرفينغ غوفمان هذه الظاهرة باقتراح تحليل مأساتي للحياة الاجتماعية. بالنسبة إلى هذا الكاتب، تتماثل الحياة الاجتماعية، بكيفية معينة، مع مسرح حيث يكون مختلف الأفراد ممثلين يؤدون أدوارا ويقومون بتمثلات أمام جمهور. إن الفائدة العظمى لهذا التناظر هو

جلب الانتباه حول الطريقة التي يعدل بها فردان، أثناء وضعيات ملموسة يواجهانها (وهو ما يسميه غوفمان **تفاعلات وجها لوجه interactions face à face**)، بشكل متبادل سلوكاتهما بالنظر لتوقعاتهما المتبادلة. لا يتوقف إذن الأفراد عند التطبيق الآلي لدور إنما "يلعبانه" (تحت معنى مزدوج، مسرحي واستراتيجي) ويعيدان تعريفه في كل سياق من التفاعل. يمكن للأفراد في بعض الحالات أخذ **مسافة معينة إزاء دور** لن يعمل أبدا على إلغاء كلي لهامش مناورتهم.

- بدراسته، ضمن كتابه *الملاجئ Asiles*(1961)، للكيفية التي تنتظم بها الحياة الاجتماعية داخل مستشفى للأمراض العقلية، لاحظ غوفمان أن المرضى يستعملون جملة من الاستراتيجيات الموجهة إلى امتلاك إطار حياتهم الجديد. وقد تبين له، بملاحظته اليومية لسلوك المرضى، أن هؤلاء وبعيدا عن تطبيق الميكانيكي لأوامر أعضاء المؤسسة، يطورون تدريجيا أدوارهم الاجتماعية. بهذا ميّز غوفمان طريقتين للفعل في مستشفى الأمراض العقلية: **التكيف الأولي** ويتضمن قبول الاقتضاءات أعضاء المؤسسة (قبول العلاج المقرر من طرف الطبيب، احترام النظام...)، إذن "لعب اللعبة"، وهو ما كانت نتيجته عددا معينا من ("الدفعات" من طرف أعضاء المؤسسة يمنح الحق في جملة من الامتيازات) و**التكيف الثانوي الذي** يرجع إلى "استعمال وسائل ممنوعة، أو بلوغ غايات غير قانونية (أو الاثنين معا) وبالتالي تحويل الأفكار المسبقة للمؤسسة المتعلقة بما ينبغي فعله أو تلقيه، وبالتالي، لما يجب أن يكون عليه". فباللجوء إلى تكيف ثانوي، يبتعد "المنعزل" عن الدور المحدد له من قبل المؤسسة فـ "يستغله" لمصلحته. يروي غوفمان هكذا أن العروض الخيرية التي يتوجب على المرضى حضورها حتى يبرزوا اندماجهم في المؤسسة (تكيف أولي) تمثل في الواقع عبئا بالنسبة للغالبية منهم. إذن فلا يحضروا إلا دقائق قبل نهاية العرض حتى لا يضيّعوا توزيع الحلوى والسجائر التي يختتم بها دوما هذا النوع من الحفلات (تكيف ثانوي).
- يقدم غوفمان تعددا من الأمثلة التي تشهد على وجود حياة سرية داخل المؤسسة الشاملة: من المساحة المحجوزة والتي تكون البيت وحيث

تخفف الرقابة الممارسة بشكل كبير إلى غاية تبادلات السلع والخدمات (سجائر، هدايا...) أقيمت بين المرضى ولكن في بعض الأحيان أيضا بين مرضى وأعضاء الفريق العامل. فأعضاء المؤسسة يسمحون بهذه الحياة السرية لأنه الرقابة الدائمة تبيّن، عمليا، أنها غير قابلة التحقيق ولكن أيضا عديمة الجدوى ذلك أن التكيفات الثانوية لا تهدد الأساس نفسه للمؤسسة.

- بهذا بيّن غوفمان أنه في سياق آخر حيث يتم تقليل هامش فعل الفرد إلى أدنى مستوى (فمن بين مشاريع المؤسسات الشاملة التكفل التام بالفرد الذي سيعاد تشكيل شخصيته وفقا لاقتضاءات المؤسسة)، يظل هذا "فاعلا" يتطور بالتأكيد، في إطار ضاغط بقوة لكنه لا يعني أنه مجرد بهذا القدر من كل مصدر للدفاع عن هويته الاجتماعية.

3- إن المجتمع حالما يصبح واقعا يفرض نفسه، بكيفية بديهية، على فرد يتصرف في مجتمع وعن طريق أفعاله، يساهم في استمراره.

لقد ألح بيار بورديو بوجه خاص على هذا المظهر المزدوج للواقع الاجتماعي، المتوضّع (عندما يتجلى كـ "شيء"، خارج عن الفرد) ومستبطن (عندما يتملكه). هذا الكاتب إذن صاغ مفهوما ليعكس هذا البعد المزدوج: الاستعداد. (المظهر) فهذا المفهوم القديم، المستخدم من قبل من طرف الفلاسفة الإغريق، يشير لدى بورديو إلى الحركة المزدوجة والتي عبرها يفرض نفسه الواقع الاجتماعي في الأذهان وفي الأجسام (استبطان الخارج) وكذا أشكال البناء بواسطة الممارسات الاجتماعية المختلفة (تخارج من الداخل).

◄ هكذا يمكن للاستعداد (الهابتوس) *habitus* أن يعرف بوصفه نسقا "من الاستعدادات الدائمة والقابلة للنقل، بنيات مُهيكَلة مستعدة سلفا أن تعمل باعتبارها مُهيكِلة، أي باعتبارها مبادئ مُولّدة ومُنظّمة للممارسات والتمثلات التي يمكن تكييفها لهدف ما دون افتراض قصد واع بالغايات والتحكم المعبر عن

العمليات الضرورية لبلوغها"[1]. إذا ما فضلنا تعريفا آخر أكثر بساطة للمظهر، سنجد بورديو يستعمل أيضا صيغة "الجوقة من دون قائد فرقة الجوق". إن أهمية هذا المفهوم تكمن، في الواقع، في تجاوز التعارضات الكلاسيكية من نوع: ثقل البنيات/حرية الفاعل. يبين بورديو، بالفعل، من خلال مفهوم المظهر، أن الفرد، بحكم الموقع الذي يحتله في الفضاء الاجتماعي، يستبطن رؤية معينة للمجتمع الذي يفرض عليه دائما: وهو ما يسميه نسق من الاستعدادات. هذه الاستعدادات تولد، بدورها، عدد معينا من الممارسات الاجتماعية المتلائمة الواحدة مع الأخرى (من اختيار الزوج، إلى النشاط المهني، مرورا بالآراء السياسية...) التي تكتسب بالتدريج، بالنسبة للفرد، قوة البداهة. بعبارة أخرى، فإن الفرد حالما تتم تنشئته الاجتماعية (أي عندما يتكون مظهره)، لا يطبق ميكانيكيا دوره (لأن الأدوار الاجتماعية تختلف كثيرا بحسب مظهر من يعمل على تأديتها)، ولا يبحث أن يكون "عقلانيا" (لأن الاستراتيجيات التي يستعملها مرتبطة أشد الارتباط بمظهره: إذن يوجد العديد من التعاريف للمصلحة، مثلا، بقدر ما هناك من للمظاهر المكونة).

- إذن لا يختزل الاستعداد (الهابتوس) في مجرد برنامج (لنفكر، مثلا، في برنامج معلوماتي)، لأنه، إذا كان الفرد نوعا ما مبرمج بمظهره، فهذا الأخير يخضع لتحولات طوال المسار الاجتماعي للشخص. إن الاختلال يمكنه، على سبيل المثال، أن ينتج (وهو ما يصطلح عليه بورديو **بأثر التباطؤ أو التخلف l'effet d'hystérésis**)، بين البنية الاجتماعية والبنية الذهنية، عندما، مثلا، تتطور الأولى أسرع من الثانية وأن الاستعدادات المستبطنة من طرف الفرد تعكس حالة سابقة للمجتمع. لنفكر ببساطة في العبارة الآتية: "فيما مضى كانت أفضل بكثير!"، التي يتلفظ بها مرارا شخص ذو سن معينة، والذي، يعيد التفسير من زاوية سوسيولوجية، يعني بكل بساطة أن الاستعدادات المستبطنة قد تم تعديلها في حالة معينة للبنية الاجتماعية (الذي يعادل ما كان في شبابه، أي في الوقت الذي تشكلت فيه هذه العادة). فهذا قد تحول كثيرا

حيث أن البنيات الذهنية للشخص الذي أظهر ارتباكا إزاء "لعبة" لم يتحكم في "قواعدها". في الواقع، حالما تستبطن التجارب الأولى، لا يتطور المظهر إلا ببطء وجزئيا، وهو ما يميل إلى إعطاء "وحدة" معينة وكذا "تماسكا" معينـــا للأحكام الاجتماعية ولممارسات الأفراد في المجتمع.

الضبط الاجتماعي، المعايير والانحراف
احترام أو خرق القاعدة؟

أ - الضبط الاجتماعي

1- يمكن أن يعرف الرقابة الاجتماعية باعتبارها مجموع الاستعدادات المستعملة في المجتمع لضمان التماسك الاجتماعي وضمان احترام القواعد الموضوعة.

إن جل المعايير الاجتماعية، أي قواعد السلوك المحددة في مجتمع معين وحيث يعاقب من ينتهكها، تنتقل أثناء عملية التنشئة الاجتماعية.

◄ **تمارس الرقابة الاجتماعية على مستويات مختلفة** في المجتمع (من الأم التي تراقب ابنها إلى فحوصات الهوية التي تقوم بها قوات الشرطة)، بكيفية منتشرة (النظرة الناقدة لمجهول) أو من طرف هيئة متخصصة (الحكم المعلن من قبل محكمة).

- هذه الأنواع من الرقابة الاجتماعية المتنوعة للغاية تحيل كذلك إلى وجود معايير مختلفة. هكذا يمكن تمييز **المعايير الاجتماعية** من **المعايير القانونية**. الأولى تحدث ردة فعل الجسم الاجتماعي بأكمله (على غرار قبيلة تقصي أحد أعضائها) أو بصورة اعم مجموعة اجتماعية إزاء من لم يحترموا معيارا، في حين أن الثانية تستوجب تدخل المؤسسات المختصة المكلفة بشرح قاعدة الحق والعمل على تطبيقها. إن وجود المعايير الموافق عليها قانونيا يفترض أن يجري عملية تقسيم عمل اجتماعي، وفقا لصياغة دوركايم، بمعنى تفاضل تدريجي للنشاطات الاجتماعية والتي من نتيجتها بروز أجهزة مختصة مكلفة

بتحديد القواعد المشتركة والسهر على احترامهم. فـــلا يوجـــد إذن نظـــام قضائي مختص (محاكم مختلفة، قوانين تجمع النصـــوص التشـــريعية، خدمـــة عمومية للعدالة...) إلا في المجتمعات التي ترتكز علـــى نمـــوذج التضـــامن العضوي.

- في مجتمعنا، تتعايش المعايير القانونية مع المعايير الاجتماعية. المعايير القانونيـــة هي، في الواقع، معايير اجتماعية (فهي معترف بها من طرف المجتمع، المعتمدة باسمه...) والتي تخضع لمعالجة مختلفة: ينجم عن انتـــهاكها رد فعـــل الهيئـــة المختصة (العدالة) المكلفة بإقرار عقوبات مؤسسة (إدانة) في حين أن المعـــايير الاجتماعية الأخرى، الأكثر عددا، تـــثير ردود أفعـــال إيجابيـــة منتشـــرة (ابتسامات، تشجيعات...) أو سلبية (انتقادات، إهانات...).
- في دراسة تتصل بالعلاقات بين السكان في ضاحية لمدينة صناعية إنغليزيـــة، يقدم إلياس نوربرت[1] توضيحا لطريقة الضبط الاجتماعي، من خلال مثال كثرة الكلام. لقد لاحظ أن السكان المقيمين، وغالبيتهم من أصول عمالية، ينقسمون إلى فئتين متمايزتين بوضوح: فبينما أن هاتين المجموعتين متقاربتين على أكثر من مستوى (أنواع الوظيفة، أماكن العمل، المداخيل...)، إلا أنهما تتباينان عن طريق نمط الحياة (معاملات الجوار، العلاقات بـــين الأجيـــال، علاقات بين الجماعات...). إن الفرق الرئيسي بين الجمـــاعتين يكمـــن في الواقع حول أقدمية الإقامة في الضاحية: المجموعة الأقدم تدافع عن وحـــدتها، التي ترى أنها مهددة، بقدوم "متسللين" وذلك بالعمل على نشر تمرير القيـــل والقال بخصوصهم. يتعلق الأمر، بالنسبة لهذه المجموعة "المقيمة"، بواسطة هذه التقنية للضبط الاجتماعي، المحافظة على تفوقها على المجموعة "الجديدة" حتى تعي هذه الأخيرة دونيتها الاجتماعية.

"غالبا ما يكون بإمكان أفراد نـــزع سلاح أو إسكات آخرين يكونون علـــى خلاف معهم، أو محاربتهم برميهم بلفظ جماعي مشين أو إشاعة مهينة، شريطة أن يكونوا هم أنفسهم منتمين إلى مجموعة تطالب بنجاح وضع أعلى من ذلك الذي لخصومهم."

يبين جيدا هذا التحليل أن الضبط الاجتماعي لا ينطبق آليا، حسب النموذج الكلاسيكي الذي يتنبأ بتطبيق مباشر للعقوبة في حالة انتهاك القاعـــدة. بالفعـــل، فليس الضبط الاجتماعي مجرد "آلية". فلا ينبغي تصوره انطلاقا من العلاقات التي توحد المجموعات الاجتماعية: عندما تكون المجموعتان متنافستين، لـــذلك يمكـــن استخدامه كأداة تجريد "الخصم" من أهليته.

◄ **إذن الضبط الاجتماعي وكيفياته مـــرتبط ارتباطـــا وثيقـــا بالســـياق الاجتماعي الذي يعمل فيه**. وهو ما حاول تبيانـــه الفيلســـوف والسوســـيولوجي الفرنسي ميشال فوكو Michel Foucault (1926 - 1984) بإعادة رسم في مؤلفه *المراقبة والعقاب* (1975)*Surveiller et punir*، لظروف نشأة المؤسسات المكلفـــة بغرس النظام (السجون، المستشفى، الجيش، المدرسة...). وهـــو بهـــذا يؤكـــد أن للسجن الحديث تاريخ: مرادف لتخفيف العقوبات، إنه يتوج نظاما عقابيا منتظمـــا حول الحرمان من الحرية والذي تأسس في النصف الثاني من القرن الثـــامن عشـــر وخلف نسقا قائما على العقاب الجسدي **النظام القديم**. إن أنسنة العقوبة ممثلـــة في حبس يتطابق أيضا، حسب هذا الكاتب، مع عقلنة التقنيات الرقابة التي تتماثـــل، في الواقع، مع عملية واسعة **لطب العظام الاجتماعي orthopédie sociale**. في الواقع تتأقلم التكنولوجيات الاجتماعية مع اقتضاءات الزمن: وهو مـــا يـــدعوه فوكـــو الانغلاق الكبير والذي غايته، ضمن سياق نمو ديمغرافي الذي يؤجج المخـــاوف، في تدجين ساكنة يحتمل أنها "خطيرة" مكونة من منحرفين، مجانين، مرضى... إن الحل المتصور يتضمن إذن إنشاء فضاءات مغلقة تسمح بجعـــل الأفـــراد في الآن نفســـه "طيّعين" و"مفيدين" للمجتمع.

2- لا تفرض المعايير الاجتماعية نفسها بنفسها: بل تتطلب عددا معينا من الفاعلين الاجتماعيين الذين، باستيلائهم على المعيار، يذكرون المجموعات المحلية بوجودهم.

◄ **إن معيارا اجتماعيا لا يستدعيه أحد يهجر نهائيا:** لنتذكر تطور دليل آداب السلوك وكذا الابتسامات التي كانت تثيرها قراءة معايير اللياقة في القرون الماضية. إن الأتنولوجي برونيسلو مالينوفسكي (1884 - 1942) Bronislaw Malinowski، وهو يدرس سكان جزر تروبريانـد Trobriand، صادف وأن حضر انتحار شاب، نتيجة عداوة عموم القرية له جراء عدم احترامه لإحدى القواعد الاجتماعية الأساسية للجماعة: زواج خارجي exogamie (بمعنى أمر اختياره لشريكة حياته خارج مجموعة القرابة، وهو المعيار الذي نتيجته الطبيعية وجود قاعدة مشتركة لكل المجتمعات البشرية: منع زنا المحارم). فقد لاحظ مالينوفسكي أمرا مذهلا:

> **لما علم الرأي العام بالجريمة، لم يشعر مطلقا بأية إهانة فلم يبد أي رد فعل مباشر: ولم يتحرك إلا بعد الإعلان العام عن الجريمة وعقب الشتائم التي أطلقها الجانب المعني ضد الجاني."[1]**

إن الشاب، المتهم بانتهاك قواعد الزواج الخارجي مع ابنة خاله لم تثر في بداية الأمر قط، موضوع رد التهمة. فأمر استبعاده عن المجموعة، والذي يتطابق اجتماعيا مع موته، لن يتكرر إلا عند اللحظة التي يبرز فيها شخص ما ويطالب بتطبيق القاعدة.

> **"إن عاشق الفتاة، بإحساسه شخصيا بالإهانة بفعل أنه مطرود، في الوقت الذي كان يأمل الزواج منها، تصور فكرة الانتقام. فبدأ بتهديد منافسه باستعمال السحر الأسود ضده، لكن هذا التهديد بقي من دون أثر، فقد أهانه ذات مساء علنا، باقتحامه أمام كل الجماعة بزنا المحارم ورماه ببعض العبارات التي لا يتسامح معها أحد من الأهالي."**

يظهر هذا المثال مثلما حتى في المجتمعات التقليدية (حسب دوركايم، وحيث يكون الاندماج الاجتماعي قويا بحكم التماثل الموجود بين مختلف أعضاء المجتمع، وهو ما يشكل فضلا عن ذلك أساس التضامن الآلي)، فإن المعيار الاجتماعي الذي يحقق الإجماع قبليا يتطلب تدخل الأفراد لتطبيقه أو مجموعات، على أكثر من صعيد، تشعر بأنها معنية بتطبيقه.

3- كما يؤكد على ذلك السوسيولوجيون التفاعليون، تنجم المعايير الاجتماعية عن عملية البناء الاجتماعي

◄ **إن المعايير الاجتماعية ليست "طبيعية"، إنها تمتلك فعالية بواسطة فعل الأفراد الذين، يزعمون، وضعها**. بمعنى معين، يمكن اعتبارها بأنها "مصنوعة". فالعالم الاجتماعي هوارد س. بيكر Howard S. Becker، في كتابه *المارقون Outsiders* (1963)، صاغ مفهوم **مقاولو الأخلاق entrepreneurs de morale** ليشير إلى المجموعات الاجتماعية التي تتكفل بتعميم قواعدهم الخاصة للسلوك، أي من يحاولون فرضها على مجموع أعضاء المجتمع. إن المسعى التفاعلي للإنتاج المعايير الاجتماعية هو تحليل ديناميكي بالقياس إلى أنه يتصور، ليس تطبيقا ميكانيكيا أو "قانونيا" للمعيار (من نوع، من يعتدي على القاعدة المشتركة فهو مدان) إنما مجموع العمليات الاجتماعية الضرورية لإقامته.

يعطي بيكر Becker مثال التشريع للماريخوانا المتبني في 1937 للولايات المتحدة والذي يمنع استعمال هذا المخدر. وأشار إلى أنه بخلاف حظر الكحول أو الأفيون، فإن الماريخوانا ليست محل اعتناء خاص من السلطات في السنوات التي سبقت تبنّي القانون. كيف يفسر إذن هذا التطور التشريعي المفاجئ؟ يُسلّط الكاتب الضوء على الفعل الحاسم لمؤسسة (مكتب المخدرات لوزارة المالية) الذي شنّ حربا حقيقية أخلاقية لصالح منع الماريخوانا. فقد تحول المكتب إلى مقاول أخلاق بإعداده لعديد التقارير الهادفة إلى تحسيس الإدارة الفيدرالية وتلك الخاصة بمختلف الولايات بـ "المشكلة" التي تمثلها الماريخوانا. وبالموازاة مع ذلك، قاد حملة جد هجومية اتجاه الرأي العام بإنذار الصحافة وبتزويدها بـ "مادة" للعديد من

المقالات. وفي نهاية الأمر شكل موضوع الماريخوانا "مشكلة مجتمع" حقيقية وصارت موضوع نقاش في الكونغرس (برلمان الولايات المتحدة) أين تدخل أعضاء المكتب بوصفهم خبراء. إن مختلف المهن المستعملة للقنب المحظور حاليا، والذي يكون قد تعرض لضرر جراء منع الماريخوانا (مثل الصناعة الصيدلانية، مصنعي الزيوت وحبوب العصافير...)، حصلوا على رضا من الكونغرس وبإمكانهم متابعة نشاطاتهم دون ضرر. إحدى المجموعات الوحيدة القادرة على التعبئة ضد تبني النص هي مجموعة مدخني الماريخوانا. غير أن هذه المجموعة ليست فعلا واحدة لأنها لا تملك وجودا اجتماعيا واقعيا: بالفعل، لا يتعلق الأمر بمجموعة مصلحة منظمة إنما فقط بفرديات مشتتة وحيث أن سلوكها، فوق ذلك، محكوم عليه اجتماعيا باللاشرعية. هكذا تمّ تبنّي منع الماريخوانا من دون أية صعوبة بما أن ولا مجموعة معبأة لديها الوسائل للاعتراض على المقاولة الأخلاقية لمكتب المخدرات. في حالات كثيرة، فإن وضع معيار اجتماعي جديد يثير كرد فعل تعبئة حقيقية (من منع التدخين في الأماكن العمومية إلى تبني معايير إلزامية ضد التلوث...)، وهو ما يجعل من نجاح الحملة الأخلاقية أكثر عشوائية من ذلك بكثير[1].

- إن تحليل هوارد بيكر، والذي يمثل فائدة كبيرة في كونه قابلا للتطبيق على ميادين أخرى للحياة الاجتماعية (لنفكر فقط في حضور الممثلين المهنيين لجماعات الضغط (اللوبيات) في أروقة البرلمان)، توضح الأمر الآتي: إن تبنّي معيارا هو إجراء جد معقد مما نظنه عادة لأنه لا يوجد بالضرورة توافق مبدئي حول المعايير الاجتماعية (فالمصالح الاجتماعية المتضاربة يمكن أن تتعارض حول تعريف الأخلاق، الحق، المساواة...). بعبارة أخرى، إن تطبيق معيار يبقى خاضعا لجملة من التفاعلات الاجتماعية وحيث أن النتيجة ليست أبدا "معطاة" مقدما.

"في كل مكان وحيثما تنشأ معايير وتنفذ، يجب أن ننتظر تواجد أشخاص يبذلون قصارى جهدهم لربح دعم وتنسيق فعل بعض المجموعات، أثناء

استخدام وسائل الإعلام المتاحة للتأثير إيجابيا على الرأي. حينما لا يراعون دعما من هذا القبيل، فلا نتوقع سوى رؤية إخفاق مبادرتهم."

إن عرض المعايير يجب إذن أن يتصور بالموازاة مع ظهور الانحراف، لأن هاتين الظاهرتين مرتبطتين مباشرة. إن أهم أثر يمكن أن يحدثه فرض المعيار هو الانحراف، على غرار مدخني المارخيوانا المنضوين في "مجموعة منحرفة" من مجرد تبني القانون: بهذا ينتقل المدخنون، فجأة، من الشرعية إلى اللاشرعية دون أن يعدلوا شيئا من ممارساتهم.

ب - الانحراف

1- يعني الانحراف مجموع السلوكات التي تبتعد عن المعيار الاجتماعي والتي، لهذا السبب، تصبح محل معاقبة

حاول عديد من السوسيولوجيين تحليل هذه الظاهرة الهامة ذلك أنها تمس بالأساس ذاته للتنظيم الاجتماعي.

◄ **إن إميل دوركايم، اهتم بشكل خاص بمسألة التماسك الاجتماعي وبإخفاقاتها، أجرى تحليلا للانحراف عبر مثال الجريمة.** فقد عرف الجريمة بوصفها فعلا يسيء لبعض المشاعر الجمعية الموهوبة ببطاقة وبقوة خاصتين وأن المجتمع يعاقب عليها بعقوبة نوعية. حلل دوركايم الجريمة كواقعة اجتماعية، كما فعل ذلك بالنسبة للانتحار (أنظر الجزء الأول، الفصل 1). وقد رأى، على العكس من غابريال تارد، بأن الجريمة ظاهرة عادية وليست مرضية. تساءل دوركايم بوفاء لمنهجه (معالجة الوقائع الاجتماعية وكأنها أشياء)، حول أسباب استمرار الجريمة وطوّر ثلاث أدلة لتعزيز أطروحته.

الجريمة ظاهرة عادية لأنه لا يوجد مجتمع بشري دون جريمة: فالمشاعر الجمعية التي تسيء إليها الجريمة ليست بنفس الشدة لدى مختلف أعضاء المجتمع، وخاصة أن عملية تقسيم العمل الاجتماعي أفضت إلى إضعاف الضمير الجمعي.

لن يكون ممكنا تعريف عام للجريمة بما أن هذه الأخيرة متغيرة للغاية من مجتمع إلى آخر وحسب المراحل: ففي سلوك ما (ليكن الإجهاض) يمكن أن

يوصف بالجريمة في وقت ما ثم يصبح بعد ذلك قانونيا. فبعض الأفراد بانتهاكهم لمعيار لا يفعلون سوى "الإعلان" عن القاعدة المستقبلية: يأخذ دوركايم مثال سقراط، حكم عليه بالإعدام لعدم احترامه التقليد.

أخيرا، الجريمة تؤدي، وظيفة اجتماعية هامة: من الضروري لأنه بمعاقبة المجرم، فإنه يثير رد فعل اجتماعي يعمل على إحياء الضمير الجمعي (المجتمع يلتحم مجددا حول قيمه المشتركة بإدانته لعدد معين من التصرفات).

بهذا يوضح دوركايم أن الجريمة، وبعيدا عن كونها فحسب قضية فرد و"صدماته النفسية"، تشكل ظاهرة من خلالها يتجلى المجتمع بأكمله.

◄ **يتابع دوركايم متسائلا بأكثر تحديد حول خصوصيات السلوكات المنحرفة داخل المجتمع الصناعي**. وقد عقد صلة بين الأشكال الجديدة للانحراف والانتقال إلى التضامن الآلي، خاصية المجتمعات التقليدية إلى التضامن العضوي الذي يسود في المجتمعات الحديثة. بالنسبة إلى دوركايم، فقد تزامن تقسيم العمل مع زيادة للنزعة الفردية لأن الضمير الجمعي الذي يوحد أعضاء المجتمعات التقليدية ترك شيئا فشيئا المكان إلى تنوع الضمائر الفردية. إن ضعف التنظيم الاجتماعي الذي يميز المجتمعات في طور التحول (مثل، المجتمع الفرنسي في نهاية القرن التاسع عشر) كان من أهم أثاره إفساد تماسكه، وهو ما وضحه دوركايم عبر مفهوم **اللامعيارية (الفوضوية) anomie** غياب القوانين بالمعنى الاشتقاقي، اللامعيارية (الفوضوية أو اللانظامية) تعني عند دوركايم إضعاف تأثير المعايير الاجتماعية على السلوكات الفردية. إنه يتحدث بهذا عن انتحار فوضوي (أنظر الجزء، الفصل 1) ليميز زيادة الانتحارات المرتبطة باختلال الحياة الاجتماعية: فمع تلاشي الانتظامات التقليدية، يوجد الأفراد في وضعية حيث لا تكون فيها رغباتهم محدودة من طرف المجتمع. بهذا يفقدون معالمهم الاجتماعية، والتي منها تطور السلوكات يشهد على عدم التنظيم الاجتماعي مثل الانتحار، الجريمة... في مؤلفه، *في تقسيم العمل الاجتماعي* (1893) *De la division du travail social*، أكد دوركايم على العلاقة الموجودة بين الفوضوية وعملية التقسيم الاجتماعي التي تؤدي إلى زيادة النزعة الفردية. إن أهم

خطر لتقسيم العمل الاجتماعي يكمن في غياب العلاقات ومن ثم التضامن بين مختلف المستويات التراتبية للتنظيم (مؤسسة، إدارة...) في حين أن الحياة المهنية تصير بارزة بحق في المجتمعات الحديثة: وهكذا يمكن أن تفضي إلى عديد من صور الانعزال الاجتماعي. لهذا السبب عقد دوركايم آمالا كثيرة في المجموعة المهنية (التي، حسبه، ينبغي أن تجمع كل العمال والمستخدمين) انطلاقا منها يجب أن تنتظم الحياة الاقتصادية لأجل ضمان وظيفة تنظيم اجتماعي لتعمل كوسيط بين الدولة والأفراد.

◄ **يستخدم السوسيولوجي الأمريكي روبرت ك. ميرتون Robert K. Merton بدوره، في تحليله للانحراف، مفهوم الفوضوية الذي صاغه دوركايم.** لا يتخذ ميرتون، من الفرد نقطة البداية، إنما البنية الاجتماعية التي، بحسبه، تسمح بتحليل الانحراف. هكذا يميز التطلعات المتابعة من طرف كل عضو في المجتمع (الأهداف الثقافية مثل النجاح الاجتماعي، الهيبة...) من مجموع الوسائل المشروعة التي تتيح بلوغ الهداف المحددة بشكل مسبق (المعايير المؤسساتية من قبيل النزاهة، احترام الشرعية...). أعد ميرتون نمذجة (تصنيفات) تنزع إلى إظهار إن فجوة يمكن أن توجد بين الهداف الثقافية المحددة من طرف المجتمع والوسائل التي يمكن استعمالها لتلبيتها. وهو يميز بين خمس وضعيات ممكنة.

جدول 2

تصنيف (نمذجة) لطرق التكيف الفردي

Typologie des modes d'adaptation individuelle

طرق التكيف	الأهداف	الوسائل
Modes d'adaptation	Buts	Moyens
I الامتثالية Conformisme	+	+
II الابتكار Innovation	+	—
III الطقوسية Ritualisme	—	+
IV الفرار Évasion	—	—
V التمرد Rébellion	±	±

In Robert Merton, Éléments de théorie et de méthode sociologique, Plon, 1965.

يعرف الامتثاليون في آن واحد بالوسائل المشروعة والأهداف المحددة. فهم الضامنون للنظام الاجتماعي وهم الأغلبية في المجتمع.

المجددون يتقاسمون الأهداف لكنهم لا يتوفرون على وسائل مشروعة من أجل بلوغها: بمقدورهم أن يضطروا إلى استعمال الوسائل اللامشروعة (يعطي ميرتون مثال آلكابون Al Capone)

إن الحالة المعاكسة للمجدد هي تلك الخاصة بالطقوسي الذي يمنح الأولية للوسائل المشروعة ويتخلى عن كل هدف في "النجاح" الاجتماعي: عندئذ يتحدث ميرتون عن السلوك الروتيني (مثل البيروقراطي الذي يثمن الاحترام الصارم للقاعدة).

يميز الفرار سلوك من (وهم قلة) لا يتعرفون لا في الأهداف، لا في الوسائل المشروعة المحددة من قبل المجتمع: يتعلق الأمر بالنسبة لـ ميرتون بالصعاليك، بـ المتشردين...

أخيرا المتمردون، يرفضون في الآن نفسه الوسائل والأهداف المجتمع لكنهم يقترحون أخرى في مكانها: بهذا يندرج الثوريون ضمن هذا النموذج.

إن ميزة نمذجة (تصنيف) ميرتون تكمن في إشارتها إلى أن الانحراف سلوك اجتماعي لأنه وفقا للموقع الذي يحتله الفرد داخل البنية الاجتماعية، فإن اللجوء إلى الوسائل الشرعية يبدو محتمل تقريبا. بعض الأفراد (الذين ينتمون إلى أدنى طبقات المجتمع) هم، في هذا المخطط، مدعوون إلى اعتماد سلوك المبتكر، بمعنى أن يصيروا منحرفين (مخالفين). هنا تأخذ الفوضوية إذن معنى مختلف جذريا عن معناه عند دوركايم: فالتأكيد لا ينصب حول غياب القواعد القادرة على تحديد الأهداف المشروعة للفرد إنما بأكثر عن عدم وجود تطابق بين الموارد التي يملكها الفرد وأهدافه التي تحركه لاستخدام وسائل غير قانونية.

◄ **مع هذا فقد تعرض تحليل ميرتون لانتقاد من مستويات مختلفة.** فقد تمت مؤاخذته في استعارته لمصطلح الفوضوية anomie من دوركايم مع ما أحدثه من انزلاق للمعنى وهو ما أفضى إلى تجاهل دلالته الأولى.

افترض ميرتون أيضا أن الأهداف الثقافية المحددة عن طريق المجتمع متماسكة وشفافة بما فيه الكفاية بحيث يتم تحديد كل فئة اجتماعية بالنسبة إليها: إنه يميل إلى الإفراط في تقدير وإلى حد كبير الهيمنة الثقافية للمجتمع الأمريكي، لأنه يبني استدلاله انطلاقا من هذه الحالة (الرغبة في الارتقاء أو النجاح الاجتماعي هل هي متقاسمة بإجماع في المجتمع وهل تعني الشيء نفسه للجميع؟). فقد تجاهل مختلف الثقافات الفرعية التي تتعايش حتما داخل المجتمع نفسه.

انتهى ميرتون في الأخير، إلى جعل من الانحراف نتاج حساب ضمني: فالفرد الذي يصبح منحرفا يكون قد فهم بأنه من الفضل اللجوء إلى وسائل غير قانونية لتحقيق أهدافه. بهذا فالانحراف ينتج عن نوع من "الاختيار" الفردي المدروس بنضج.

2- الانحراف هو نتيجة لعملية وضع العلامات التي تدور بين عوامل اجتماعية عديدة

◄ **قد انتقد السوسيولوجي الفرنسي جان- كلود شونبوريدون Jean-Claude Chamboredon، في دراسة خصصها لانحراف الأحداث[1]، مسلمات تحليل ميرتون.** حسب هذا الكاتب، فالانحراف ليس وليد حساب فردي أكثر أو أقل عقلانية إنما يحيل إلى مجموعة ميكانيزمات اجتماعية. في المقام الأول، لا يوجد تعريف عام للمعيار (وبالتالي للانحراف) بما أنه، وفقا للوسط الاجتماعي للانتماء، فإن تعريف القانوني وغير القانوني يبدو متذبذب: فـ "التشاجر" في الشارع يمكن أن ينظر إليه كفعل ذميم (يستوجب العقاب) في الفئات العليا بينما يتعلق بدليل شرف في الأوساط الشعبية، تتعارض الشجاعة الفيزيقية إذن مع الجبن. بتعبير آخر، فإن ما هو معاقب اجتماعيا وقانونيا بوصفه سلوكا منحرفا بإمكانه أن يتمثل كسلوك "عادي" في بعض الأوساط الاجتماعية، أولئك الذين هم بالطبع الأبعد عن المعايير المشروعة. إن انحراف الأحداث المدروس من طرف الكاتب هو، وفقا

للإحصائيات، في معظمه شأن الأوساط الشعبية وبخاصة المراهقين المنحدرين من عالم عمالي. فبعدما أكد على الظروف الاجتماعية التي يمكنها تفسير هذه الظاهرة (الضبط الاجتماعي (الرقابة الاجتماعية) أقل أهمية بكثير في الأوساط الشعبية، بشكل خاص اتجاه الذكور، منه في الأوساط الاجتماعية الأخرى، نسبة الفشل المدرسي أعلى بكثير...)، فقد بين شونبوريدون أن الانحراف ينتج عن ميكانيزم في البناء الاجتماعي: فحتى يكون هناك منحرف، ينبغي أن يصف الفاعلون وهم على صلة بمختلف المؤسسات (شرطة، عمال اجتماعيين، مساعدين اجتماعيين، قضاة...) سلوكا بأنه غير قانوني. بتعبير آخر، فإن الانحراف هو نتاج تفاعلات اجتماعية عديدة تربط بين المنحرف المحتمل، ذويه (الأسرة، الأصدقاء...) وممثلين عن السلطة. يبين الكاتب أنه بحكم الوسط الاجتماعي، تختلف القدرة على التفاوض مع السلطات (التحكم الكبير في اللغة تقريبا، خصوصا القانونية، الموقف الذي يحكم عليه بأنه تقريبا محترم من طرف السلطات...). بعض السلوكات سيكون بهذا محدد باعتباره منحرفا بينما البعض الآخر، دون أن يكون مختلفا بالأساس، يفلتون من معالجة قضائية. لهذا السبب فإن الإحصائيات المتعلقة بالانحراف لا ينبغي أن تقرأ وكأنها إحصاء حقيقيا لأفعال مرتكبة، إنما بشكل أكبر بوصفها تسجيل لعمل المنظمات المعنية: إن تقدما إحصائيا للانحراف يمكن أن ينتج فعليا عن نمو السلوكات اللاشرعية لكن أيضا في تكثيف لعمل قوات النظام (فسياسة أمنية أكثر تشددا يمكن أن يكون من أثارها، غير المرغوبة، تزايد أعداد الانحراف، لأن مضاعفة المراقبات يعزّز الرؤية الاجتماعية وبالتالي عدد المنحرفين). إن بناء الانحراف، في جزء منه، ينتج عن الفعل الخاص بمختلف المؤسسات المكلفة بذلك: فلا يفرض وصف المنحرف، في الواقع، على فرد إلا بعد تدخل الشرطة (التي تزود القاضي بالمعلومات الأولية عن الشخص)، ثم بالعدالة وأخيرا بمختلف مؤسسات إعادة التربية. كل قصة المنحرف يعاد تفسيرها (تأويلها)، في كل مرحلة، من قبل المؤسسات المكلفة بتفسير الدوافع: لسلوك عنيف، إلى التفكك الأسري... كل هذا يمنح "معنى" بأثر رجعي للخبراء (أطباء الأمراض العقلية، علماء نفس...أو علماء اجتماع).

"إن ماضي الشاب المنحرف يعاد بناؤه بالنظر إلى المخالفة الملاحظة عن طريق انتقاء أحداث مجردة صغيرة من سياقها وتحويلها إلى مؤشرات كاشفة بواسطة نمنمة وإعادة بناء."

في نهاية هذه العملية، يتمكن المنحرف من استبطان "تاريخه الخاص" لأن الاحتجاج على تعريف المؤسسة يتغير وفقا للمصادر (الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية...) المملوكة من طرف الفرد وخاصة من طرف عائلته.

ضمن هذا المنظور، لا يمكن أن يفهم الانحراف انطلاقا من الدوافع الفردية فحسب (لماذا أصبح منحرف؟) لأنها تنجم عن تفاعلات اجتماعية عديدة حيث لا يكون النتيجة معينة. عندئذ يكون من الضروري "مقايضة" هذا التساؤل بآخر: **كيف أصير منحرفا؟**

◄ **إن هوارد بيكر، مثل مجموع السوسيولوجيين التفاعليين، اهتم بمسألة بناء الانحراف**. ووفقا لهذا المنظور، فإن الانحراف ناتج عن عملية اجتماعية، يسميها **وضع العلامة (الوسم) étiquetage** في مؤلفه، *المارقون (الخارجون)* .*Outsiders* (1963)

"الانحراف ليس خاصية للفعل المرتكب من قبل شخص، إنما بالأحرى نتيجة للتطبيق، من طرف الآخرين، معايير وعقوبات إلى "منتهك". المنحرف هو ذلك الذي انطبقت عليه هذه العلامة بنجاح والسلوك المنحرف هو الذي تعلق عليه المجموعة المحلية هذه العلامة."

يمكن لنفس الفعل، حسب السياق، أن يوصف أو لا بكونه منحرف، وفقا لما يعثر عليه أم لا، في طريقه مقاول أخلاق وعندما تكون الحالة كذلك، إذا كان الفرد أو المجموعة المحتمل أن تكون منحرفة لم تتمكن من التعبئة والحشد لإفشال عملية وضع العلامة (الوسم). تبعا لـ بيكر، فإن الانحراف ظاهرة تمر بمختلف مراحل متتالية، وهو ما أبرزه، من خلال مثال مدخني الماريخوانا. استخدم المؤلف مفهوم **مسار منحرف** (قياسا مع المسار المهني) حتى يبين أن فرض صفة منحرف يستوجب تعلما لمعايير بديلة، عبره يعاد بناء الهوية الاجتماعية للمنحرف. كما

يمكن للعملية، بالطبع، أن تتوقف في كل واحدة من المراحل.

قد يتأتى فرد إلى "تذوق" الماريخوانا: بيكر يوضح أن تبني سلوكات غير مرغوبة اجتماعيا هو بشكل كبير شأن أشخاص بالنسبة إليهم كلفة انتهاك المعايير المشروعة تبدو ضئيلة (شباب، "مهمشين"...).

بعد ذلك عليه تحقيق تعلما حقيقيا حتى يتحكم في مهارة نوعية: تعلم التدخين والتمتع بأثار الماريخوانا.

بعدها على "المدخن" مواجهة جملة من الأسئلة العملية: كيفية الحصول على الماريخوانا بينما بيعها ممنوع؟ كيفية إخفاء هذا النشاط عن أقاربه؟

سيجد نفسه بالتدريج مشارا إليه من طرف محيطه باعتباره منحرفا، وهو ما ينزع إلى رد صورة سلبية عن نفسه ويؤدي به إلى تباعد الاتصالات مع ذويه.

في نهاية "مساره"، يعيد المدخن بناء هويته داخل مجموعة اجتماعية جديدة والتي صار فصاعدا منتميا إليها.

هذا المثال يمكن بالطبع أن ينطبق على دراسة مختلف المجموعات الاجتماعية التي تجتمع ابتداء من نزعاتها الخصوصية والتي تنتهي تدريجيا إلى الانعزال عن باقي المجتمع (الشواذ جنسيا، الأقليات العرقية...).

إذن الانحراف هو تتويج لسلسة تفاعلات اجتماعية التي يمكنها أن تنجم بنهاية العملية على فرض علامة (سمة): هذه الأخيرة تكون لها آثار على هوية الشخص، تقود إلى استعادة التعريف من ذاته كما هو وبالتالي تنتج نفسها وتعدل سلوكها وفقا له.

العمليات الاجتماعية الأساسية

إذا كان علم الاجتماع لا يستطيع أن يزودنا بأكثر من عدد من المفاهيم (كالمجتمع المحلى، والمجتمع، والمكانة ، والدور، والجماعات الأولية والثانوية)، إلا أنه يستطيع أن يعاوننا فى فهم موقع الانسان داخل المجتمع. غير أن علم الاجتماع يصبح ـ حينئذ ـ علما استاتيكيا أقرب ما يكون إلى علم التشريح بعد فصله عن علم وظائف الأعضاء. ومن الجدير بالذكر أن العمليات (أى تبادل الأفعال وردود الأفعال) التى يعنى علم الاجتماع بدراستها عديدة ومتنوعة. غير أن معالجة هذه العمليات تنطوى على صعوبات أهمها، المسميات المختلفة التى تطلق على كل منها والمعانى المختلفة التى تشير إليها. لذلك فنحن لا نأمل أن تكون معالجتنا لهذه العمليات معالجة شاملة. وقد يكون من المفيد هنا أن نعقد مناقشة قصيرة نتناول فيها عددا من العمليات كالامتثال، والانحراف، والتدرج، والتغير الاجتماعى، على أن تكون مدخلا لتناول العمليات الاجتماعية الأكثر أهمية، وأن نتعرف من خلالها على كيفية معالجة علم الاجتماع لهذه العمليات.

ومن الطبيعى أن تقودنا مناقشتنا لهذه العمليات الاجتماعية الثلاثة إلى معالجة العمليات الاجتماعية الأخرى الأوسع نطاقا والتى تميز كل ضروب الأنساق الاجتماعية. غير أن ذلك يتطلب معالجة أشمل من تلك المعالجة المتواضعة التى نقدمها هنا. ويكفى لكى نوضح مدى تعقد وتنوع هذه العمليات الاجتماعية أن نشير إلى بعض منها مثل: المنافسة والتعاون، والصراع والتكيف، والهجرة والتمثل، والتكامل والعزلة، والتركز والتشتت، والمحاكاة والانتشار... إلخ. ومن المحقق أن الاهتمامات السوسيولوجية تتباين وتختلف بمرور الزمن. فالمحاكاة ـ مثلا ـ التى نالت اهتماما كبيرا فى فترة زمنية معينة لم تعد تلقى الآن مثل هذا القدر من الاهتمام. ومع ذلك، فإن أهمية العمليات الاجتماعية لا تكمن فى ذاتها بقدر ما تكمن فيما تسهم به من استمرار فى الحياة الاجتماعية.

الامتثال والتباين والانحراف:

يتوقف وجود النظام الاجتماعى على الأداء المنظم والكفء للالتزامات المختلفة التى تعين على شاغلى الأوضاع الاجتماعية أن يؤدوها داخل النسق الاجتماعى ويترتب على ذلك حقيقة أساسية هى، أن أكثر العمليات أهمية هى تلك التى يضمن بواسطتها المجتمع أن يؤدى أفراده الالتزامات التى تفرضها عليهم أوضاعهم الاجتماعية. ومن هنا يمكن القول أن عمليات الامتثال، والتباين، والانحراف تعد من أكثر العمليات أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع.

ويعتقد كثير من الناس أنهم يعرفون معنى الامتثال. فهو يعنى أن تفعل ما يتعين عليك أن تفعله كأن يؤدى التلميذ واجباته المدرسية فى المنزل، أو أن يقف سائق السيارة عند مفترق الطرق حتى تسمح له إشارة المرور بمواصلة القيادة، أو أن يدفع المواطن الضرائب المستحقة عليه. فى كل هذه الأمثلة نجد أن المكانة (أو الوضع) محددة تحديدا قاطعا. فالسلوك الذى يتعين على الفرد أن يؤديه سلوك واضح ومحدد، والقواعد التى تحكمه صريحة ودقيقة، فضلا عن القوة التى تكفل تدعيم الامتثال قوة مجمدة وفى متناول اليد. وهنا نجد أن علم الاجتماع ينطلق من قضية نعرفها ونقبلها جميعا وهى، أن الامتثال للدور الاجتماعى وأداء المهام المرتبطة به يعتمد ـ إلى حد كبير ـ على الجزاءات، أى قوة الآخرين (سواء كانت متمثلة فى الأفراد أو الجماعات أو المجتمع المحلى) على فرض توقعاتهم باستخدام المكافأة والعقاب.

ويمثل الموت أقصى أنواع الجزاءات السلبية، ذلك أن الجزاءات السلبية تبدأ بممارسة كل أشكال القوة الفيزيقية حتى ممارسة القهر. وتضم الجزاءات السلبية فيما تضم الجزاءات السيكولوجية كالتقليل من شأن الانسان أو التهكم عليه. ولا تؤثر الجزاءات السلبية على ما يجب أن يفعله الانسان، بل على ما لا يجب أن يفعله. ومن الأفكار الشائعة التى نلمسها فى العصر الحاضر (الذى يعد بحق عصر علم النفس) فكرة التهديد «بسحب الحب» كجزاء يمارسه الآباء على أبنائهم للتحكم فى سلوكهم.

وهناك صعوبة واضحة تواجه الاعتماد على التعهد بأداء الالتزامات التى تفرضها الأدوار الاجتماعية. وهذا يتطلب وجود أشخاص يراقبون هذا الأداء، وينظمون المكافأة والعقاب. وعلى الرغم من أن أفراد المجتمع قد يقومون جميعا بمهمة المراقبة هذه، إلا أن من الصعب القول بأن ثمة مجتمعا يستطيع أن يمارس المراقبة ممارسة حقيقية

بفضل الاشراف الوثيق. لذلك فإن الدافعية (أى استعداد الفرد ورغبته فى أن يؤدى الالتزامات التى يفرضها الدور) تمثل أساسا هاما فى تدعيم شبكة الأدوار الاجتماعية، وفى ضمان الانتظام فى أداء النشاطات الاجتماعية دون الاستعانة الشديدة بإشراف أو مراقبة الآخرين. ومع ذلك فإن الجزاء والدافعية لا يستطيعان أن يؤديا وظائفهما إلا إذا كان شاغلو الأوضاع الاجتماعية على وعى عميق وواضح بما يتعين عليهم أداؤه.

وإذا ما استطاع الفرد استيعاب المعرفة والمهارات الضرورية لأداء دوره الاجتماعى، وإذا استطاع هذا الفرد أيضا قبول القيم السائدة أو الاستعداد لممارسة الدور، فإنه يكون ـ من وجهة نظر علم الاجتماع ـ قد « استدمج » الدور وأسسه السيكولوجية. وهنا نجد أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يستخدم لوصف العملية التى من خلالها يكتسب الأفراد الثقافة، سواء فى شكلها العام أو تجسداتها الخاصة حينما تتعلق بأدوار اجتماعية بعينها. وعلى الرغم من أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يشير ـ عادة ـ إلى عملية تعليم الأطفال، إلا أنه قد يستخدم أيضا للاشارة إلى عملية تدريب الراشدين على الوظيفة الجديدة التى يلتحقون بها.

وعادة ما يوجه إلى علماء الأنثروبولوجيا ـ وفى بعض الأحيان أيضا علماء الاجتماع ـ انتقادا مؤداه، أنهم كثيرا ما يفترضون أن أفراد المجتمع يؤمنون بقيم ومعتقدات واحدة، وأنهم ـ استنادا إلى ذلك يقومون بأداء نمط معين واحد من الفعل. وعندما يحاول العلماء الاجتماعيون إقامة « نموذج » يعبر عن أى مجتمع، فإنهم يلجأون ـ غالبا ـ إلى تقديم صورة بالغة التبسيط، بحيث تقلل من مدى تنوع وتعدد الاتجاهات وضروب السلوك التى توجد فى أغلب المجتمعات. أن المعايير الثقافية وأساليب صنع الأشياء نادرا ما تفرض متطلبات ثابتة جامدة، ذلك أننا نلحظ وجود أساليب متنوعة وعديدة يمكن من خلالها صنع الأشياء. إننا قد نتوقع من الناس أن يعبروا الطريق من الموضع المخصص للعبور، ولكنهم قد يعبرونه من أى موضع دون التقيد بقواعد المرور. ونستطيع أن نستنتج من ذلك حقيقة أساسية، هى أن الثقافة لا تمثل بالنسبة للقضايا الأساسية فى الحياة مجرد مجموعة واحدة متجانسة من المعتقدات، بقدر ما تمثل قيما متنوعة تتميز بقدر من الشيوع والقبول[1]. والملاحظ أن أغلب الأمريكيين يهتمون بحاضرهم ومستقبلهم. ومع

ذلك فمن الأمور المألوفة أن ينظر الناس إلى ماضيهم ويخلعوا عليه قيمة معينة. ففى الولايات المتحدة نجد بعض الجماعات الاجتماعية (وعلى الأخص فى نيوانجلند والجنوب) تجعل من الماضى بعدا أساسيا من أبعاد التمييز الاجتماعى.

وإذن فالانحراف لا يتمثل ـ بالضرورة ـ فى الابتعاد عن المعايير المقبولة الشائعة، كما أنه لا يتمثل فى تبنى وجهة نظر أقلية معينة. أن ذلك قد يمثل انحرافا احصائيا، ولكنه لا يمثل ـ بأى حال من الأحوال ـ انحرافا اجتماعيا. **فالانحراف الاجتماعى** ينشأ حينما ينطوى الابتعاد عن المعايير المقبولة عن فعل يحمل نحوه المجتمع مشاعر قوية إلى الحد الذى يجعله يتبنى جزاءات معينة لكى يمنع أو يتحكم فى السلوك المنحرف. بعبارة أخرى، فإن السلوك المنحرف ليس مجرد شذوذ عن القيم السائدة أو « المحورية »، ولكنه مضاد تماما لهذه القيم. ويبدو ذلك واضحا تماما فى حالة الجرائم الأساسية. غير أن القضية قد تتعقد بعد ذلك بحيث تصبح كلمة « انحراف » كلمة غامضة تماما. فزيادة سرعة العربة على الطريق العام قد تكون مخالفة للقانون، ولكن هل يمكن اعتبارها انحرافا إذا ما قام بها كل شخص، أن الحقيقة التى ينبغى أن تؤكدها هنا هى أن ما يعد انحرافا يختلف باختلاف منظور الجماعات العديدة التى يضمها نسق اجتماعى واحد أكبر.

هذا وقد ظلت دراسة الانحراف الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية مقصورة – أساسا – على تناول مشكلات اجتماعية معينة كالجريمة، وجناح الأحداث، والبغاء، وادمان المخدرات وغير ذلك من المشكلات التى تنتشر بصفة خاصة فى الطبقات الدنيا وفى القطاعات الفقيرة داخل المجتمع الصناعى الحديث. ولقد لعب علماء الاجتماع بجامعة شيكاغو دورا بارزا فى تطور هذه الدراسات، إذ زودتهم مدينة شيكاغو بفرصة فريدة لاجراء دراساتهم الميدانية. والقضية الأساسية الموجهة فى هذه الدراسات هى، أن الانحراف عن المعايير الاجتماعية السائدة ليس نتاجا للضعف العقلى أو العصاب أو الأمراض النفسية بوجه عام، ولكنه (أى الانحراف) ينشأ عن عوامل اجتماعية تلعب دورا فى تدعيمه. ولقد أبرزت هذه الدراسات دور الأحياء المتخلفة فى ظهور الانحراف، خاصة وأنها تشهد تفككا اجتماعيا يدعم صورا عديدة من الانحراف.

ومن الدراسات الهامة فى هذا المجال تلك التى أجراها كليفورد شو Shaw وزملاؤه عن جناح الأحداث[٢]، حيث قسموا مدينة شيكاغو إلى مناطق تبلغ كل منها ميلا مربعا ثم سجلوا بعد ذلك نسبة الأولاد الجانحين فى كل منطقة من هذه المناطق. ولقد اتضح

للباحثين بعد ذلك أن الجانحين يأتون بنسبة كبيرة من عدد صغير من المناطق المحيطة بقلب المدينة [٣]. وفى بعض هذه المناطق اتضح أن ٢٥٪ من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم فى مركز الشرطة مرة واحدة على الأقل خلال عام، بينما اتضح للغالبية العظمى من هذه المناطق أن ١٪ أو أقل من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم فى مراكز الشرطة. ولقد أوضحت الدراسة أن مناطق الجناح ـ على الرغم من عزلتها المكانية ـ كانت تمثل مناطق تحول خضعت للنمو الصناعى والتجارى، مما أدى إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون فى ظروف طبيعية سيئة، فى الوقت الذى زادت فيه حدة الصراع الثقافى الناجم عن التغير السريع.

ولقد دفعت هذه الاعتبارات كليفورد شو وزملاؤه إلى التوصل إلى استنتاج بشأن الجناح يشبه إلى حد كبير ذلك الاستنتاج الذى كان قد توصل إليه دوركايم فى تفسيره للانتحار. ومؤدى هذا الاستنتاج أنه فى ظل الظروف القائمة فى الأحياء المتخلفة، يصاب المجتمع المحلى بالتفكك، ومن ثم يستطيع أن يتحكم تماما فى سلوك أفراده، لأنهم لا يستشعرون الضغط الذى يجب أن تمارسه عليهم المعايير الاجتماعية. ولقد قال شو وزملاؤه فى هذا المجال: «إذا ما أصيب المجتمع المحلى بالتفكك، وإذا ما فقد التحكم فى أفراده، فإن النظم الاجتماعية تصبح بعد ذلك عرضة للتفكك، ومن ثم لا يخضع سلوك الأفراد للضبط الذى يمكن أن تمارسه المعايير التقليدية» [٤]. وفضلا عن ذلك أوضح الباحثون أنه فى ظل هذه الظروف يصبح السلوك الاجرامى نمطا شائعا من السلوك، وما يلبث أن يتحول إلى ثقافة عامة فى المناطق التى تشهد معدلات جناح عاليه. وهكذا نجد أطفال هذه المناطق ينشأون فى ظل ثقافة يكون فيها السلوك الاجرامى سلوكا طبيعيا مألوفا.

والواقع أن دراسات شو وزملائه تمثل ـ بذاتها ـ تحديا سوسيولوجيا قويا للأفكار السائدة ـ حينئذ ـ حول الجناح، وهى أفكار تسلم بأن الجناح يعد نتاجا للأمراض العقلية والنفسية والوراثية، تلك الأمراض التى تعد (طبقا لهذه الأفكار) حوادث طبيعية تطرأ على الأفراد. غير أن دراسات شو وزملائه ما لبث أن واجهت تحديا من دراسات لاحقة. ومن أشهر هذه الدراسات تلك التى أجراها شيلدون واليانورجلوك Glueck حيث أوضحا ـ بطريقة قاطعة ـ أن مفهوم منطقة التحول لا يستطيع وحده أن يفسر الجناح،

طالما أن بعض الأولاد فى هذه المناطق (وهم قلة) هم الذين يرتكبون الجرائم [٥].

ولقد عقد شيلدون واليانورجلوك مقارنة بين خمسمائة جانح وخمسمائة غير جانح، وكانت المجموعتان تعيشان فى حى واحد، وذات أعمار واحدة ومستوى ذكاء واحد تقريبا، فضلا عن تشابه الأصول العنصرية، والملاحظ أن نتائجهما قد أيدت الاستنتاج الذى توصل إليه شو، من أن المشكلات النفسية (كالعصاب مثلا) لا تستطيع أن تفسر الفروق بين أفراد المجموعتين، كما لا تستطيع أن تفسر الفروق بينهما فيما يتعلق بالقوة الفيزيقية... الخ. ومع ذلك فلقد أوضحت نتائجهما أن الأولاد الجانحين يأتون من أسر غير مستقرة، كأن يقضى أحد الأبوين وقتا طويلا خارج منزله، أو أن تكون ظروف عمله قاسية، أو مدمنا للخمور وغير ذلك من عوامل تسهم فى تفكك الأسرة. كذلك أوضحت النتائج أنه على الرغم من انتشار ثقافة الجناح فى الحى، ألا أنها لم تؤثر إلا على أولئك الأولاد الذين كانوا يعيشون من قبل فى ظروف أسرية عرضتهم للجناح إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفضلا عما سبق نجد ريتشارد كلوارد Cloward ولويد أو هلن Ohlin[٦] يجريان دراسة حديثة نسبيا تمثل ـ إلى حد كبير ـ تفنيد للأفكار السابقة عن الجناح. فلقد ساد اعتقاد لدى معظم دارسى الجناح مؤداه، أن الأولاد الجانحين غالبا ما يظهرون رفضا للقيم السائدة فى الطبقة الوسطى. ويذهب كلوارد وأوهلين إلى أن الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا لديهم نفس القيم التى لدى الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى. غير أنهم خلال بحثهم عن الوسائل الشرعية الضرورية لتحقيق أهدافهم يواجهون صعوبات حادة، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى وسائل غير شرعية. وإذا كان اتجاه شو قد أظهر الحاجة إلى الاهتمام بالتخطيط الحضرى، وإذا كان اتجاه شيلدون واليانور جلوك قد أبرز دور التنشئة الاجتماعية فى الأسرة، فإننا نجد اتجاه كلوارد وأوهلين يقوم على ضرورة تزويد أبناء الطبقة الدنيا بمزيد من الفرص الشرعية التى تمكنهم من تحقيق أهداف الطبقة الوسطى. ولقد انعكست هذه الفكرة بوضوح فى عنوان مؤلفهما: الجناح والفرصة Delinquency and Opportunity.

هذا وقد أصبحت نظرية كلوارد وأوهلين ـ فيما بعد ـ أساسا لدراسات تجريبية عديدة تحاول اختبار مدى صدق هذه النظرية وإمكان الافادة منها.

وعلى الرغم من أن مدرسة شيكاغو فى علم الاجتماع قد زودتنا بفهم السلوك الجناح من خلال دراساتها عن مشكلات كالجناح إلا أن تعريفها للجناح قد بدأ وكأنه خاصية تميز الطبقات الدنيا فى المجتمع. وكنتيجة لذلك نجد ادوين سذرلاند Sutherland يقوم بثورة عنيفة ضد الدراسات الأمريكية للسلوك الجانح، وذلك فى مقال رائد له [٧] نشر فى سنة ١٩٤٠ بعنوان: «جريمة الياقة البيضاء» *. ولقد جمع سذرلاند شواهد متناثرة توضح كيف أن «كبار رجال الأعمال، وذوى الخبرة الفنية العالية، ورجال الثقافة وذوى السمعة الطيبة بوجه عام» ينتهكون القوانين المختلفة بنسبة عالية. ومن بين الجرائم التى أشار إليها سذرلاند فى هذا المجال: الاختلاس، والرشوة، وسوء استغلال الاعتمادات المالية... الخ، وهى جرائم تعاقب عليها القوانين المختلفة.

ولقد رفض سذرلاند القضية الذاهبة إلى أن هذه الجرائم هى نتائج لطبيعة العمل الشاق أو المنافسة الضارية، حيث أوضح أنه حتى فى الحالات التى لا يطلق عليها جريمة، فإن «جريمة الياقة البيضاء» تعد جريمة حقيقية... لأنها تمثل انتهاكا للقانون الجنائى (ومن ثم تدخل فى نطاق دراسة علم الأجرام). أما القضية الحاسمة... فهى المحك الذى يمكن على أساسه تحديد انتهاك القانون الجنائى» [٨]. ولا يقتصر الأمر على هذا الأساس الفنى، ولكنه يتعدى ذلك، فجريمة الياقة البيضاء جريمة باهظة التكاليف بالنسبة للمجتمع، كما أن اكتشافها أمر يؤدى إلى فقدان الثقة فى المسئولين. وكنتيجة لذلك نجد سذرلاند يحث علماء الأجرام على دراسة هذه الجرائم دراسة جارية شأنها فى ذلك شأن الجرائم الشائعة فى الطبقات الدنيا كالاغتصاب، وسرعة المنازل، والنشل.. الخ.

ولقد كان من نتائج الحملة التى بدأها ادوين سذرلاند فى سنة ١٩٤٠ على هذه الدراسات الأمريكية، أن ظهر اتجاه فكرى يعلن رفضه للتعريف الضيق للسلوك المنحرف.

أما المنظور الواسع النطاق الذى بدأ يظهر إلى حيز الوجود فينعكس بوضوح فى المؤلفات العامة فى علم الأجرام التى ظهرت فى الستينات والتى لا تحتوى فقط على فصول نتناول القضايا العامة للجريمة والبغاء، بل تضم أيضا فصولا بأكملها لمعالجة مشكلات العمل والمرور والنقل فى المدن الكبرى، فضلا عن العلاقات العنصرية أو السلالية. هذا ولم يلق السلوك المنحرف فى مجالى السياسة والدين الاهتمام العلمى الواجب حتى الآن، مما يدعم ما ذهب إليه روبرت ميرتون Merton من أننا لا نزال بعيدين عن الوصول إلى نظرية شاملة تتناول السلوك المنحرف[٩].

التدرج والحراك.

تشير الشواهد التاريخية والمعاصرة إلى أن المجتمعات الانسانية تميل دائما إلى اقامة تفرقة بين الأفراد، بحيث يحتلون مكانات مختلفة ومتباينة على مقياس يعكس قيما متفاوتة [١٠]. ولعل أشهر وأقدم تفرقة هى تلك التى تمت بين الرجل والمرأة. ومع ذلك فعادة ما تستند هذه التفرقة إلى أسس ومعايير مختلفة، بحيث يبدو لنا فى نهاية الأمر نمطان محددان من المكانة، الأولى يكتسبها الفرد عن أسرته، والثانية بنفسه تحقيقا ذاتيا. والواقع أن ظاهرة التدرج ظاهرة عامة حتى فى المجتمعات التى تتميز بتكنولوجيا بدائية، ففيها نجد ــ على سبيل المثال ــ تفرقة بين القناص الماهر والقناص غير الماهر، بحيث يمثل كل منهما مكانة معينة فى المجتمع وكلما ازدادت التكنولوجيا تعقدا، ازدادت درجة التخصص، وتعددت أسس أو معايير التدرج الاجتماعى.

وعادة ما يشير التفاوت فى مقدار الهيبة إلى تفاوت فى مستوى المكانة الاجتماعية. وبهذا المعنى نجد الأفراد يسعون إلى تحقيق مكانة اجتماعية أعلى من تلك التى يشغلونها. والملاحظ أن أغلب الفلاسفة الدينيين والسياسيين قد نظروا إلى ظاهرة التدرج هذه على أنها شىء يؤدى إلى حدوث تفكك فى المجتمع، وبالتالى يسهم فى ظهور الشرور. ولقد طالب هؤلاء الفلاسفة بخلق عالم تختفى فيه ظاهرة التفرقة بين الأفراد وتسوده ــ بدلا من ذلك ــ مساواة حقيقية بينهم. ويكاد يجمع علماء الاجتماع على استحالة خلق هذا العالم، عاونهم على ذلك الفشل الذى منيت به كل المحاولات التى سعت إلى خلق مجتمعات خيالية. ويبدو أن هناك مبررا قويا للتسليم بأن التدرج

الاجتماعى مسألة كامنة فى طبيعة الانسان ذاته، وأن من الصعب أن يظهر فى المستقبل مجتمع لا يستند إلى تفرقة طبقية.

واستنادا إلى ما سبق يمكن أن نرتب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار الهيبة التى يتمتع بها كل منهم، بحيث نجد فى النهاية أفراد يتمتعون بمقادير متكافئة من الهيبة، ومن ثم يشكلون ما يطلق عليه بجماعة الهيبة. وقد تحدث عملية الترتيب هذه فى بعض المجتمعات بطريقة رسمية واضحة، وقد تخضع لجزاءات دينية كما هو الحال فى نظام الطائفة الهندى، بل قد تجد تدعيما أو سندا قانونيا فى مجتمعات أخرى. وبالمثل يمكن ترتيب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار ممتلكاتهم الخاصة كالقوة السياسية والأرض والنقود. وكنتيجة لذلك نجد الذين يتمتعون بمستوى قوة واحدة أو مقدار ثروة واحدة يمثلون مستوى اجتماعيا واحدا أو طبقة واحدة.

وحينما نتناول نسق التدرج فى أى مجتمع، فإننا نشير ـ بالضرورة ـ إلى طبيعة تدرج الأفراد طبقا لممتلكاتهم، وتدرجهم طبقا لمكاناتهم، كما نشير إلى الأسس التى يستند إليها هذين الضربين من التدرج، فضلا عن العلاقة بينهما. والواقع أن علم الاجتماع لم يشهد خلال العقود الثلاثة الماضية مشكلة استرعت الأنظار وأثارت كثيرا من الخلط كمشكلة التدرج الاجتماعى. والملاحظ أن الاهتمام بهذه المشكلة لم يظهر كنتيجة لأهمية القضايا التى تتضمنها ، بقدر ما ظهر كرد فعل للدور الهام الذى احتلته نظرية التدرج الاجتماعى فى الفكر الماركسى.

وتسعى المعالجة السوسيولوجية لمشكلة التدرج إلى الاجابة على طائفة من التساؤلات. الأول : ما هو بناء التدرج فى أى مجتمع أو جماعة؟ هنا تكون المهمة وصفية أساسا، أى أنها تتمثل فى تقديم خريطة اجتماعية. ويحاول عالم الاجتماع فى هذا المجال تحديد الطبقات القائمة، وخصائصها فى ضوء الدخل والمهنة والهيبة، فضلا عن حجمها وموقع أفرادها داخلها.

ولقد أوضحت دراسات عديدة أن مهمة الوصف أعقد بكثير مما تبدو عليه للوهلة الأولى، ذلك لأنها تستند إلى قرارات معينة متضمنة فى التساؤل الثانى وهو: ما هو الأساس الذى نستند إليه فى قياس التدرج. هنا نجد اتجاهين أساسيين يستخدمان فى ترتيب الأفراد طبقا للمستويات الاجتماعية. ويقوم الاتجاه الأول على عدد من المعايير « الموضوعية » كالدخل. والممتلكات والتعليم، أو القوة التى يمتلكها الفرد. أما الاتجاه الثانى فيقوم على عدد من المعايير « الذاتية » أو السيكولوجية كالمشاعر التى يحملها

الشخص نحو الطبقة التى ينتمى إليها، أو الآراء التى لدى الآخرين حول الموقع الطبقى الذى يحتله شخص معين.

وحينما يستخدم أكثر من مؤشر لتحديد الوضع الطبقى، فإن ذلك يثير مباشرة عددا من القضايا الهامة تتعلق بالتساؤل الثالث الذى مؤداه: ما هى العلاقات المتبادلة بين المؤشرات أو المعايير المختلفة التى تستخدم فى تحديد الوضع الطبقى؟ ذلك أن قبولنا لمبدأ تعدد المؤشرات يجبرنا على محاولة التعرف على درجة الارتباط بينها. فإذا ما كان هناك ارتباط بين المؤشرات، فلن تكون هناك بعد ذلك مشكلة خطيرة. ولعل هذا الموقف هو ما وجده لويد وارنر Warner فى دراسته الشهيرة عن « اليانكى سيتى » Yankee city خلال ثلاثينيات هذا القرن[١١].

وفى هذه الدراسة نجد لويد وارنر وزملاءه يضعون كل فرد من أفراد المدينة الصناعية التى درسوها (والتى يبلغ تعداد سكانها ١٧,٠٠٠ نسمة) فى طبقة من ست طبقات. ولقد درسوا بعد ذلك الجوانب الأخرى من حياة كل طبقة من هذه الطبقات، ثم وجدوا أن هذه الجوانب ترتبط ارتباطا قويا بالوضع الذى تحتله كل طبقة داخل السلم الطبقى. فعلى سبيل المثال اتضح أن ٨٤٪ من الذين ينتمون إلى الطبقة العليا ـ العليا كانوا ـ طبقا لمؤشر المهنة ـ من الملاك وأصحاب المهن الفنية العليا. أما النسبة المئوية المتبقية فتمثل أشخاصا ينتمون إلى مهن كتابية. ويلاحظ أن هذا الطبقة لم تشمل أيا من الذين يعملون فى المشروعات التجارية أو الصناعية الدنيا [١٢]. كذلك لوحظ أن ٩٠٪ من أفراد الطبقة العليا الذين فى سن العمل كانوا يشغلون بالفعل وظائف معينة، بينما لا تزيد هذه النسبة فى الطبقة الدنيا ـ الدنيا عن ٢٦٪ وذلك خلال فترة الكساد الاقتصادى[١٣]. وفضلا عن ذلك أوضح وارنر وزملاؤه أن أفراد الطبقة العليا ـ العليا قد ظلوا محافظين على مكاناتهم المهنية فى الوقت الذى كانوا يحصلون فيه على أعلى الدخول الفردية (بالنسبة للأسرة) حيث بلغت ٦٤٠٠ فى مقابل ٨٨٢ دولارا بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا [١٤]. وكنتيجة لذلك كانت أسر الطبقة العليا ـ العليا تعيش دائما فى أرقى أحياء المدينة، كما كانت تقطن مساكن ضخمة جيدة. ولقد بلغ متوسط قيمة الملكية العقارية بالنسبة لأسر

الطبقة العليا ـ العليا حوالى ٥٨٠٠ دولار فى مقابل ١٦٠٠ دولار بالنسبة لأسر الطبقة الدنيا ـ الدنيا[١٥]. ولقد انعكست المزايا الاقتصادية التى كانت تتمتع بها الطبقات العليا على القوة السياسية التى كانت تمارسها، فأفراد هذه الطبقات كانوا يحتلون ضعف الوظائف السياسية التى كانت تحتلها الطبقات الأخرى (مجتمعة) فى المجتمع. وفضلا عن ذلك فأفراد الطبقات العليا كانوا يميلون إلى التركيز فى الوظائف العامة ذات النفوذ القوى. وعلى الرغم من أن ذلك لايرقى إلى تشكيل احتكار للقوة السياسية، إلا أن بالامكان القول بأن « الطبقتين العليا والوسطى كانتا تسيطران ـ بالفعل ـ على الوظائف الأساسية فى مدينة اليانكى سيتى[١٦].

وإذا كانت الطبقة العليا ـ العليا فى اليانكى سيتى تمثل قمة الطبقات بالنظر إلى المؤشرات المختلفة، فإن من اليسير حينئذ ـ التسليم بأنها تشكل ـ بالفعل ـ طبقة اجتماعية متميزة. والواقع أننا قد نقر حقيقة وجود الطبقات الاجتماعية حتى ولو كانت الجماعات لاتنطوى على تدرج متجانس، طالما أن هذه الجماعات يمكن أن تدخل ـ بشكل أو بآخر ـ فى إطار تدرج طبقى. وبعبارة أخرى فإن استخدامنا لمفهوم الطبقات يظل صحيحا حتى ولو كان الذين يملكون قوة أشد يحصلون فقط على دخول متوسطة أو لديهم مؤهلات تعليمية محدودة. ولكن ماذا يحدث لو أن الذين يقبضون على مقاليد القوة ضموا بين صفوفهم أفرادا ذوى دخول عالية أو منخفضة جدا أو مستويات مهنية متفاوتة أشد التفاوت ؟ لقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح فى عدد كبير من المجتمعات المحلية الأمريكية، مما دفع روبرت دال[١٧] Dahl إلى إجراء دراسة شهيرة على مدينة نيوهافن. ولعلنا قد لاحظنا أن الطبقة العليا فى مدينة اليانكى سيتى كانت تشارك الطبقة الوسطى ممارسة القوة، وأن الطبقات الأخرى قد أظهرت قدرا ملحوظا من التجانس، شأنها فى ذلك شأن الطبقة العليا ـ العليا. فعلى سبيل المثال لوحظ أن الطبقة الوسطى ـ الدنيا كانت تمثل ـ بشكل واضح جدا ـ كل أصحاب المهن المختلفة ابتداء من ذوى المهن الفنية العليا والملاك (١٤٪) حتى العمال نصف المهرة (٢٧٪)[١٨]. كذلك لوحظ أن نسبة الذين يقطنون مساكن كبيرة ومتوسطة الحجم كانت تعادل نسبة الذين يقطنون مساكن صغيرة

ذات ظروف فيزيقية سيئة [١٩].فهل نستطيع ازاء هذا التنوع داخل الجماعة الواحدة أن ندرس مفهوم الطبقة الاجتماعية كمفهوم محدد تحديدا قاطعا.

وتتوقف إجابتنا عن هذا السؤال على حل كثير من المشكلات التى يثيرها التساؤل التالى : ما هى طبيعة العلاقات التى تنشأ بين أية مجموعة من الناس تشترك فى واحد أو أكثر من مؤشرات الطبقة الاجتماعية؟ يذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن الطبقة تتشكل فقط حينما يكون لدى الناس منظور واحد، أو حينما يتقابلون سويا بالنظام ويمارسون تفاعلا اجتماعيا من شأنه أن يخلق لديهم مصلحة مشتركة. وفى ضوء هذا المعنى الأخير نجد س. رايت ميلز Mills يذهب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تخضع لحكم «صفوة» من جنرالات الجيش ورجال الأعمال وأن هذه الصفوة هى التى تتخذ القرارات الأساسية فى حياة الأمريكيين[٢٠].

ومن الطبيعى أن تكون صياغة هذه التعميمات أسهل بكثير من عملية التحقق من صدقها. وعلى الرغم من أن ميلز قد قدم لنا شواهد عديدة تكشف عن مدى التداخل فى عضوية الشركات الكبرى والخدمة، إلا أنه لم يوضح لنا مدى احتكار هذه المؤسسات للقوة بأشكالها المختلفة ومدى الاتفاق أو المنافسة فيما بينها. ولقد حاول دانييل بيل Belll تفنيد بعض هذه الأفكار، فذهب إلى أن المجتمع الأمريكى يعرف صفوات متنافسة ومستقلة إلى حد كبير[٢١]، فمن الصعب تتبع القرارات التى تتخذ على مستوى قومى، خاصة إذا ما قورنت بتلك التى تتخذ على مستوى محلى. أما فلويد هنتر Hunter فلقد توصل ــ بعد دراسته لظاهرة القيادة فى مجتمع محلى ــ إلى نتيجة مؤداها، أن هناك بالفعل صفوة قوة تضم أولئك الذين يرتبطون فيما بينهم بروابط وثيقة، والذين يشكلون فيما بينهم زمرة، بحيث يتعين أخذ موافقتها على أى قرار هام يتعلق بالمجتمع المحلى[٢٢]. والملاحظ أن هنتر قد استند فى بحثه إلى مقدار هيبة القادة المحليين أكثر من استناده إلى القرارات التاريخية الهامة التى شهدها المجتمع المحلى. والواقع أن الدراسات التى استطاعت تبنى مثل هذا الاتجاه النظرى (كدراسة دال لمدينة نيوهافن والتى أشرنا إليها من قبل) قادرة على إلقاء الشكوك على ما ذهب إليه هنتر من أن المدينة الأمريكية تعرف صفوة واحدة متماسكة تتحكم وحدها فى مقاليد الأمور.

وقد تظل المستويات الاجتماعية مستقرة ثابتة لفترة معينة من الزمن، ولكنها ـ مع ذلك ـ قد تخضع لتغيرات سريعة حادة. وهناك شكلان أساسيان للحراك الاجتماعى: الأول أفقى، والثانى رأسى، أما الحراك الأفقى فيتم حينما يتحرك فرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى اجتماعى ـ اقتصادى معين إلى مستوى اجتماعى ـ اقتصادى مماثل. والملاحظ أن علماء الاجتماع لا يهتمون كثيرا بدراسة هذا الشكل من الحراك. أما الحراك الرأسى فيتم حينما تحدث الحركة من مستوى اجتماعى ـ اقتصادى معين إلى مستوى اجتماعى ـ اقتصادى أدنى أو أعلى السلم الطبقى. غير أن هذا الشكل من الحركة يطرح أمامنا تساؤلا خامسا لا يكف دارسو الحراك عن اثارته وهو: ما هى معدلات الحراك الاجتماعى؟

وللاجابة عن هذا التساؤل يمكننا القول أن معدلات الحراك الاجتماعى يمكن حسابها على مستوى الحياة المهنية للفرد الواحد، أو على مستوى الأجيال المختلفة. وهناك اعتقاد شائع لدى كثير من علماء الاجتماع (وهو اعتقاد لا يستند ـ بالطبع ـ إلى تحليل نظرى دقيق للبيانات) مؤداه، أن لدى بعض المجتمعات ـ كالهند مثلا ـ **أنساق تدرج مقفلة**، أى أن الحراك الصاعد فى هذه المجتمعات ضئيل للغاية، وأن الأفراد غالبا ما ينهون حياتهم المهنية عند المستوى الذى وصل إليه آباؤهم. ومن الطبيعى أن يتعارض هذا الشكل من التدرج مع الشكل الذى يوجد فى **الأنساق الطبقية المفتوحة كما هو** كما هو الحال فى الولايات المتحدة حيث نجد أو هكذا يفترض أن نجد) معدلا عاليا جدا من الحراك الاجتماعى الصاعد.

ولعل أهم ما أسفرت عنه الدراسات الحديثة الحذر عند قبول الصور التقليدية الجامدة الشائعة عن المجتمعات[٢٣]. ففى دراسة عن الحراك الاجتماعى بين الأجيال تناولت ثمانى عشرة دولة، اتضح أن حركة أبناء العمال المهرة إلى وظائف الياقة البيضاء كانت حركة واسعة النطاق، بحيث فاقت التصورات الشائعة لدى كثير من علماء الاجتماع. ففى بعض الدول النامية ـ كايطاليا وبورتوريكو ـ استطاعت نسبة معينة من أبناء العمال اليدويين (من ١٠٪ الى ١٥٪) الالتحاق بوظائف الياقة البيضاء. ومع ذلك فلقد اتضح أنه فى تسع دول من ثمانى عشرة دولة كان معدل الحراك الاجتماعى عاليا بشكل ملحوظ، إذ كان ينحصر فيما بين ٢٤٪ و ٣١٪. ومع أن الولايات المتحدة لا تتميز بمعدل حراك عال

جدا، إلا أنها تشارك الدول المتقدمة فى ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى فيها[٢٤]. كذلك لوحظ أن الهند ـ التى يظن عادة أنها نموذج للجمود الطبقى ـ قد شهدت معدلا عاليا نسبيا من الحراك (٢٧٪)، على الرغم من أن هذه النسبة تعبر فقط عن عينة حضرية أخذت من مدينة بونا Poona، وهى مدينة صناعية. ولعل أكثر النتائج إثارة للدهشة هى تلك التى تتعلق بالحراك الاجتماعى الهابط، وهو موضوع لم ينل الاهتمام الذى ناله الحراك الاجتماعى الصاعد. فقد لوحظ ـ طبقا للدراسة السابقة ـ أنه فى كثير من الدول كانت حركة أبناء الذين يشغلون وظائف الياقة البيضاء إلى المهن اليدوية حركة لا تقل اتساعا عن الحركة المتجهة من المهن اليدوية إلى وظائف الياقة البيضاء. ففى ثلاث دول (هولندا وبورتوريكو، وبريطانيا) تحول أكثر من ٤٠٪ من أبناء ذوى الياقة البيضاء، إلى المهن اليدوية[٢٥].

ويبدو أن وضع الصفوات يختلف عن وضع الطبقات الأخرى إلى حد ما. فالصفوات تستطيع المحافظة على أوضاعها إما من خلال مواهبها الخاصة أو ممارستها للقوة التى تقبض بالفعل على مقاليدها. وهذا ـ بدوره ـ يطرح أمامنا تساؤلا سادسا مؤداه: ما هو تأثير البناء الطبقى على حياة أعضاء الطبقة وعلى بقية النسق الاجتماعى؟ الواقع أن علماء الاجتماع المعاصرين ـ خلال اهتمامهم الشديد بتصميم المقاييس الطبقية المختلفة والكشف عن العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التى تضمها هذه المقاييس ـ قد تجاهلوا بشكل واضح التساؤلات الهامة المتعلقة بالنتائج أو الآثار الاجتماعية التى تؤدى إلى البناءات الطبقية المختلفة. وهى النتائج والآثار التى احتلت أهمية كبيرة لدى كثير من علماء الاجتماع الأوائل. فعلى سبيل المثال نجد علماء الاجتماع المعاصرين يتجاهلون مشكلة العلاقة بين الطبقات وهى مشكلة احتلت مكانة هامة فى نظرية ماركس فى الصراع الطبقى.

ويبدو أن هذه التساؤلات بدأت ـ مؤخرا ـ تأخذ نصيبها الذى تستحقه من الاهتمام. فعلى سبيل المثال نجد ليبست Lipset فى مؤلفه الانسان السياسى Political Man يستعين ببيانات تتعلق بالمظاهر الحديثة للتنمية الاقتصادية لكى يختبر فكرة تعود إلى أرسطو وهى ،أن « المجتمع ينقسم إلى جماهير عريضة فقيرة، وصفوة صغيرة غنية[٢٦]». وبعد أن استعان ليبست بمؤشرات الثروة كمتوسط الدخل الفردى، والتصنيع، والتحضر،

والتعليم، أوضح أنه حينما يحدث توزيع واسع النطاق للثروة، تميل الـديموقراطية إلـى الانتشار. (نستطيع أن نجد تلخيصا للبيانات فى الجدول رقم (١) وحينمـا كان ليبسـت بصدد تحليل علاقة هذه المؤشرات بالصراع الطبقى، توصل إلى النتيجة الحالية :

جدول رقم (١)

العلاقة بين الحكومة الديموقراطية ومؤشرات الثروة والتصنيع والتعليم والتحضر*

الدولة فى	متوسط الدخل الفردى بالدولار	النسبة المئوية للذكور الذين يعملون فى الزراعة	عدد التلاميذ الملتحقين بمراحل تعليمية اعلى من الابتدائية بالنسبة لكل ١٠٠ من السكان	النسبة المئوية للذين يعيشون فى مناطق حضرية كبرى
أوربا				
دول أكثر ديموقراطية	٦٩٥	٢١	٤٤	٣٨
دول أقل ديموقراطية	٣٠٨	٤١	٢٢	٢٣
أمريكا اللاتينية				
دول أكثر ديمقراطية	١٧١	٥٢	١٣	١٦
دول أقل ديمقراطية	١١٩	٦٧	٨	١٥

من الأمور الواضحة أن التنمية الاقتصادية، وزيادة الدخل القومى والفردى، وتحقيق الأمان الاقتصادى، ثم اتاحة فرص التعليم العالى، كل هذه الأمور تحدد ــ فى نهاية الأمر ــ شكل « الصراع الطبقى »، لأنها تمكن المستويات الاجتماعية الدنيا من تبنى منظورات بعيدة المدى، وبالتالى تتيح لهم الدفاع عن وجهات نظر سـياسية معينـة. إن الايمـان

بالاصلاح التدريجى قد يصبح أيديولوجية الطبقة الدنيا التى تستطيع تحسين وضعها الاقتصادى.

ففى تحليل لأغنى ثمان دول (حيث كان متوسط الدخل الفردى فيها يزيد على ٥٠٠ دولار فى سنة ١٩٤٩) لوحظ أن أصوات الشيوعيين فى البرلمان لم تزد عن ٧٪. أما بالنسة للدول الأوربية الثمان التى يقل فيها متوسط الدخل الفردى عن ٥٠٠ دولار، فقد لوحظ أن الشيوعيين قد كسبوا أصواتا فى البرلمان تزيد على ٢٠٪[٢٧].

وقد تؤثر الأنساق الطبقية على الجوانب الأخرى من البناء الاجتماعى وإن كانت الأخيرة يمكن أن تسهم ـ بشكل مباشر ـ فى تشكيل الأولى. وبإمكاننا هنا أن نعكس اتجاه التأثير لنثير التساؤل السابع وهو: ما هو نمط المجتمع الذى قد يؤدى إلى ظهور شكل معين من أشكال التدرج؟ ومن القضايا الهامة التى أثارها ماكس فيبر Weber (والتى لم تحظ من بعده باهتمام أمبيريقى) أنه فى فترات الاستقرار الاقتصادى، يميل نسق التدرج إلى الاستناد إلى اعتبارات الهيبة. بينما نجد فى فترات التغير الاقتصادى السريع، يميل التدرج إلى الاعتماد ـ بدرجة كبيرة ـ على عوامل اقتصادية طبقية. وفى ذلك يقول فيبر: «من الملاحظ أن كل حدث تكنولوجى أو تحول اقتصادى يهدد نمط التدرج المستند إلى المكانة، ومن ثم يدفع الموقف الطبقى إلى المقدمة[٢٨]».

على أن محاولات علماء الاجتماع الاجابة عن التساؤلات السبعة السابقة (حتى ولو كانت ناجحة) لا تعنى أنها قد وجدت حلا للمشكلات الأخلاقية والسياسية التى تنشأ عن التدرج الاجتماعى ذاته. ولسوف تظل مسألة عدالة النظم الطبقية المختلفة. وإمكانية أن يشكل الناس يوما ما مجتمعا يتساوى فيها الناس جميعا سوف يظل ذلك كله من الأمور التى تشغل أذهان الناس، وتثير ضمائرهم ، وتحفزهم على العمل السياسى. ولا شك أن المعرفة المتاحة لعلماء الاجتماع الآن حول موضوع التدرج، فضلا عن إمكانية نموها فى المستقبل قد تسهم فى إجراء حوار هام مفيد، حوار مستند إلى أساس صلب متين.

التغير الاجتماعى:

ليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذى ناله موضوع التغير الاجتماعى. ومه ذلك نجد بعض علماء الاجتماع يذهبون إلى أن المحاولات

السوسيولوجية فى هذا المجال تسعى إلى المحافظة على الأوضاع القائمة، وعدم الرغبة فى مواجهة التناقضات التى يشهدها المجتمع المعاصر، وما يمكن أن تؤدى إليه من تقدم إلى الأفضل. ولعلنا نلحظ الآن أن الدراسات السوسيولوجية قد بدأت تحول اهتمامها من المشكلات التاريخية البعيدة المدى إلى المشكلات المعاصرة القصيرة المدى، ومن المنظور المقارن إلى دراسة مجتمعات بعينها أو حتى وحدات اجتماعية صغيرة.

وتكاد تجمع كثير من الكتابات السوسيولوجية الحديثة على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة فى التغير الاجتماعى. وقد نكون أكثر دقة إذا ما قلنا أن علماء الاجتماع ـ فى دراساتهم للتغير ـ لا يعانون من قلة النظريات، بل يعانون من كثرتها وتعددها. وليس هناك مشكلة اجتماعية كمشكلة التغير الاجتماعى استطاعت أن تسهم فى ظهور نظريات كبرى تحاول تفسير كل جوانب الحياة الاجتماعية بالرجوع إلى فكرة أساسية. ومن أمثلة ذلك النظرية الماركسية فى التاريخ التى تحاول التنبؤ بالتغير فى مجالات الحياة الاجتماعية استنادا إلى التغير الذى يطرأ على علاقات الناس بنمط الانتاج. ولم يعد علم الاجتماع الحديث يهتم اهتماما كبيرا بمثل هذه النظريات الكبرى فى التغير. غير أن ذلك لا يعنى ـ بطبيعة الحال ـ أن علماء الاجتماع المحدثين لا يهتمون بمشكلات التغير أو أنهم يفتقدون تماما النظرية التى فى ضوئها يمكن دراسة هذه المشكلات. إن ما يبدو واضحا فى هذا المجال هو أن علماء الاجتماع قد تخلوا عن فكرة البحث عن نظرية واحدة شاملة تتناول التغير. لذلك نجدهم ـ بدلا من ذلك ـ يسعون إلى معالجة ملموسة أو واقعية إن شئنا الدقة، بحيث يكون الاهتمام الأساسى موجها لدراسة الأشكال المختلفة للتنظيم الاجتماعى، تلك الأشكال التى تتدرج من أكبر الوحدات حتى أصغرها حجما.

وعندما يدرس علماء الاجتماع الاتجاهات والقيم، فإنهم يحاولون التعرف على القوى المختلفة التى تسهم فى حدوث تغير فيها. ففى دراسة شهيرة أجراها تيودور نيوكومب Newcomb على كلية للبنات فى فيرمونت Vermont نجده يحاول تفسير أسباب تخلى بعض الطالبات عن وجهات نظرهن المحافظة تحت تأثير السياسة «الليبرالية» التى كانت تتبناها الكلية، بينما ظل البعض الآخر متمسكا بالقيم المحافظة التى اكتسبها من أسرته أو مجتمعه المحلى. ولقد اتضح لنيوكومب أن الطالبات اللائى غيرن اتجاهاتهن كن «يتميزن بالاستقلال عن آبائهن كما كان لديهن إحساس بالتكافؤ فى علاقتهن بالآخرين، فضلا عن قدرتهن العالية على تغيير عاداتهن من أجل تحقيق أهدافهن الشخصية[٢٩]».

كذلك نجد كوتريل Cottrell يجرى دراسة فى بيئة مختلفة تماما، حيث يتساءل عما يحدث لقيم الناس لو أن الصناعة التى يعتمدون عليها اعتمادا كليا قد تغيرت. ولقد وصف كوتريل فى مقال له ردود أفعال الناس الذين يعيشون فى مجتمع محلى صغير فى الصحراء الغربية بالولايات المتحدة، تلك الردود التى تركزت تماما حول الاحتياجات التكنولوجية التى خلقتها الآلات البخارية[٣٠]، ذلك أن استخدام هذه الآلات البخارية قد تطلب وجود محطات للخدمة تقع على مسافات يبلغ طولها مائتى ميل. وحينما بدأ استخدام قطارات الديزل على نطاق واسع (مما يفقد الاهتمام بالمحطات العديدة المنتشرة فى الصحراء) تغير الأساس الاقتصادى للمدن التى ظهرت فجأة لتقديم خدمات السكك الحديدية. وعلى الرغم من أن سكان هذه المدن كانوا يستشعرون الولاء الشديد لهيئات السكك الحديدية، إلا أن اتجاهاتهم ما لبثت أن تغيرت، مما دفعهم إلى شن هجوم عنيف على المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى. والملاحظ أن هؤلاء السكان كانوا يفيدون إفادة مباشرة من طابع الاستقلال الذى كان يميز المشروعات الأمريكية، أما الآن فقد أصبحوا يأملون فى الحصول على المساعدات الحكومية.

كذلك نجد اهتماما بدراسة التغير الذى يطرأ على النظم الاجتماعية فى دراسات علماء الاجتماع المعنيين بدراسة الأسرة، وهى دراسات تحاول ـ بصفة عامة ـ أن تجد إجابة على السؤال التالى : ما هى التغيرات التى تطرأ على الأسرة تحت تأثير التحضر والتنمية الاقتصادية ؟ والملاحظ أن معالجة هذه المشكلة قد تمت على مستوى عالمى، لذلك نجد عددا من الآراء المتعارضة تتطلب مزيدا من التحقق. ولقد أوضحت هذه الدراسات أن عملية التحديث (التنمية) فى مختلف أنحاء العالم قد أدت إلى تدعيم الأسرة النووية وإضعاف الأسرة الممتدة، وزيادة درجة المشاركة المتبادلة فى المسئولية على أساس الجنس، وأخيرا تشجيع الاختيار للزواج من جانب الطرفين بدلا من الشكل القديم الذى كان يمارسه الآباء أو الأقارب. وفى نفس الوقت نجد هذه الدراسات تكشف عن حقائق أخرى منها، أن الظروف الحديثة قد أسهمت أيضا فى تقوية الأسرة الممتدة كما يتبدى ذلك فى أنماط الاقامة والمساعدة الكتبادلة، وأن أشكال السيطرة (وعى الأخص القرين ـ تلك التى يمارسها الرجال) لا تزال قائمة فى الأسرة الحديثة وأن اختيار القرين ـ عادة ـ ما يكون محكوما بالجماعات التقليدية المحيطة بالفرد والتى عادة ما يختار منها[٣١].

غير أن ذلك لا يعنى أن علماء الاجتماع المحدثين قد تجاهلوا تماما دراسة التغيرات

الاجتماعية ذات النطاق الواسع. فهناك محاولات عديدة حديثة تسعى إلى تتبع التغيرات التى طرأت على المجتمعات التقليدية بإدخال التصنيع. ولقد ذهب ويلبرت مور Moore وأرنولد فيلدمان Feldman إلى أن «هناك عناصر بنائية جوهرية مشتركة فى المجتمعات الصناعية، وأنها (أى العناصر) تتدرج ابتداء من الملامح الواضحة تماما (كنمو نظام المصنع، وزيادة نسبة التحضر) حتى الاتجاهات المعرفية الشائعة مثل النظرة إلى الزمن والافادة من المعرفة فضلا عن التوجيهات القيمية العامة[٣٢]». ومع ذلك فلقد كان مور وفيلدمان بالغى الحذر حينما ذهبا إلى أنه ليست ثمة شواهد تشير إلى أنه بتقدم المجتمعات فى مجال التصنيع، تتقدم فى مجالات الحياة الأخرى.

وعلى الرغم من تنوع وتعدد الوحدات التى درسناها، وعلى الرغم أيضا من ضروب التغير المختلفة التى نلمسها فى هذه الوحدات، إلا أن ذلك يثير أمامنا عددا من المشكلات الشائعة فى دراسة التغير الاجتماعى بوجه عام. ولعل أخطر هذه المشكلات وزنا هى تلك التى تنشأ حينما نخفق فى تحديد وحدة التغير، أى ما إذا كان الجنس البشرى بأكمله، أم مجتمع بعينه، أم نظام اجتماعى محدد، أم مجموعة من العلاقات الاجتماعية. ثم إن علينا بعد ذلك تحديد العناصر التى نعتقد أنها فى حالة تغير. فإذا كنا ندرس التغير الذى يطرأ على الشخص مثلا، فهل نشير إلى اتجاهاته وقيمه، أم إلى سلوكه أم إلى وضعه الاجتماعى كما يتحدد عن طريق المهنة؟ وعلينا بعد ذلك أن نتفق تماما على ما يمكن ـ موضوعيا ـ أن يشكل «التغير». لقد أخفقت مناقشات عديدة حول التغير الاجتماعى ولم تنته إلى نتيجة محددة، ذلك لأنها لم تحدد ما إذا كانت تغيرات معينة ـ كمعدل الحراك الاجتماعى ـ تعد تغيرات حقيقية، أم أنها مجرد «تعبير عن ظاهرة قديمة بطريقة جديدة».. إلخ.

يضاف إلى ما سبق مجموعة أخرى من المشكلات تنشأ عند محاولة قياس معدل التغير واتجاهه. فقد تبدو بعض المعدلات واضحة المعالم. ولكنها لا تستطيع ـ بذاتها ـ أن تعيننا على فهم الكثير. كذلك فإن قياس تغير بعض العناصر الكيفية (كأن نقول أن الناس يتحولون نحو العصرية) ينطوى على بعض الصعوبات. ولعل الصعوبة الأكبر هى تلك التى تنشأ حينما نكون بصدد تحديد «اتجاه» التغير. والسؤال التقليدى الذى يثار فى هذا المجال هو هل يتقدم الجنس البشرى أم يتدهور؟ كذلك تثار أسئلة أقل أهمية ـ وإن كانت أكثر قابلية للدراسة ـ مثل: هل يتجه أفراد المجتمع نحو الاستقلال أم يتجهون

نحو الاعتماد على بعضهم البعض؟ وهل يشهد سكان العالم المعاصر الذين ينتمون إلى أمم مختلفة ثقافة عامة عالمية صناعية مشتركة؟.

ولا شك أن كل القضايا السابقة تنبع من قضية أساسية يمكن أن نصوغها على النحو التالى: ما هى أسباب التغير الاجتماعى؟ وهنا نجد علماء الاجتماع يفرقون بين جانبين للحياة الاجتماعية يختلفان اختلافا تلقائيا، غير أنهم لم يستطيعوا ـ بهذه البساطة ـ أن يقيموا سلسلة متتابعة واضحة للأحداث. لذلك نجدهم لا يحققون نجاحا كبيرا عندما يحاولون عزل العوامل السببية فى هذه السلسلة. ويعود ذلك ـ فى حقيقة الأمر ـ إلى تعدد وتنوع المواقف التى تسهم فى تشكيل المواقف الاجتماعية. وفضلا عن ذلك كله فلقد أثبت علماء الاجتماع عجزهم اقتفاء نموذج العلم الطبيعى، عن طريق إجراء تجارب مضبوطة يمكن بواسطتها عزل تأثير بعض العوامل أو الأسباب(٣٣).

ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن فهم عملية التغير الاجتماعى يتطلب فيما يتطلب رفع مستوى تصميم البحوث، وتطوير المقاييس المختلفة، وتوضيح المفاهيم المستخدمة. ولقد ظهرت الآن نظريات عديدة تتناول خصائص محددة للوحدات الاجتماعية المختلفة، بحيث حلت هذه النظريات محل النظريات الشاملة التى كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر. كذلك يذهب بعض علماء الاجتماع المعاصرين إلى أن الصدق الواضح الذى تتمتع به النظريات الحديثة فى التغير قد يعوضهم عن بعض الجوانب الهامة التى تنطوى عليها النظريات الكلاسيكية.

رواد علم الاجتماع

تمهيد :

من المعروف أن **علم الاجتماع** كغيره من فروع المعرفة الإنسانية نشأ بين أحضان الفلسفة، وظل الفلاسفة يشيرون إلى ظواهره وموضوعاته **من خلال تناولهم** لقضاياهم الفلسفية وبقى هذا شأنه حتى اكتمل عوده ووصل إلى مرتبة **العلم المستقل** " له مجالاته الخاصة، وقوانينه الدقيقة، ومناهجه العلمية القائمة على الملاحظة والتجربة ووضع الفروض ومحاولة اختبارها وصولا إلى القوانين والنظريات " كغيره من العلوم.

ولذلك فإن أي باحث يود الوقوف على تطور التفكير الاجتماعي،ويتعرف على بوادره عليه أن يعود إلى الفلسفة ويستعرض تاريخها ويحاول تتبع حقائق الحياة الاجتماعية لدى طائفة من المفكرين والفلاسفة الذين أسهموا بنصيب لا بأس به في هذا الصدد،ولهذا فإن كثيرا من **المفكرين يرون أن بدء التأريخ للدراسات** الاجتماعية يقترن بدراسة الفلسفة اليونانية باعتبارها أول **صورة للتفكير الإنساني** المنظم.

وبالنظر إلى ما صدر من مؤلفات تعالج نشأة علم الاجتماع،**يلاحظ أن بعضها** يرجع الفضل في نشأة هذا العلم إلى العلامة الإيطالي **"جيوفاني فيكو "** الذي أراد بكتابه " **العلم الجديد** " أن يبين علما جديدا للإنسان على نحو لم يحاول غيره من قبل.

وأراد البعض الآخر أن يجعل من العلامة البلجيكي " **أودلف كيتليه** " أول منشئ لعلم الاجتماع،ذلك لأنه أشار عام 1838 إلى ضرورة دراسة ظواهر الاجتماع دراسة علمية بالدقة نفسها التي تدرس بها العلوم الطبيعية، حتى نستطيع أن نكشف عن القوانين الاجتماعية التي بفضلها نتنبأ بما يحتمل وقوعه في الميدان الاجتماعي.

ويصر فريق ثالث على القول بأن العلامة الفرنسي " **أوجست كونت** " ينسب إليه الفضل في إنشاء علم الاجتماع الحديث، بينما يزعم فريق رابع إلى أن الإنجليزي " **هربرت سبنسر** " هو الذي يرجع إليه الفضل في إنشاء هذا العلم،ويؤكد فريق خامس أن العلامة العربي" **عبد الرحمن ابن خلدون** " الذي ظهر قبل هؤلاء جميعا بنحو خمسة قرون، يرجع إليه الفضل في إنشاء هذا العلم وإقامته على دعائم سليمة، وهناك من يرى أن إسهامات " **كارل ماركس** " هي السبب الحقيقي وراء قيام هذا العلم الجديد.

من الواضح أن موضوع نشأة علم الاجتماع يمثل مسرحا للصراع والنزاع بين الكتاب والمفكرين،كل منهم يحاول إرجاع الفضل في **نشأة هذا العلم إلى عالم معين**، أو مفكر بعينه دون إدراك للكيفية التي توصل بها المفكر إلى العلم الجديد.

ومن هذا المنطلق نكتفي في هذا الفصل **بعرض لإسهامات ثلاثة من هؤلاء المفكرين** هم :

أولا : ابن خلدون.

ثانيا : أوجست كونت.

ثالثا : كارل ماركس.

عبـد الرحمن ابـن خلدون

" 1332 م – 1406 م "

أولا : لقبه وكنيته :

هو أبو زيد ولى الدين عبد الرحمن محمد ابن خلدون،ولد في مدينة تونس،وتوفى بمصر، وينتسب إلى أسرة عربية يمنية بحضرموت،وقد تولى كثيرا من الأعمال السياسية،واتصل بسلاطين المغرب وأسبانيا،رفعته السياسة حتى وصل وزيرا وخفضته حينا حتى سجن،فسئم العمل السياسي،واعتزله سبع سنوات،قضى أربع سنوات منها في قلعة ابن سلامه، وفيها كتب مقدمته المشهورة في خمسة أشهر، ثم نقحها وبدأ بكتابة تاريخه،ثم رحل إلى القاهرة [1]. وتولى القضاء فيها وظل بها إلى أن مات

اشتهر **" ابن خلدون "** بمقدمته التي هي جزء من كتابه الذي ألفه في التاريخ وأسماه كتاب **"العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر "**[2]، وينقسم هذا المؤلف من مقدمة وثلاث كتب هي

1- المقدمة : في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه،وأسباب أخطاء المؤرخين، مرجعا أسباب هذه الأخطاء إلى أنهم لم يحاولوا دراسة المجتمعات وما يسودها من قوانين، ولذلك وضع لهم أسس دراسة المجتمعات، أو كما سماها **" علم العمران "** موجها النظر إلى ضرورة دراسة المجتمع وما به من وقائع " **ظواهر اجتماعية** " دراسة علمية تحليلية مع استخلاص ما تخضع له هذه الوقائع من قواعد وقوانين،ومشيرا إلى أن طبيعة **"علم العمران "**ليست إلا جزء من الطبيعة العامة، ثم انتقل بعد ذلك إلى دراسة اجتماعية للمجتمعات التي زارها أو قرأ عنها مستنبطا بعض القواعد والقوانين التي سجل بها سبقه على مفكرى الغرب بعدة قرون.

2- الكتاب الأول :في العمران وما يعرض له من العوارض الذاتية وما لذلك من العلل والأسباب.

([1]) على عبد الواحد وافى : ابن خلدون، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1955، ص 20.

([2]) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص ص 9 – 10.

3- **الكتاب الثاني** : أخبار العرب وأجيالهم ودولهم منذ بدء الخليقة حتى القرن الثامن الهجري " الرابع عشر الميلادي ".

4- **الكتاب الثالث** : في أخبار البربر ومن إليهم وأجيالهم ودولهم " ويطلق على المقدمة والكتاب الأول ما نسميه اليوم باسم " مقدمة ابن خلدون ".

ثانيا : أسباب نشأة علم العمران عند " ابن خلدون " :

لاحظ "**ابن خلدون** " أن **المؤرخين يقعون في أخطاء كثيرة** عند تسجيلهم للتاريخ نتيجة لأسباب متعددة لعل أهمها [1] :

1- **تعصب المؤرخ لمذهب معين أو لطائفة معينة من الحكام أو لدولة ما**، وهذا التعصب يقوده إلى تسجيل الوقائع التاريخية وفقا لهواه ونزعة ميوله الشخصية، وهذا يتنافى مع الحق والعدل.

2- أن كثيرا من المؤرخين **لا يحكمون العقل والمنطق** فيما يصل إليهم أو فيما يسجلونه من أخبار.

3- **عدم قياس الغائب على الشاهد**، بمعنى أن الحوادث الإنسانية تتشابه، فما يكون منها قد حدث في الماضي أو في مجتمع آخر، قد يحدث في الحاضر أو يتكرر في مجتمع ثان، لهذا فإن من واجب المؤرخين أن يقيسوا الأخبار التي يسمعونها على الأحداث التي يشاهدونها، فيتجنبون الوقوع في الخطأ.

([1]) مصطفى الخشاب : مرجع سابق، ص ص 13 – 14.

4- **الجهل بالقوانين والنواميس الطبيعية** التي يسير عليها الكون، لأن علمهم بها يعصمهم من الوقوع في كثير من الأخطاء.

5- **الجهل بالقوانين الاجتماعية** أو المبادئ التي يسير عليها العمران البشرى،فالعلاقات الإنسانية تسير وفق قواعد محددة وواضحة وليست بطريقة عشوائية.

وابن خلدون لا يلتمس عذرا للمؤرخين الذين يقعون في الأخطاء الأربعة الأولى،لأن من واجبهم أن يكونوا على علم بها،ولكنه يلتمس لهم العذر إذا وقعوا في الخطأ الخامس، لأنه ميدان علم جديد عليهم، ولم يكتشفه عالم من قبل.

ولذا فبعد أن انتهى "**ابن خلدون** "من الكشف عن أسباب الخطأ في تسجيل التاريخ،**حرص على أن يرسم الطريق أمام الباحثين والمؤرخين لتجنب هذه الأسباب**، وذلك على النحو التالي [1]:

1- أن **يجرد المؤرخ** نفسه من الهوى والتشيع أو التقرب وعوامل الانحراف عن الحق،وأن يقدم على بحوث التاريخ بدون رأى مسبق.

2- **الإلمام بالعلوم الطبيعية وقوانينها**، واستبعاد كل ما يتنافى معها، وأنه لا عذر للمؤرخين في ذلك، لأن هذه العلوم قد وصلت في عهد ابن خلدون إلى درجة من النضج وكشف علماؤها طائفة كبيرة من القوانين التي تخضع لها ظواهر الطبيعة.

3- **الإلمام القوانين التي تخضع لها ظواهر الاجتماع الإنساني**،طالما أنها **لا تسير حسب** الأهواء والمصادفات،وإنما تحكمها قوانين ثابتة مطردة شأنها شأن الظواهر الطبيعية.

ولذلك يرى " **ابن خلدون** " أن ظاهرات الاجتماع لم تدرس من قبله دراسة

([1]) على عبد الواحد وافى : مرجع سابق، ص 111.

وضعية، ترمى إلى بيان طبيعتها والكشف عما تخضع له من قوانين، وإنما درست لأغراض أخرى كمجرد وصفها أو بيان ما ينبغي أن تكون عليه أو بيان الوسائل المؤدية إلى إصلاحها، ولا يمكن الكشف عن هذه القوانين إلا بدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وصفية ترمى إلى توضيح طبيعتها، وبيان العلاقات التي تربطها بعضها ببعض وتربطها بغيرها وما ينجم عن هذه العلاقات من نتائج في نشأتها وتطورها واختلافها باختلاف المجتمعات والعصور.

ومن هنا اضطلع " **ابن خلدون** " بمهمة إنشاء هذا العلم الجديد، وقام بالكشف عن القوانين التي تخضع لها ظواهر الاجتماع الإنساني، وتألف عن ذلك علم جديد هو " **علم العمران أو الاجتماع الإنساني** ".

ثالثا : موضوع علم العمران :

حدد " **ابن خلدون** " موضوع علم العمران في دراسة الاجتماع الإنساني وظواهره " **واقعات العمران البشري** "، وإن لم يهتم بتعريف الظاهرة الاجتماعية، وإنما اكتفى بأن ضرب أمثلة لها تدل على أنه كان يعرف طبيعتها وخصائصها، وقد قسم "ابن خلدون " موضوع علم العمران إلى قسمين [1]:

الأول : يتعلق ببنية المجتمع أو المورفولوجيا، وما يتصل بالبدو والحضر وأصول المدنيات القديمة، وتوزيع أفراد الإنسانية على المساحة التي نشغلها، والنظم التي تسير عليها المجتمعات في هجرة أفرادها وفى كثافتهم وتخلخلهم.

الثاني : وهو دراسة النظم العمرانية التي تختلف باختلاف النشاط العمراني إلى ظواهر سياسية واقتصادية وتربوية وعائلية وأخلاقية وجمالية ودينية ولغوية.

([1]) مصطفى الخشاب : مرجع سابق، ص ص 134 – 135.

وهذا يدل على أن " ابن خلدون " استوعب معظم فروع علم الاجتماع وعالج أهم مجالاته.

رابعا : أغراض علم العمران :

حصر **"ابن خلدون "** أغراض وأهداف علم العمران في اثنين هما [1]:

الأول : الأغراض المباشرة : وتتمثل في الوقوف على طبيعة الظواهر الاجتماعية وما يحكمها من قوانين، وذلك شأن جميع العلوم، حيث ينصرف علم العمران إلى الكشف عن طبيعة الظواهر الاجتماعية ووظائفها والقوانين التي تخضع لها.

الثاني : الأغراض غير المباشرة : تتعلق بعصمة المؤرخين من الوقوع في الأخطاء،ومن قبول الأخبار التي تتعارض **مع ما يحكم طبيعة العمران من قوانين**، حيث يكون بإمكان المؤرخين الانتفاع بحقائق الاجتماع وقوانينه في تصحيح حقائق التاريخ وتعليل حوادثه.

خامسا : منهج البحث في علم العمران :

اعتمد **"ابن خلدون"** في بحوثه على ملاحظة ظواهر الاجتماع في الشعوب التي أتيح له الاحتكاك بها والحياة بين أهلها،وعلى **تعقب هذه الظواهر في تاريخ** هذه الشعوب نفسها في العصور السابقة لعصره،**وتعقب أشباهها ونظائرها في تاريخ** شعوب أخرى لم يتح له الاحتكاك بها ولا الحياة بين أهلها والموازنة بين هذه الظواهر جميعا،والتأمل في مختلف شئونها **للوقوف على طبائعها وعناصرها الذاتية** وصفاتها العرضية،وما تؤديه من وظائف في حياة الأفراد والجماعات، **والعلاقات** التي تربطها بعضها ببعض،والعلاقات التي **تربطها بما عداها من**

([1]) على عبد الواحد وافى : مرجع سابق، ص 113.

الظواهر الكونية،وعوامل تطورها واختلافها باختلاف الأمم والعصور،ثم الانتهاء من هذه الأمور جميعا إلى استخلاص ما تخضع له هذه الظواهر في مختلف شئونها من قوانين.

ومن هنا يمكن القول بأن **منهج البحث** عند **عبد الرحمن ابن خلدون** قائم على [1] **"الملاحظة والتجربة الشخصية، المنطق العلمي، استقراء الحوادث،الاعتماد على منطق التحليل التاريخي،المقارنة والتحليل "**.

سادسا : نتائج دراسته في علم العمران : وتتمثل فيما يلي :

1- تمثل **الحياة الاجتماعية** وكل ما يعرض فيها من حضارة مادية وعقلية في نظر **" ابن خلدون " موضوع علم العمران**، ولقد أدى به إلى بيان أعمال الناس وكيفية تحصيلهم لأقواتهم وسبب تنازعهم وإنشائهم لجماعات تخضع لأحكام وعادات وقوانين متباينة، كما أنه حاول أن يحلل الضرورة الاجتماعية ومظاهر تطورها من حياة البدو إلى حياة التحضر [2].

2- أن المجتمع الإنساني أمر طبيعي وضروري،فالإنسان مدني بطبعه، بمعنى أنه لا يستطيع أن يعيش إلا في مجتمع، وتنعكس الضرورة الاجتماعية في هذا من خلال **حاجة الأفراد إلى التعاون لسد الاحتياجات** الاقتصادية والدفاعية [3].

([1]) نفس المرجع السابق : ص 114.

([2]) أحمد الخشاب : التفكير الاجتماعي " دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية "، دار المعارف، القاهرة، 1970، ص 198.

([3]) على عبد الرازق جلبي : مرجع سابق، ص 59.

3- **للسلطة أهميتها في الحفاظ على المجتمع** وبقائه واستمراره، ومتى تحققت الضرورة الاجتماعية عند الناس لإعانة الأفراد في سبيل إتمام حكمة الله في بقاء الجنس البشرى،وتحقق لهم ضرورة قيام السلطة في المجتمع **حتى تنظم علاقاتهم** تنظيما يكفل استمرار بقائه ويتجسد قيام السلطة لديه في قيام الملك [1].

4- يعتبر التطور خاصية هامة وأساسية من خواص المجتمع الإنساني، حيث ترتب على التاريخ الإسلامي والشعوب الشرقية، والوقوف على أسباب نشأتها وازدهارها ثم اضمحلالها قيام دولة على أنقاض أخرى، أن استخلص ابن خلدون قانونا أساسيا يحكم حركة المجتمعات الإنسانية وتطورها هو **" قانون الأطوار الثلاثة للمجتمع الإنسانيي"** [2] مؤداه **" أن كل مجتمع إنساني لابد أن يسير في طريق طبيعي، يبدأ بطور النشأة والتكوين، ثم طور النضج والاكتمال، وأخيرا طور الهرم والشيخوخة، حيث يقوم على أنقاضه مجتمع آخر يسير في المراحل نفسها التي سار فيها المجتمع السابق "**، ويختلف هذا القانون في شدته ودرجته باختلاف الإنسانية، فمنها ما يبقى مدة طويلة في طور النضج ومنها ما يقاوم الشيخوخة ومنها ما يموت يافعا.

5- تتمثل الفروق بين المجتمع القبلي والمجتمع المتحضر،في **أن المجتمع القبلي** يستند إلى العصبية،وأن العصبية والفضيلة **والدعوة الدينية تعتبر عوامل ديناميكية** في تطوره، وأن الانفراد بالمجد والسلطان والركون إلى السكون والدعة والانتفاع بثمرات الحضارة،**تعتبر** من دعائم المجتمع المتحضر،وأنه يمكن أن ينفذ الفساد إلى هذا المجتمع من خلال الناحية الاقتصادية والقيم الروحية،

([1])أحمد الخشاب : مرجع سابق، ص 200.

([2]) على عبد الرازق جلبي : مرجع سابق، ص 60.

وهنا يكون مآل التقدم الاجتماعي المصحوب بتقدم ملحوظ في وسائل المعيشة والحياة الاجتماعية إلى النكوص، ذلك لأن الحضارة تحدث آثار سيئة في الجسم والعقل وفى أخلاق الناس لأنها تؤدى إلى الترف[1]، وهذا يؤدى بدوره إلى الخمول وضعف الوعي القومي.

سابعا : نقد علم العمران :

في كتابه "دراسة التاريخ " يقول " **توينبى** " **عن** " **ابن خلدون** "أنه المؤرخ والفيلسوف الاجتماعي العظيم، الذي أنتج **أعظم كتاب من نوعه** ألفه عقل إنساني في أي زمان أو أي مكان، ومع ذلك نجد **أن هناك بعض الأمور** التي وجهت إلى " **ابن خلدون** " منها :

1- ادعى كثير من **المستشرقين** أن فكرة " **ابن خلدون** " عن **المجتمع لم تكن واضحة كل الوضوح**، ووصفوه بأنه من **أنصار المدرسة الحيوية**، وأنه اعتمد في دراسته لظواهر المجتمع على دراسة الفرد، وأنه أرجع في كثير من المناسبات العوامل المؤثرة في ظواهر الاجتماع إلى عوامل بيولوجية[2].

2- هام ابن خلدون **بالسلطة السياسية**، بل ودعمها فكرا وعلما، لأنه نظر إلى السلطة السياسية نظرته إلى عامل أساسي وهام في تطور المجتمع وانتقاله من حالة إلى أخرى[3].

3- يسير تطور المجتمع في قوانين طبيعية ثابتة لا تتغير هي أشبه بقوانين علم الحياة التي تفسر بقاء واستمرار الكائن الحيوي والعضوي، ويدلل على أن قانون الحركة والتطور عند "**ابن خلدون** "شبيه **بقوانين الكائنات الحية في العالم الطبيعي**، الأمر الذي جعل نظريته تأخذ شكلا

([1]) نفس المرجع السابق : ص 61.

([2]) غريب سيد أحمد وآخرون : المدخل في علم الاجتماع , دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 17.

([3]) على عبد الرازق جلبي : مرجع سابق، ص 61.

حيويا **بيولوجيا يقارن فيه المجتمع وحياته** بالجسم الحي والكائن وحياته، ذلك الكائن الذي لا يدوم نموه وارتقائه،وإنما لابد له من أن يضعف وينحل ثم ينتهي بالموت قطعا، والمجتمع البشرى لديه يتبع نفس **هذا الاتجاه الحركي**،فهو يولد كالطفل ثم يشب وينمو ويقوى ويترعرع ثم يضمحل،وأن هذا التطور أمر طبيعي لابد من حدوثه **ولا سبيل** إلى منعه، وأنه يتحرك في نظام حتمي يجعل من دورته قانون لا مرد لحركته [1].

4- يعاب على " **ابن خلدون** " أنه لم يحسن استغلال قواعده المنهجية، ولم يسر في تطبيقها للنهاية، فعلى الرغم من أنه قد وصل إلى طائفة غير يسيرة من القوانين الاجتماعية، غير أن معظم ما انتهى إليه لا يكاد يصدق إلا على الأمم التي لاحظها، وهى شعوب البربر والعرب، فالخطأ الذي وقع فيه **ابن خلدون** يرجع إلى نقص كبير في استقراء الظواهر، فهو لم يستقرأ الظواهر إلا عند أمم معينة وفى عصور خاصة، وانتهى من هذا الاستقراء الناقص إلى أفكار وقوانين ظن أنها تصدق في كل مجتمع وفى كل زمان [2].

5- حقيقة أن "**ابن خلدون** " نادى **بضرورة إنشاء علم جديد**، وأبرز بعض ملامح المنهج العلمي وأسس البحث في هذا العلم،إلا أن انتمائه الأسرى والطبقي وما أحاط به من ظروف جعلته قريبا من السلطة السياسية فكرا وممارسة،الأمر الذي كان من شأنه أن يبعد علم الاجتماع عن أداء وظيفته الثورية في المجتمع،وكذلك ميله نحو المحافظة على السلطة والظروف والأوضاع السائدة [3].

وعلى الرغم من ذلك....

يعد " ابن خلدون " أول عالم يقرر في صراحة ووضوح نشأة هذا العلم الجديد،وأنه المنشئ الأول لهذا العلم الجديد،لأنه أول من استكمل الخصائص المنطقية التي يجب توفرها

([1]) عبد العزيز عزت : تطور المجتمع البشرى عند ابن خلدون، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1962، ص ص 41 – 43.

([2]) مصطفى الخشاب : مرجع سابق، ص ص 154 – 155.

([3]) ريب سيد أحمد وأخرون : المدخل في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص 16 – 17.

في كل علم من حيث " الموضوع،المنهج، الأغراض التي يرمى إليها "،وقد كان هو أول من عرض لدراسة **هذا الموضوع بهذه الطريقة**، وقد اعترف بذلك بعض المنصفين من الغربيين.

أوجست كونت

" 1798 م – 1858 م"

أولا : لقبه وكنيته :

ولد " **أوجست كونت** " بمدينة **مونبلية** بفرنسا عام 1798 م لوالدين كاثوليكيين،وفى عام 1814 م التحق بمدرسة الفنون التطبيقية بباريس،وفى عام 1816 م تزعم حركة عصيان قام بها الطلاب،وكان من نتيجتها أن طرد وبقية زملائه في نفس السنة الدراسية،وفى عام 1817 م أصبح سكرتيرا **لسان سيمون** الكاتب الاشتراكي الذي أثر في **كونت** إلى حد بعيد وأخذ عنه الدعوة إلى **علم اجتماع عام يدرس المجتمع** بالرغم من **الاختلافات** الفكرية بينهما، وفى عام 1826م بدأ كونت في إلقاء **سلسلة من المحاضرات العامة** في **الفلسفة الوضعية**،واضطر إلى الانقطاع عنها بسبب مرضه العقلي،وفى عام 1827 م حاول أن ينتحر غرقا في نهر السين، ثم عاد في عام 1829 م في إلقاء سلسلة من المحاضرات التي نشرها في ستة أجزاء بعنوان " **محاضرات في الفلسفة الوضعية** "، وفيها يبسط نظريته في المعرفة وفى العلوم، ويضع أسس العلم الجديد الذي أسماه في بادئ الأمر " **sociology**" [1]. " **الفيزياء الاجتماعية** "،ثم أسماه بعد ذلك " **علم الاجتماع**

ثانيا : أسباب نشأة علم الاجتماع :

تعثر علم الاجتماع بعد " **ابن خلدون** "،وعادت معالجة علم الاجتماع لا كعلم مستقل بذاته،وإنما مصطبغا بالصبغة الفلسفية في أغلب الأحوال،وظل الحال هكذا حتى جاء "

([1]) محمد على محمد : تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 81.

كونت "في القرن التاسع عشر،وعلى يديه عاد المنهج العلمي في علم الاجتماع إلى الظهور،وتكاد تجمع الكتابات التي اهتمت بالتأريخ

لعلم الاجتماع،على أن " **كونت** " هو الذي أوجد هذا العلم وأعطاه الاسم الذي اشتهر به منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، فقد شهد **كونت** الآثار المباشرة التي ترتبت على الثورة الفرنسية،وروعته النتائج الهدامة للثورة،وخاصة فيما يتعلق منها بالتفكك الاجتماعي، والفوضى واضطراب النظام الأخلاقي، وحالة الفقر المادي والثقافي الذي كانت فيه كثير من الجماعات الاجتماعية [1].

لقد كانت رغبة " **كونت** " في **إصلاح المجتمع الفرنسي** دافعا دعاه إلى إنشاء علم الاجتماع، فقد **لاحظ الفوضى تضرب أطنابها في ربوع مجتمعه**، ولما حاول أن يتعرف على أسباب تلك الفوضى وجدها في **الفوضى الفكرية**، فالفكر عنده أساس كل إصلاح أو فساد في المجتمع، ورأى أن من أسباب تلك الفوضى **أن الباحثين يسلكون منهجين مختلفين في تفسيرهم لكل من الظواهر الاجتماعية والطبيعية**، فهم يسلكون منهجا علميا وضعيا للتعرف على حقائق الطبيعة والكشف عن قوانينها وعلاقاتها، بينما **لا يسلكون المنهج نفسه في الظواهر الاجتماعية** [2].

([1]) السيد محمد بدوي : مبادئ علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1971، ص 109.

([2]) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 13.

ويرى "**كونت** "أنه لا فائدة من علاج الفكر الفاسد إلا إذا **خضعت الظواهر الاجتماعية للمنهج العلمي المتبع في الظواهر الطبيعية**،وقال **كونت** أنه هو الذي سينشئ علم الاجتماع ليؤدى هذا الغرض،كما يؤكد أنه لكي يمكن فهم الناس لظواهر المجتمع على أساس المنهج الوضعي، يجب أن **يتوفر شرطان**[1] :

الأول : أن تخضع الظواهر الاجتماعية لقوانين تسير عليها ولا تخضع للأهواء والمصادفات، وذلك لأن فهم الظواهر الاجتماعية بطريقة وضعية هو عبارة عن القوانين التي تحكمها.

الثاني : أن يستطيع الأفراد التعرف على هذه القوانين لكي يفهموا الظواهر وفق ما ترسمه قوانينها من حدود وأوضاع.

ويرى "**كونت** " أن **الشرط الأول** متوافر في الظواهر الاجتماعية،لأنها جزء من الطبيعة الكلية،وجميع نواحي هذه الطبيعة قد خضعت لقوانين ثابتة أمكن الوصول إليها، أما **الشرط الثاني** فلا يمكن توافره إلا إذا كشف الباحثون عن هذه القوانين، ولا يمكن الكشف عنها إلا إذا قام علم جديد وظيفته " **دراسة ظواهر الاجتماع دراسة علمية وضعية** "،وبقيام العلم الجديد يتم القضاء على الفوضى الفكرية، ومن ثم يتم الإصلاح المنشود.

ثالثا : موضوع علم الاجتماع :

([1]) على عبد الواحد وافى : مرجع سابق، ص ص 132 – 134.

أدرك "**كونت**"الحاجة إلى وجود علم جديد **يختص بدراسة المجتمع وشئونه**،فكتب يقول " لدينا الآن فيزياء فلكية،فيزياء أرضية،آلية، ولكننا في حاجة إلى فيزياء أخرى، هي الفيزياء الاجتماعية حتى نستطيع أن نستكمل نسقنا المعرفي بالطبيعة "، بعد أن بدأ العالم البلجيكي " **كتيليه** " في إجراء دراسات إحصائية عن المجتمع، وأطلق على هذه المحاولات اسم " **الفيزياء الاجتماعية** "[1]، وحدد " **كونت** " موضوع هذا العلم بدراسة المجتمع الإنساني والظواهر الاجتماعية، والتي يجب على أية حال أن تدرس بذلك المنهج العلمي الذي تدرس به الظواهر الفلكية والطبيعية، باعتبار أن هذه الظواهر تخضع في مجملها لقوانين ثابتة.

ويذهب" **كونت** " إلى أن هذا العلم الجديد رغم حداثة تكوينه ونشأته يتزعم العلوم الوضعية الأخرى وأصبح في قمتها،لأن موضوعه أكثر الموضوعات تركيبا وتعقيدا،وأن العلوم الوضعية ما هي إلا مقدمات تمهد له وتفسح الطريق لبحوثه ،وذلك لأن المجتمع كثير التركيب والتعقيد،وكذلك الظواهر الاجتماعية تتفاعل عناصرها وتتداخل.

والواقع أن " **كونت** " لم يحاول تعريف موضوع علم الاجتماع أو ظواهره أو حتى يبين خصائصها،وإنما اكتفى بأن يقرر أن **موضوع علم الاجتماع شامل لكل العلوم الإنسانية عدا موضوعات العلوم الطبيعية والرياضية**، وقد قسم كونت موضوعات علم الاجتماع إلى قسمين هما [2]:

الأول : **الديناميك الاجتماعي Social Dynamic**، ويهتم بدراسة الاجتماع الإنساني من حيث **تطوره وتغيره** من حال إلى حال،وتهتم الاستاتيكا

([1]) شعبان الطاهر الأسود : مبادئ علم الاجتماع، منشورات جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 2004، ص 51.

([2]) قبارى محمد إسماعيل : أصول علم الاجتماع ومصادره، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص ص 67 – 69.

بدراسة ومعرفة الشروط الهامة والضرورية للوجود الاجتماعي، وهى تقوم على فكرة الثبات والاستقرار والتضامن والنظام، إلى جانب الاعتماد المتبادل **بين أجزاء** النسق المختلفة، والمجتمع في العادة يتكون من مجموعة من النظم والقواعد سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أو دينية، التي هي بطبيعة الحال مترابطة ومنسقة، إلى جانب أنها متضامنة على أنها تثبت وتستقر خلال فترة **معينة من تاريخها**، وعلى اعتبار أن " **كونت** "قد نادى بالديانة الوضعية التي **تحل مشاكل المجتمع** الإنساني، لذا **يعد الدين** مصدرا رئيسيا للثبات الاجتماعي والوحدة والتضامن، هذا واعتبر "**كونت** " **الأسرة** هي الوحدة الأساسية للتحليل الاجتماعي، كما أنه ميز بين **الدولة والمجتمع والحكومة والأمة**، والدولة في اعتقاده هي كيان مصطنع إلى حد ما، ولكنها كما يؤكد من ناحية أخرى هي نظام طبيعي، لأن أي مجتمع لا يمكن له البقاء دونها، وأن التضامن الاجتماعي يتحقق بإصلاح نظام التربية والتعليم والأسرة والنظام السياسي [1]، كما أنه أشار إلى أن النظم الاجتماعية والسياسية لأي مجتمع تستمد في الأصل من عاداته وتقاليده والنسق الفكري السائد فيه، الأمر الذي يجعل **تحقيق نوع من الوحدة في العقائد والطموحات** من أول الشروط لتحقيق الوجود الاجتماعي.

الثاني : الإستاتيك الاجتماعي Social Static، ويهتم بدراسة المجتمعات الإنسانية في حالة **استقرارها**، وباعتبارها ثابتة في فترة معينة من تاريخها، وتتطلب الديناميكا دراسة الحركات والتغيرات **التي تطرأ على** المجتمع، كما يؤكد على أن الديناميكا نوع من الدراسات التي يجب أن تكون إمبيريقية، فالديناميكا معنية بالدرجة الأولى **بالتطور** الذي يصيب العلاقة بين الأنظمة الأساسية في مختلف المجتمعات، فهي تبدأ بدراسة النمو في حد ذاته [2].

([1]) شعبان الطاهر الأسود : مرجع سابق، ص 52.

([2]) محمد على محمد : مرجع سابق، ص 93.

والشعبة الأولى "**الديناميكا**" في نظر "كونت "لها أهميتها أكثر مما للثانية "**الاستاتيكا**"، وذلك لأن الاستاتيك يعتمد كثيرا على النظريات الديناميكية، ولا يمكن الوصول إلى القوانين الاستاتيكية إلا بعد كشف القوانين الديناميكية في المجتمع.

رابعا : أغراض علم الاجتماع :

حدد "**كونت**" الأغراض التي يسعى إليها علم الاجتماع في اثنين هما :

الأول : أغراض مباشرة : وترمى إلى الكشف عن طبيعة الظواهر الاجتماعية والقوانين التي تخضع لها في استقرارها وتطورها.

الثاني : أغراض غير مباشرة : يرى كونت أن هذه الدراسة في نهاية الأمر تعتبر وسيلة للإصلاح الاجتماعي عن طريق إصلاح الفكر ثم إصلاح الأخلاق [1].

خامسا : منهج البحث في علم الاجتماع :

تتكون قواعد المنهج عند "**كونت**" [2] من " الملاحظة والتجربة والمقارنة والمنهج التاريخ " كما يلي :

1- الملاحظة : لا تقتصر الملاحظة الاجتماعية على الإدراك المباشر للظاهرة أو الوصف المباشر للحوادث،وإنما تتطلب الملاحظة النظر إلى الحقائق الاجتماعية على أنها موضوعات منعزلة عنا وخارجة عن ذاتنا ومنفصلة عن شعورنا الفردي حتى نستطيع التوصل إلى نتائج أقرب إلى حقائق الأمور.

([1]) على عبد الواحد وافى : مرجع سابق، ص ص 136 – 137.

([2]) على عبد الرازق جلبي : مرجع سابق، ص ص 67 – 69.

2- **التجربة الاجتماعية** :التي تقوم بمقارنة ظاهرتين متشابهتين في كل شيء،ومختلفين في حالة واحدة،ووجود مثل هذه الحالة إنما هو بمثابة تجربة لأننا نستطيع أن نستنتج بسهولة أثر هذا العامل الذي كان سببا في اختلاف الظاهرتين

،وإن كانت الطبيعة لا تمدنا بتجارب مباشرة من هذا النوع،فإنها تمدنا بتجارب غير مباشرة،تلك التي توجد في الحالات المرضية التي تصيب المجتمع.

3- **المقارنة الاجتماعية** : وتقوم على مقارنة المجتمعات الإنسانية بعضها ببعض للوقوف على أوجه الشبه والتباين بينهما، أو تتم المقارنة بين الطبقات أو الهيئات في نطاق شعب واحد أو مجتمع محدود للوقوف على حالتها الاجتماعية

ومستوى معيشتها ومعاييرها ولهجاتها،أو قد نقارن جميع المجتمعات في عصر ما بالمجتمعات الإنسانية نفسها في عصر آخر لتحديد مبلغ التقدم الذي تخطوه الإنسانية في كل طور من أطوار ارتقائها.

4- **المنهج التاريخ** : ويسميه **"كونت " بالمنهج السامي**،ويقصد به المنهج الذي يكشف عن القوانين الأساسية التي تحكم التطور الاجتماعي للجنس البشرى، وأقام منهجه هذا على أساس قانونه الشهير **" قانون الحالات الثلاث "** الذي ادعى أنه استخلصه من دراسة تاريخ الإنسانية دراسة علمية.

سادسا : نتائج دراسته في علم الاجتماع :

انتهى"**كونت** " من دراساته في علم الاجتماع إلى قانون " **الأحوال الثلاثة،**

وقانون التقدم، وقانون التضامن الاجتماعي "،إذ يقع القانونان الأولان تحت القسم الأول من أقسام علم الاجتماع وهو الديناميك الاجتماعي، ويقع القانون الأخير تحت قسم "

الاستاتيك الاجتماعي "،كما يلي :

1- في قانونه **"الأحوال الثلاثة"**،يرى كونت أن التفكير الإنساني يمر في كل فرع من فروع المعرفة من مرحلة التفكير اللاهوتي إلى مرحلة التفكير الفلسفي ثم إلى مرحلة التفكير الوضعي[1].

ويستدل " **كونت** " على صحة قانونه هذا بالرجوع إلى تاريخ العلوم وتاريخ الإنسانية، ويشبه المراحل التي مر بها التفكير الإنساني بالمراحل التي يمر بها الفرد في نشأته ونموه،**فالمرحلة اللاهوتية** تشبه مرحلة **الطفولة**،**والميتافيزيقا** تشبه مرحلة **الشباب والمراهقة**، والمرحلة **الوضعية** تشبه مرحلة **الرجولة والاكتمال** التي يصل إليها الفرد.

2- **قانون التقدم** :يرى **"كونت"** أن التقدم سيرا **اجتماعيا نحو هدف معين لا** يمكن الوصول إليه إلا بعد المرور بأدوار ضرورية محددة،وعادة **ما يكون انتقال** الإنسانية من مرحلة إلى أخرى مصحوبا بتقديم **أو تحسين يبدو في مظهرين**، تقدم في حالتنا الاجتماعية، وتقدم في طبيعتنا الإنسانية [2].

3- **قانون التضامن الاجتماعي:** يرى"**كونت**" أن مظاهر **الحياة الاجتماعية** يتضامن بعضها مع بعض، وتسير أعمال كل منها منسجمة مع أعمال ما عداها،وتتضافر جميعها على حفظ المجتمع وصيانة حياته،فهي تشبه أجهزة الجسم الحي،إذ يختص كل منها بوظيفة تختلف عن وظيفة ما عداه، ولكي تنسجم **هذه الوظائف كلها بعضها مع بعض وتتضافر على حفظ الكائن**

([1]) مصطفى الخشاب : مرجع سابق، ص ص 220 – 221.

([2]) على عبد الرازق جلبي : مرجع سابق، ص 143.

وصيانة حياته [1].

سابعا : نقد علم الاجتماع عند كونت :

على الرغم من أن "**أوجست كونت** " هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع، فهو الذي أوجد هذا العلم وأعطاه الاسم الذي اشتهر به، إلا أن هناك عدة انتقادات وجهت إليه لعل أهمها [2]:

1- كانت أسباب نشأة علم الاجتماع كما تصورها "**كونت** " أسبابا خيالية، جاءت محصلة لتفكيره الخاص ولا تمت للواقع بصلة،إذا لم يكن جميع الناس في عهده يفهمون ظواهر الطبيعة فهما وضعيا،لأن هذا النوع من الفهم كان مقصورا على المستنيرين من الناس الذين لديهم فرصة دراسة مسائل العلوم، كما أنه ليس صحيحا أن جميع الناس في عهده كانوا يفهمون ظواهر الاجتماع فهما غير

وضعي، وإنما كانت هذه الظواهر موضوعا للدراسة العلمية،وتوصل الباحثون بصددها إلى عدد من القوانين العلمية.

([1]) على عبد الواحد وافى : مرجع سابق، ص 143.

([2]) لمزيد من التفصيل انظر :

على عبد الرازق جلبي : مرجع سابق، ص 73.

محمود عوده وآخرون : نشأة علم الاجتماع، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة، في دراسات في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة،1975، ص 59.

2- بالرغم من أن قواعده المنهجية كان لها قيمتها العلمية، إلا أنه لم يلتزم بها في دراسة موضوعات العلم،وانحرف عنها انحرافا ظاهرا أدى به إلى قوانين لها طابع فلسفي بدلا من أن يصل إلى قوانين مستخلصة من طبيعة الأشياء.

3- تصور " **كونت** " أن الإنسانية كل لا يتجزأ، وطبق عليه قانون " **الأحوال الثلاثة** " مع أن هناك مجتمعات جزئية مختلفة،وأن هذه المجتمعات لا تسير على وتيرة واحدة في فهم الأشياء وفى إدراك الظواهر وفى تطور هذا الإدراك، وقد تختلف المراحل التي يمر بها مجتمع عن المراحل التي يمر بها مجتمع آخر.

4- أن تطور شئون المجتمع لا ينجم عن تطور التفكير فقط، وإنما ينجم عن عوامل كثيرة تتفاعل آثارها وتتحد نتائجها،وليس تطور التفكير ذاته،إلا مظهرا من مظاهر تطور المجتمع.

5- أن التسليم بأن مظاهر الحياة الاجتماعية تتضامن بعضها مع بعض، لا يستقيم مع ما نشاهده في كل مجتمع من قيام تيارات نقدية واتجاهات ترمى إلى تقويض النظم الموجودة والنظريات المتناقضة.

6- أنشأ "**كونت** "علم الاجتماع **بهدف إصلاح المجتمع،ورأى أن التفكير الوضعي** هو وحده القادر على إعادة تنظيم المجتمع من خلال السياسة الوضعية، وهذا يعنى أن علم الاجتماع على هذا النحو يميل إلى **المحافظة ويقبل المجتمع الصناعي** " البرجوازي " بوصفه نهاية المطاف في التقدم الاجتماعي ويقف موقفا إيجابيا من نظمه الاجتماعية "**الأسرة،الطبقات** "،ويجعل من مهمته الأساسية الترميم والإصلاح لا الرفض والتغيير الجذري.

وبعد موت " **أوجست كونت** " انحرفت الدراسة في علم الاجتماع عن الحدود التي رسمها للعلم الجديد، فبعض الباحثين ألحقه بعلم الجغرافيا كما فعل " **راتزل** "،والبعض الآخر ألحقه بعلم الحياة كما فعل" **هربرت سبنسر** "، وبعضهم كان يدرسه داخل نطاق علم النفس، وقد جنت هذه الاتجاهات على استقلالية علم الاجتماع، وكادت تفقده شخصيته المتميزة.

كارل ماركس

"1818 م – 1883 م

أولا : لقبه وكنيته :

ولد " **كارل ماركس** "في مدينة "**تريف** "بألمانيا عام 1818 م، وعندما تخرج من بالمدرسة الثانوية التحق بالجامعة في"**بون** " ثم في "**برلين** "،وكانت لديه الرغبة في أن يعمل أستاذا جامعيا،لكنه بعد أن قيم الأحداث السياسية في تلك الفترة عدل عن الفكرة، وبعد أن حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة عمل بالصحافة،ونشر العديد من المقالات **السياسية والاقتصادية التي يطغى عليها** الأسلوب الراديكالي الثوري،والتي كان يدعو من **خلالها إلى التغيير والثورة وقلب** نظام الحكم في ألمانيا بالقوة، ونقل السلطة من الملك للشعب،الأمر الذي دفع الحكومة الألمانية إلى طرده من البلاد ونفيه إلى فرنسا ثم إلى بلجيكا، ولكن سرعان ما تم طرده لتمسكه بأفكاره الثورية،وأخيرا استقر به الحال في إنجلترا منذ عام 1851 م إلى أن توفى بها عام 1883 م [1].

وهناك ظروف **أسهمت** في تشكيل نسق أفكاره،حيث عاش أوضاعا اجتماعية واقتصادية متقلبة حافلة بالثورات،وعاش بين أكثر من مدينة أوربية،الأمر الذي وسع من مسرح ملاحظاته، فقد تأثر كمعاصريه بالأوضاع الاقتصادية والفكرية السائدة،إلا أنه تميز عن معاصريه بأنه تحرر منها،كما أن تطوره الفكري سار جنبا إلى جنب مع تطوره السياسي الذي **قاده من الديموقراطية الثورية إلى الاشتراكية**، فهو من الناحية الفكرية قد تأثر **بالفلسفة الألمانية** بصفة عامة، وبفلسفة " **هيجل** " **و** " **فيورباخ** " بصفة خاصة،وعندما

([1]) غريب سيد أحمد وآخرون : المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، 17.

انتقل إلى باريس اهتم بالأفكار الاشتراكية التي تركها "**سان سيمون،برودن** "،ثم بذل جهدا كبيرا في دراسة الاقتصاد السياسي،وخاصة كتابات "ريكاردو،أدم سميث " [1].

يرى البعض أن " **ماركس** " جعل حياته أسير الفلسفة الهيجلية، وأن إضافاته لا تخرج عن كونها مجرد حشو لهذه الفلسفة **الواسعة في التاريخ بمضمون** من الوقائع الملموسة، والواقع أن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن " ماركس " قد ترعرع في مناخ الفلسفة الهيجيلية،واتضح ذلك بجلاء في استخدامه لمصطلحاتها الفرنسية وبخاصة في كتاباته المبكرة،**كما أنه لم يبخل إطلاقا عن احترامه** لجوانب معينة في فلسفة أستاذه ومذهبه الفكري، لكن نظريته الخاصة نبعت من منابع فكرية أخرى،بجانب **الفلسفة الهيجيلية** من ناحية، كما تأسست من خلال الدراسة الاجتماعية الواقعية لحياة الطبقة العاملة من ناحية أخرى، وبالتالي يمكن اعتبار الفكر الماركسي هو الوريث الشرعي لعصر التنوير باتجاهاته النقدية والسلبية [2].

لقد استخدم " **ماركس** " الديالكتيك الهيجيلى بعد أن عدله وطوعه لخدمة قضاياه الأساسية، فالعقل عند " **هيجل** " يحتوى العالم كله، فهو قوة خالدة تعبر عن ذاتها في كل جوانب الحقيقة الواقعية،ولكن **ماركس** في عام 1844م كتب نقدا مطولا **للمنهج الهيجلى**، أثنى فيه على مفهومات " **هيجل** " التي قدمها في مؤلفه " **فينومينولوجيا الروح** "،وهى المفهومات الخاصة بأصل الإنسان وتطوره،الذي أكد فيه على أهمية العمل

([1]) محمد على محمد : مرجع سابق، ص 105.

([2]) محمد عاطف غيث : الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 222.

الإنساني **واعتباره القوة الدافعة** للنشاط الإنساني،ولكن "**ماركس** " يعتقد أن هيجل **قد فهم العمل في شكل مختلف**، إذ تصور " **هيجل** " أن العمل هو النشاط الروحي الخالص، كما أن العملية

التاريخية كانت في تصوره أيضا متمثلة في حركة المقولات أو الأفكار المجردة وصراعها " **المثالية الجدلية** "،ولذلك فإن" **ماركس**" في نقده لفلسفة التاريخ عند " **هيجل** "،قبل تصوره للتاريخ بوصفه عملية الخلق الذاتي للإنسان،لكن هذه العملية تختلف عند " **ماركس** "،فهي **مادية صرفه، وليست روحية أو فكرية**، **فماركس** يصف العمل بأنه **اجتماعي مادي** تطور من خلال الإنسان في سيرته التاريخية [1].

والواضح أن " **ماركس** " استعار من **هيجل** قانون " الديالكتيك " الذي استعمله في تفسير حركة المجتمع تفسيرا ماديا، وهذا القانون ساعد **ماركس** على رسم مسيرة التحول الاجتماعي التي تشهدها المجتمعات البشرية " **حيث يتحول من المشاعية البدائية إلى العبودية ثم الإقطاع ثم يتحول إلى الرأسمالية أو الاشتراكية** "، وهذا التحول يعزى إلى القوى المادية التي سرعان ما تثير روح المنافسة والانقسام والصراع والثورة الاجتماعية التي تنقل المجتمع من شكل إلى آخر[2].

([1]) محمود عوده : تاريخ علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 111.

([2]) ياس خضير البياتى : الفكر الاجتماعي من عصر الحكمة إلى عصر العلم، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 2000، ص ص 247 – 248.

أما عن أثر أفكار" **كونت** "على "**ماركس** "،فيمكن القول أن **ماركس** رفض نظرية "**كونت** " رفضا تاما وأدان روحها اللاهوتية،ولما كانت نظرية "كونت" محاولة واعية لدحض ما سمى "بالفلسفة السلبية "، وهى الفلسفة النقدية التي ظهرت وسيطرت على المناخ الفكري في عصر التنوير، ومن الجدير بالذكر أن الفلسفة السلبية أو النقدية هذه قد استخدمت كسلاح ضار في أيدي الطبقة البرجوازية الصاعدة في صراعها مع الطبقات الإقطاعية اللاهوتية القديمة، وقد تمخض هذا الصراع عن الثورة الفرنسية وانهيار النظام القديم[يه]، **ولذلك يمكن** القول بأن الفلسفة النقدية قامت بوظيفة تاريخية هامة،بالرغم من انتقاد كونت لها، الذي اعتقد أن قيام النظام البرجوازي يسلب الفلسفة السلبية وما سمى " **بمشروعية التنوير** " الذي ينفى كونت مشروعية منطقه، وبالتالي ينفى مشروعية الثورة الفرنسية، عكس **الفكر الماركسي** الذي يؤكد ويثبت مشروعية منطق التنوير،وهذا يوضح موقف ماركس الرافض للفكر الكونتى بكل ما يتضمنه هذا الفكر من قضايا مناقضة ومعادية لفلسفة التنوير.

وأخيرا يمكننا القول أن **الفكر الماركسي** هو الوريث الشرعي لفلسفة التنوير، بجانب مؤلفاته العديدة " **كالاقتصاد السياسي** "الذي أحدث ثورة في هذا العلم،ثم عكف بعد ذلك على العمل الأكبر، بعد أن نضجت في ذهنه نظريته التي صقلتها أبحاثه وعززتها تجاربه،فتبلورت في كتابه

([1]) محمود عوده : مرجع سابق، ص 116.

"رأس المال" الذي ظهر الجزء الأول منه عام 1868م،ولكنه توفى قبل أن يتمه،وأكمله من بعده صديقه **" أنجلز "** وكان الاثنان معا قد خلفا تراثا فكريا ضخما [1].

ثانيا : نشأة علم المجتمع :

من المعروف أن " **كارل ماركس** " رفض التسمية التي أطلقها " **كونت** " على العلم [2]، وقد يرجع ذلك إلى الجديد،وفضل أن يطلق على هذا النوع من الدراسة **"علم المجتمع"** كراهيته **للفلسفة الوضعية** التي روج لها **كونت**،وبالتالي اجتهد في إنشاء علم يدرس المجتمع على أساس علمي كما يلي :

1- لاحظ **ماركس** أن علم الاجتماع كما ظهر في القرن التاسع عشر على يد " **أوجست كونت** "،" **هربرت سبنسر** " وعيرهما،كان يرتبط بالفلسفة الوضعية ويغرق في الميتافيزيقا ويغلب عليه الطابع الذاتي والسمة المثالية.

2- لاحظ أيضا أن هذا العلم كان ينظر إلى المجتمع باعتباره **كتلة من الأشخاص** يرجع تغيرها إلى إدارة الحكام ورجال السياسة والأيديولوجية،الأمر الذي جعله ينفى وجود القوانين الوضعية التي تحكم الجنس البشرى خلال التاريخ.

([1]) محمد على محمد : مرجع سابق، ص 106.

([2]) Bottomore & Maximilein, eds,Karl Marx : Selected writings in sociology and social philosophy,Rubel,Bellican, Book, 1963,pp.28-32.

3- يرى "**ماركس**"أن هذا العلم قد عجز عن أن ينسق بين الحقائق التي توصل إليها،وعن التمييز بين الظواهر الهامة وتلك الثانوية،وعن الكشف عن المعايير الموضوعية التي يمكن الاستعانة بها في هذا التمييز.

وبناءا على ذلك يرى" **ماركس** "أنه لكي يتمكن علم المجتمع من النهوض على أساس علمي، ولكي يكون علما حقيقيا لابد له من أن **يستند إلى وجهة النظر المادية في التاريخ**، التي تعتبر **علاقات الإنتاج** هي جوهر بناء المجتمع،وبذلك استطاع "**ماركس** "بوجهة النظر المادية للتاريخ أن يحقق ما يلي [1]:

1- أن يخلص علم الاجتماع من **الفلسفة المثالية**،وأن ينكر أثر **العلل الاتفاقية والذاتية**،ويؤكد **القوانين الموضوعية** التي تحكم التطور البشرى خلال التاريخ.

2- أن ينسق بين الحقائق التي توصل إليها في علم المجتمع.

3- أن يميز بين **الظواهر الهامة والظواهر الثانوية**، أو بين علاقات الإنتاج وبين غيرها من علاقات اجتماعية أخرى.

4- أن يسد **الكثير من الثغرات** التي كان يتصف بها علم الاجتماع،كما جاء في كتابات " **أوجست كونت** " وغيره.

من هنا يمكن القول بأن "**كارل ماركس**" على الرغم من أنه لم يخصص كتابا مستقلا يعالج فيه موضوعات الدراسة في علم المجتمع، إلا أن إسهاماته في علم المجتمع قد رفعت لأول مرة هذا الميدان الجديد إلى مستوى العلم، ولذلك فإن المهمة الأساسية لعلم الاجتماع كما

([1]) على عبد الرازق جلبي : مرجع سابق، ص 78.

يرى " ماركس " تتمثل في رسالة قوامها إثبات الطابع الإنساني والاجتماعي للمجتمع، كما اهتم بفلسفة التاريخ،وهذا يؤكد أهمية الدراسات التاريخية في علم الاجتماع بوجه خاص.

ثالثا : موضوع علم الاجتماع :

حدد "**ماركس** "موضوع علم الاجتماع في "**دراسة بناء المجتمع في جملته** "، والمجتمع عنده وحدة الدراسة في التحليل السوسيولوجى يكبر الدولة ويفوق الأمة، وهو عبارة عن حقبة تاريخية قد توصف بأنها إقطاعية أو برجوازية أو رأسمالية أو اشتراكية على حد تعبيره[1].

وقد قسم "**ماركس** " علم المجتمع إلى قسمين هما [2]:

الأول : علم المجتمع النظري العام : ويختص بدراسة القوانين التي تحكم ظهور وتغير التكوين الاقتصادي الاجتماعي موضوع الدراسة، **ويحلل ميكانيزمات** أداء الأنساق الاجتماعية لوظائفها،هذا فضلا عن دراسة **تفاعل الكائنات العضوية**.

الثاني : علم المجتمع النظري الخاص : ومن أمثلته " علم مجتمع العمل أو الأسرة أو الثقافة أو غيرها "، ويهتم بدراسة القوانين المتعلقة بتغير هذه الأنساق الاجتماعية الفرعية وأدائها لوظائفها **والعناصر المكونة لها** وميكانيزم التفاعل بينهما. ويرى"ماركس"أن هذين القسمين **مرتبطان فيما** بينهما ولا يمكن الفصل بينهما.

رابعا : العلاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي :

([1]) C.W. Mills : The Marxists , N.Y,Dell pab.company,co,Enc,1962.p16.

([2]) على عبد الرازق جلبي : مرجع سابق، ص 78.

تعتبر من أهم القضايا التي تناولها " **ماركس** "، ويرى أنه يوجد في المجتمع **sub**نوعان من البناء الاجتماعي هما "**الهيكل أو البناء الأساسي أو الأسفل super** ويتكون من العوامل الاقتصادية والمادية،ثم **البناء الأساسي الأعلى structure ويتألف من الأفكار والمبادئ والنظم السياسية والقانون والدين والفلسفة structure والفن والأدب والعلوم والمعايير الخلقية** " وأي تغير في البناء الأسفل يتبعه حتما تغير في البناء الأعلى، ولكن "**ماركس** " يرى أن هناك تفاعلا **أو تأثيرا متبادلا بين كلا الأساسين** أو البناءين العلوي والسفلي[1].

كما يؤكد أن العلاقات القانونية والشكل الذي تتخذه الدولة لا يمكن فهمها من **خلال** النظر إليها في ذاتها،أو من خلال التطور المزعوم للعقل البشرى، وإنما تتأصل جذورها في الأوضاع المادية للحياة،ويرى **أن الأفراد يتصلون خلال قيامهم** بعملية الإنتاج الاجتماعي في علاقات الإنتاج تتطابق مع مرحلة محددة **من تطور** قوى الإنتاج المادية،وتشكل مجمل علاقات الإنتاج هذه **البناء الاقتصادي للمجتمع**، وهو الأساس الحقيقي الذي تنهض عليه الأبنية الفوقية القانونية والسياسية،وتنطلق منه أشكال محددة من الوعي الاجتماعي،ويحدد أسلوب إنتاج الحياة المادية الطابع العام لمجرى الحياة الاجتماعية والسياسية والروحية، إذن ليس الوعي هو الذي يحدد وجود الناس،بل على العكس من ذلك تماما،**فإن وجودهم** الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم،وعندما تصل قوى الإنتاج المادية في المجتمع إلى مرحلة معينة من مراحل تطورها،فإنها تدخل في صراع مع علاقات الإنتاج القائمة،أو علاقات الملكية بالمعنى القانوني، وهى العلاقات التي كانت متسقة

([1]) أحمد الخشاب : مرجع سابق، ص 541.

معها من قبل، ذلك لأن علاقات الإنتاج القديمة هذه تتحول إلى قيود على تطور قوى الإنتاج، وحينئذ تبدأ مرحلة من الثورة **الاجتماعية**، **ويتغير الأساس الاقتصادي** ويطرأ تحول يتفاوت في معدله على البناء الفوقي، أي **أن طريقة الإنتاج التي تكون** النظام الاقتصادي للمجتمع هي الأساس الذي يحدد ويكيف **النظم العليا للمجتمع** من سياسية ودينية وعقلية [1]، أي أن الوسط الطبيعي يكسب **المجتمع مظهرا** اقتصاديا خالصا في الإنتاج، وهذا المظهر بما **يحتويه من درجة السهولة في الحصول** على العيش، وضمان الوسائل التي **تكفل ذلك يحدد بدوره مظاهر الحياة الاجتماعية** الأخرى " كالأخلاق والقانون والفن والدين "، فهذه كلها ليست **إلا ظواهر إضافية** للظاهرة الأساسية وهى الظاهرة الاقتصادية.

نخلص من ذلك، إلى أن **" ماركس "** يعتقد بوجود بناءين للمجتمع **" البناء السفلي والبناء العلوي "** بينهما تأثير متبادل، وأي تغير في البناء السفلي أو المادي للمجتمع يتبعه تغير في البناء الفوقي للمجتمع.

([1]) السيد محمد بدوي : مرجع سابق، ص 257.

خامسا : الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي :

يرى " **ماركس** " أن الطبقة الاجتماعية هي " أي تجمع لأشخاص يؤدون نفس الوظيفة في عملية تنظيم الإنتاج، وتختلف عن بعضها البعض على أساس أوضاعها الاقتصادية، أي أن الوجود الطبقي يقوم على أساس الوظيفة المشتركة في إطار عملية الإنتاج،أو أن أسلوب الإنتاج **هو الذي يهيئ الظروف لوجود الطبقة الاجتماعية** "[1].

وتنهض الطبقات الاجتماعية عند " **ماركس** " أساسا على علاقات الإنتاج السائدة، وتؤدى علاقات الإنتاج في المجتمعات الطبقية التي تقوم على الملكية

الفردية، إلى وجود طبقتين أساسيتين " **طبقة مستغلة تملك وسائل الإنتاج، طبقة مقهورة لا تملك سوى قوة العمل** "، ونتيجة للأهداف والمصالح المتناقضة بين هاتين الطبقتين يكون الصراع حتميا،حيث يؤدى في النهاية، ومن خلال الثورة الاجتماعية إلى تغيير في علاقات الإنتاج أو شل الملكية السائدة.

ومن خلال تتبع " **ماركس** " لأثر الأنظمة الطبقية في العالم،ودراسة أسباب نشأتها،والمراحل التاريخية التطورية آتى مرت بها، يؤكد أن الأنظمة الطبقية تتحول من نمط لآخر تبعا لتحول المجتمعات والحضارات،ففي المجتمع العبودى

الذي كان سائدا في الحضارات القديمة،ففي الحضارة **الإغريقية والرومانية** كانت توجد طبقتان اجتماعيتان متخاصمتان هما " **طبقة الأحرار، طبقة العبيد** "، فالأحرار يمتلكون العبيد ويتصرفون بهم كما يشاءون، والعبيد يباعون ويشترون في أسواق العبيد، وليس لهم أية حريات ما عدا إطاعة الأحرار طاعة عمياء، وهذا الاستغلال دفع العبيد إلى التكتل والوحدة

([1]) محمود عوده وآخرون : مرجع سابق،127.

بعد ظهور الوعي الطبقي بينهم إلى الثورة ضد الأحرار، الأمر الذي يؤدى إلى سقوط **المجتمع العبودى**[1]. وتحوله إلى مجتمع إقطاعي

نستنتج مما سبق،أن الصراع الطبقي وما يؤدى إليه من ثورات اجتماعية هو المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي في المجتمعات الطبقية **حتى يتم الانتقال** إلى مجتمع بلا طبقات،وتاريخ كل مجتمع ليس سوى تاريخ صراع الطبقات.

سادسا : منهج البحث عند ماركس :

حدد " **ماركس** "منهج البحث في علم المجتمع **"بالمنهج الجدلي** "الذي يفسر تطور حركة التاريخ عن طريق الواقعة المادية ونقيضها ثم اختفائها بظهور واقعة مادية جديدة[2]، ولقد **عاب البعض على ماركس من أنه استخدم منهجا** استدلاليا بحتا في دراسته لعلم المجتمع، يبدأ فيه ببعض المبادئ المجردة،ثم يستشهد بعد ذلك بالوقائع التي تثبت صحتها،ولقد رد البعض الآخر على هذا الانتقال قائلين،أن ماركس قد اتبع بالفعل منهجا استقرئيا كان من نتيجته أن

توصل إلى تصور للمراحل المتباينة للتنظيم الاجتماعي يبدأ **"بمرحلة المشاعية البدائية،ثم مرحلة الرق،ثم مرحلة الإقطاع،ثم المرحلة الرأسمالية،ثم المرحلة الاشتراكية** "[3]، كما

([1]) Marx.K.Selected : Writing in sociology and social philosophy , apelican Book,middle sex,England, 1967,p.208.

([2]) أوسكار لانج :الاقتصاد السياسي،ترجمة راشد البراوى،دار المعارف،القاهرة،1961،ص 60.

([3]) أرمان كوفيليه : مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966، ص 58.

أن " ماركس "استخدم أيضا المنهج الإحصائي والامبيريقى،عندما اشترك في إجراء استفتاء للعمال في فرنسا استخدم فيه أسلوب الاستخبار الذي استعان في تطبيقه بالصحف الفرنسية.

مما سبق يتضح،أن **كارل ماركس** بإسهاماته يفوق غيره من العلماء، فلم يفسر لنا الظاهرات الاجتماعية بعوامل غير اجتماعية شبه غيبية كالأفكار والمعتقدات والشعور،وإنما أبرز العوامل الموضوعية الأساسية آتى تخضع للدراسة والقياس والتي تكسب للعلم طابعا علميا.

التخطيط الاجتماعي

تمهيد :

شكلت التنمية الشاملة الشغل الشاغل للقادة وصناع القرار في الدول النامية إبان حصول هذه الدول على الاستقلال الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية،ولم تجد هذه الدول بدا من اللجوء إلى **التخطيط الذي أصبح ضرورة ملحة بالنسبة** للدول الآخذة في النمو،والتي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة،وقد **ذهب** البعض إلى أن تراكم ديون الدول النامية واستدانتها المستمرة يعود في جانب كبير منه إلى سوء أو غيبة التخطيط في هذه الدول،حتى أن بعض هذه الدول لم تعد قادرة على تسديد مجرد فوائد الديون، حتى أصبحت هذه المسألة تشكل أهم عناصر عدم الاستقرار في هذه الدول، لأنها تهدد عمليات التنمية.

ومن هنا فرض **التخطيط** نفسه على هذه الدول، ومن ثم بدأت كثير من هذه الدول الآخذة في النمو تلجأ إلى أسلوب التخطيط باعتباره الوسيلة الفعالة لتحقيق التنمية والطريق إلى إخراج اقتصادياتها من دائرة الركود والتبعية.

ويذهب **" أرثر لويس "** إلى أن السؤال لم يعد يكمن في **هل نخطط ؟**، وإنما في **كيف نخطط ؟**، وهذا يعنى أن التخطيط أصبح حقيقة واقعة، وأداة أساسية من أدوات التطبيق والسياسة الاجتماعية.

وهذا يعنى أنه لم يعد هناك خلاف حول أهمية **اتباع أسلوب التخطيط** للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،ولكن ربما **كان هناك خلاف حول أسلوب التخطيط** المتبع ومداخله

واستراتيجياته التي تتجدد في ضوء الفلسفة الاجتماعية،وطبيعة السياسة الاجتماعية التي تنبع من الأيديولوجية السائدة في المجتمع.

ولقد بدأت **المجتمعات الرأسمالية** التي تعارض أساسا مبدأ التخطيط تأخذ بهذا الأسلوب،حيث توجد في أمريكا **التي تمثل** قلعة الرأسمالية مؤسسات تخطيطية على جميع المستويات سواء على مستوى الحكومة الفيدرالية أو الاتحادية أو على مستوى الولاية أو المدينة أو على مستوى المجتمع المحلى.

ويمكن القول بأن التعارض بين التخطيط بالمفهوم **الاشتراكي**،والتخطيط بالمفهوم **الرأسمالي**، إنما يعكس تعارضا بين أيديولوجيتين تلبى كل منهما ظروف اجتماعية ونظم اقتصادية وسياسية مختلفة،فالتخطيط يتضمن عددا من القرارات والأفعال الواعية، ومن ثم فهي تختلف في المجتمع الاشتراكي عنها في المجتمع الرأسمالي،ففي المجتمعات الرأسمالية تكون القرارات في تناول فئة قليلة تتوفر لها **مقومات اتخاذ** القرار،أما التخطيط في المجتمع الاشتراكي فيعنى عملية جماعية وليس عملية فردية.

وبصرف النظر عن الفلسفة الاجتماعية أو الأيديولوجيا الموجهة لمجتمع من المجتمعات، فإن النظرة إلى التخطيط يجب أن تكون نظرة موضوعية باعتباره أسلوبا علميا ووسيلة منهجية،وإن كان السؤال **لا يزال مطروحا** حول حجم الدور الذي تقوم به الدولة أو الحكومة،وحجم الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات والأفراد في عملية التخطيط،حيث أن التخطيط من شأنه أن يجنب الدول المتبعة له التغيرات غير المنظورة والهزات الاقتصادية التي تحدث في عالمنا المعاصر، وأقربها ما حدث في خريف 1997 من هزات اقتصادية **وانهيار في سوق العملات** والبورصات في دول جنوب شرق آسيا.

وفى ضوء **التحولات والتغيرات** التي طرأت على النظام العالمي يتساءل الكثيرون عن مستقبل التخطيط، وعلاقته بالتنمية في ظل نظام عالمي أحادي رأسمالي ؟، ومن هنا يمكن

القول بأن هذا التحول الحادث لا يعني التقليل من فعالية التخطيط، ومن هذا المنطلق نلقى الضوء في هذا الفصل على عدة نقاط محورية كما يلي :

أولا : مفهوم التخطيط :

يرتبط التخطيط دائما **بالفلسفة الاجتماعية والأيديولوجيا** التي تسود في كل مجتمع ،والتي تختلف باختلاف المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الواحد، ولما كان التخطيط وسيلة لتحقيق أهداف معينة ويسير في إطار الفلسفة والأيديولوجيا القائمة ،فلا يوجد هناك اتفاق حول ماهية هذا المفهوم الذي أصبح أداة أساسية من أدوات التغير الاجتماعي **المقصود والموجه،وأداة من أدوات** التنمية في المجتمع المعاصر.

يذهب البعض إلى أن عالم الاقتصاد النرويجي "**كريستيان شونيدر**" [1]، هو أول من أدخل اصطلاح **التخطيط الاقتصادي** في مقال له عام **1910**، وقد شاع استخدام هذا المفهوم بعد أن استخدمه الاتحاد السوفيتي عام **1928** باعتبارها أول دولة طبقت " **نظرية التخطيط الاقتصادي** " لتحويل الدولة الزراعية المتأخرة إلى دولة صناعية متقدمة.

والتخطيط من الناحية **المجردة** يعنى " **تحقيق الموائمة بين المتاح من الموارد والإمكانيات والمتوقع من الأهداف** "، ويعرف بأنه " **عملية إرادية مقصودة تسعى في المقام الأول إلى نقل المجتمع من الحالة التي هو عليها إلى الحالة الأفضل** " [2].

([1]) خلاف خلف الشاذلي : التخطيط والتنمية في عالم متغير، دار التيسير للطباعة والنشر، المنيا، 2001، ص 20.

([2]) نفس المرجع السابق : ص 21.

ويعرف **"شارل بتلهايم"** التخطيط بأنه " **عملية يمكن من خلالها تنظيم مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الترابط والتنسيق بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي لتحقيق أهداف وغايات اجتماعية واقتصادية بصورة منظمة بأقصى سرعة ممكنة** "،ومن التعريفات الاشتراكية للتخطيط يذهب **" نولد مايس "** إلى أن **التخطيط يعنى الرقابة الحكومية الكاملة للنشاط الاقتصادي** "[1].

وفى المقابل نجد **"بولدنج"** تعرف التخطيط بأنه " **نوع من السلوك الذي يخضع إلى تقدير واع للتوقعات المستقبلية** "، كما يرى **" فريش "** أن التخطيط " **لا يعنى وضع قائمة بالأشياء التي نرغبها، ولكنه يعنى التنبؤ إلى أبعد مدى بجميع ردود الأفعال وأخذها في الاعتبار واختيار أنسب البدائل للتنفيذ** "[2].

وإذا كانت التعريفات السابقة تعكس نوعا من **الأيديولوجيا الاشتراكية أو الرأسمالية**،فإن هناك **بعض التعريفات التي** تقف بين الاتجاهين، وتعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية **في بعض المجتمعات التي لها خصائص وخصوصية** تاريخية تختلف **عن المجتمعات** الاشتراكية الخالصة،كما **تختلف عن المجتمعات** الرأسمالية التاريخية،حيث يسود تلك المجتمعات أنظمة اجتماعية واقتصادية مختلفة.

([1]) شارل بتلهايم : التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص ص 10 – 11.

([2]) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص ص 22 – 23.

وهناك بعض التعريفات التي **تتسم بالعمومية والشمول** في تناولها لمفهوم التخطيط دون التحيز لأيديولوجية معينة، مثل تعريف **"برانش"** الذي يعرف التخطيط بأنه " **عملية مقابلة بين الموارد والاحتياجات تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع** "، هناك كثير من المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم التخطيط وترتبط به من بينها :

1- مفهوم التنمية : لا يختلف مفهوم **التنمية** عن مفهوم **التخطيط** كثيرا، حيث تتعدد تعريفات التنمية، وتختلف باختلاف **الاتجاهات النظرية والأيديولوجية** التي يعكس كل منها تصورا معينا لعملية التنمية،والتنمية في جوهرها تعنى " ذلك التغيير المخطط بما يتمشى مع أهداف وتطلعات المجتمع "[1]، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التخطيط ليس هو ذاته الذي يحدث التنمية، وإنما يعمل على توفير وتنظيم الظروف التي تحدد وتنسق عوامل التنمية فتدعمها وتؤدى إلى الإسراع بها.

2- مفهوم الخطة : ارتبط مفهوم التخطيط أساسا بالتنمية الاقتصادية في أول الأمر، ومن ثم فقد ارتبط مفهوم الخطة بالاقتصاد، حيث اهتم رجال التخطيط والتنمية بالخطة الاقتصادية، غير أن تجارب التخطيط والتنمية أثبتت مؤخرا أن التنمية الاقتصادية بمفردها غير كافية لتحقيق التنمية الشاملة،وأن العوامل الاقتصادية بمفردها ليست ضمانا لنجاح الخطة، ومن ثم ظهر مفهوم التخطيط الاجتماعي إلى جانب التخطيط الاقتصادي،وأصبح من المؤكد أن الخطة الشاملة لا بد وأن تتضمن هذين الجانبين[2].

([1]) إقبال أمير السمالوطى : التخطيط الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1991، ص 237.

([2]) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص 31..

يذهب " **بتلهايم** " إلى أن الخطة الاقتصادية " **عبارة عن جملة التدابير التي تم صياغتها والاتفاق عليها من أجل تنفيذ مشروع يتعلق بالنشاط الاقتصادي في المجتمع** "، ويعرفها " **سيردال** " بأنها " **برنامج إستراتيجي لحكومة وطنية يتمثل في تطبيق نظام للتدخل الحكومي بطريقة تعطى دفعة إلى الأمام للتقدم الاجتماعي** "، وهذا يعنى أن **الخطة من المنظور الاشتراكي**[1] ترتكز على دعامتين :

أ- وجود مشروع أو برنامج يكون بمثابة الهدف الذي نحاول تحقيقه.

ب- التدابير التي يتم الاتفاق عليها لبلوغ الهدف متضمنة الوسائل والموارد التي يمكن توظيفها لتحقيق الأهداف الموضوعة.

وكما أن **مفهوم التخطيط يختلف** باختلاف الفلسفة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية، فإن **مفهوم الخطة** يختلف كذلك، حيث نجد أنصار الاتجاه الرأسمالي لهم رؤية مختلفة لمفهوم الخطة ويؤكدون على أن الخطة الاقتصادية هي خطة تنبؤ وإسقاط.

ويذهب " **بتلهايم** " إلى أن إعداد الخطة يجب أن يمر بمراحل هي[2] :

أ- تحديد التوجيهات التي تكون الأساس الذي تقوم عليه الخطة.

ب- صياغة مشروع مفصل لتوجيهات إعداد الخطة تقره الحكومة.

ج- مرحلة إعداد الخطة بهدف البحث عن الظروف المثلى لتحقيق الأهداف التي حددتها الحكومة وتضمنتها الخطة المقترحة.

([1]) إقبال أمير السمالوطى : مرجع سابق، ص 238.

([2]) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص 32.

ويمكن **تقسيم الخطة** بوجه عام إلى ثلاثة أنواع هي [1]:

* **الخطة قصيرة الأجل** : وتتراوح مدتها بين عام وثلاثة أعوام، وينصب اهتمامها في الغالب على أهداف ومشروعات النشاط الإنتاجي والاستهلاكي، ويتسم هذا النوع بالمرونة.

* **الخطة متوسطة الأجل** :وتتراوح الفترة الزمنية لهذا النمط من التخطيط بين ثلاثة وسبع سنوات، وإن كان الشائع في غالبية الدول هو أن الفترة الزمنية

خمس سنوات، وتسمى **" بالخطة الخمسية "**، يهدف هذا النوع من الخطط إلى تحقيق :

- زيادة مستوى المعيشة المادية للسكان **زيادة جوهرية وفعلية**،**وعلى وجه التحديد** زيادة الأجور الحقيقية.
- معالجة الجوانب الاجتماعية المختلفة للتنمية،على اعتبار أنها وثيقة الصلة،بل وتتكامل مع الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية التي كان لها الأولوية فيما مضى.

* **الخطة طويلة الأجل** : ويسمى هذا النمط **" بالتخطيط الإستراتيجي "**، وهى تستغرق من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة، وهذه النوعية من الخطط تحتاج إلى وقت طويل لإجرائها بهدف حل المشاكل التي تهم القاعدة العريضة.

3- مفهوم البرنامج : ويعنى " **مجموعة من الأنشطة المختلفة التي تهدف الخطة إلى تنفيذها في الواقع** " [2].

([1]) نفس المرجع السابق : ص ص 33 – 38.

([2]) إقبال أمير السمالوطى : مرجع سابق، ص 239.

ثانيا : أهمية التخطيط :

يعتبر التخطيط من المتطلبات الأساسية لغالبية أو كل المجتمعات، وبخاصة النامية من أجل استغلال مواردها الطبيعية والبشرية،وتفاديا للعديد من المشكلات التي تعترضها، وتتضح أهمية التخطيط في عدة نقاط [1]:

1- أن التخطيط هو الأسلوب العلمي لتحقيق الأهداف.

2- أن التخطيط يحقق التوازن بين الموارد والاحتياجات.

3- أن التخطيط يضمن تحقيق الاستخدام الأمثل للمتاح من الموارد.

4- يمكن من خلال التخطيط تحقيق التنسيق بين مختلف الجهود.

5- يحدد التخطيط مراحل التنمية مع وجود الرقابة والمتابعة المستمرة.

6- أن التخطيط يرتبط بمجتمع له بناء اجتماعي وثقافي مميز، يؤثر بلا شك على نجاح الخطة وتحقيقها للأهداف المنشودة، بحيث يكون من الضروري أن يلم المخطط بطبيعة البناء الاجتماعي **" موضوع الخطة "**، فيأخذ في الاعتبار المتغيرات البنائية مثل " **حجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم،التركيب الطبقي، شبكة العلاقات الاجتماعية بين السكان** ".

7- الوقوف على طبيعة وخصائص النظم الاجتماعية، وطبيعة المؤسسات التي يتكون منها البناء الاجتماعي مثل " **النظام الديني، التربوي، الاقتصادي،السياسي** "، حيث تؤثر هذه الأبنية سلبا أو إيجابا على عملية التخطيط.

([1]) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 148.

8- حصر مشكلات المجتمع وتحديدها،ثم العمل **على حلها وتوفير الاحتياجات** اللازمة في ضوء المتغيرات الحضارية المستمرة، حتى لا يتخلى المجتمع عن وضعه بين الدول.

9- ضمان العدالة الاجتماعية، والعمل **بمبدأ تكافؤ الفرص** في توزيع الموارد والخدمات.

10- التوازن المطلوب في التنمية المتكاملة الجوانب عن طريق التنسيق بين الجهود على كافة المستويات المحلية والإقليمية والقومية.

11- تحقيق أهداف المجتمع المحددة بطريقة مثلى في أقصر وقت وبأقل تكلفة.

ثالثا : **الملامح العامة للتخطيط :**

أن التخطيط عملية مقصودة يقوم بها المجتمع لإحداث توازن بين ثلاثة عناصر أساسية هي " الأهداف، الموارد، الزمن "بقصد تحقيق التنمية الشاملة ، وبصرف النظر عن الفلسفة الاجتماعية، والأيديولوجيا التي يتبناها المجتمع، فإن التخطيط يصبح ضرورة أساسية كأداة ووسيلة لتحقيق التنمية الشاملة.

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن **للتخطيط عدة ملامح** منها [1]:

1- أن التخطيط **عملية تخضع** لعدد من المراحل المتتالية، بحيث تؤدى كل مرحلة فيها إلى المراحل التالية.

2- أن التخطيط **وسيلة منهجية** ضمن وسائل أخرى تؤدى إلى تحقيق رفاهية الإنسان في المجتمع.

3- **أن التخطيط يعنى التنظيم الواعي للموارد والإمكانيات سواء المادية أو البشرية.**

4- أن التخطيط **يتجسد في الواقع الاجتماعي** والفلسفة الاجتماعية التي ينتهجها المجتمع.

5- يتسم التخطيط **بالتنسيق والشمول والواقعية**.

([1]) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص ص 41 – 42.

6- يقوم التخطيط علي **أساس تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل** لتحقيق أقصى معدل للنمو بأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.

7- أن التخطيط **لا يقتصر على النواحي الاقتصادية**، بل إنه إلى جانب التخطيط الاقتصادي،يوجد هناك **التخطيط الاجتماعي** الذي يركز علي الأنشطة الاجتماعية والخدمات، كما يهدف إلى **تحقيق العدالة الاجتماعية** في توزيع العائد من التنمية الشاملة.

8- أن دور التخطيط **ينبثق من وجود مصلحة جماعية** لأفراد المجتمع الواحد، ويتحدد بناءا على مدى تقبل أفراد المجتمع الواحد،ومدى تقبلهم للتضحية.

رابعا : مستويات التخطيط :

أن **" مستويات التخطيط "** تختلف باختلاف الهدف الذي ترمى إليه **الخطة** التي تتكون من عدد من المشروعات والبرامج القابلة للتنفيذ، ومن ثم فإن **التخطيط يكون له** التي تبدأ **بالتخطيط مستوياته**[1]، ويمكن التمييز بين عدد من مستويات التخطيط **على المستوى الدولي،** وتقوم به منظمات متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة مثل " **منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** "،ثم **التخطيط علي المستوى المحلى** الذي يقوم على أساس الاهتمام بالوحدات الصغيرة في المجتمع، وهناك **التخطيط على مستوى القطاع**، والذي ينصب على القطاعات الهامة

([1]) إقبال أمير السمالوطى : مرجع سابق، ص 94.

شفى المجتمع كالصناعة والزراعة... وغيرها، وهناك أيضا **التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية**، وفيه يتم تقسيم القطاعات الإنتاجية في المجتمع إلى وحدات صغيرة.

ومن أبرز مستويات التخطيط نجد **التخطيط القومي،التخطيط الإقليمي**،وربما يعكسان **هذين المستويين تبنى** أيديولوجية معينة أو فلسفة اجتماعية ما :

1 – **التخطيط الإقليمي :** يتخذ **التخطيط الإقليمي** من الإقليم وحدة أساسية للتخطيط، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من التخطيط عندما يوجد هناك تباين بين أقاليم المجتمع الواحد، ويتوفر قدر من الموارد التي تميز كل إقليم.

أن معنى التخطيط الإقليمي يتحدد في ضوء أهدافه **Mac Kaye** يرى **" ماك كى "**) :[1]الرئيسية وهى (

أ– التخطيط لاستغلال الموارد الطبيعية في الإقليم.

ب– التحكم في نقل السلع.

ج– العمل على تطوير البيئة لتقابل احتياجات الإقليم.

ويرى **" كنجز "** أن مفهوم **التخطيط الإقليمي** يعنى واحدا من ثلاثة أشياء :

أ– التخطيط الإقليمي لمنطقة جغرافية معينة تتميز باقتصاد منفصل.

ب– التخطيط الإقليمي، بمعنى اختيار تماسك الخطط الإقليمية على المستوى المحلى وملاءمتها للخطة القومية للدولة ككل.

([1]) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص 51.

ج- تخطيط إقليمي بمعنى وضع مراحل زمنية لمشروعات الخطة القومية باعتبار أن المشروعات هي الموضوعات أو البرامج التي تتكون منها الخطة القومية، وتهدف هذه المشروعات إلى استغلال الموارد الإقليمية استغلال أفضل،إلى جانب العمل على تقليل الفجوات بين مختلف الأقاليم في الدولة الواحدة.

مقومات التخطيط الإقليمي : هناك عدة عناصر أساسية يقوم عليها هي[1]:

1- وجود حيز مكاني محدد يتم في إطاره التخطيط الإقليمي سواء كان مدينة أو ولاية.

2- وجود بعض الموارد التي تميز إقليم معين،حيث يتم وضع الخطة الإقليمية في حدود الموارد الطبيعية والبشرية والتنظيمية المتاحة للإقليم.

3- البعد الاجتماعي **ويشكل مجموعة القوانين والنظم التي يعيش في أصلها الإقليم.**

4- يحتاج التخطيط الإقليمي إلى ضرورة إقناع الناس بأهمية التخطيط للتغير إلى الأحسن.

5- ضرورة توافر البيانات والإحصاءات حول الإقليم موضوع التخطيط.

2- **التخطيط القومي:** لا يختلف التخطيط القومي عن **التخطيط الإقليمي** كثيرا، بل يرى البعض أن **التخطيط الإقليمي** المجدي لا يتم إلا في إطار التخطيط القومي الشامل،وفى نفس الوقت فإن الخطط المحلية **تستمد اتجاهاتها** من الخطة العامة، فعن طريق **التخطيط الإقليمي** أو المحلى يكون التخطيط القومي مرتبطا بالقاعدة وتصبح الخطة الإقليمية أحد عناصر الخطة القومية.

([1]) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 150.

ويشبه " **حامد عمار** " العلاقة بين التخطيط الإقليمي والقومي بقوله :" إن الخطة المحلية أشبه بالجملة المفيدة، بينما يمثل التخطيط القومي النص الكامل "، وهذا يعنى أن التخطيط الإقليمي جزءا من التخطيط القومي، كما أن التخطيط القومي يتشابه مع التخطيط المحلى في كثير من الجوانب، إذ لا تختلف عناصر التخطيط في كل منهما تلك التي تتصل بتحديد الأهداف وحصر الموارد وتحديد الفترة الزمنية.

وذلك لا يعنى **عدم وجود اختلاف بين كل من** التخطيط على المستوى الإقليمي، والتخطيط على المستوي المحلي، فالتخطيط القومي يحقق التناسق بين الخطط الإقليمية، بحيث يمنع وجود التعارض أو الازدواجية، كما يضمن بذلك عدم حرمان قطاع من قطاعات المجتمع من مزايا التخطيط، كما يشمل التخطيط القومي برامج ومشروعات ضخمة تفوق إمكانيات المجتمع المحلى، فمثلا مشروع السد العالي لا يمكن أن تنهض به المجتمعات المحلية بمفردها، كما نجد أن التخطيط الإقليمي يوفر **بعض المقومات التي قد لا تتوافر** للتخطيط القومي مثل العمل على اكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية في الإقليم.

كما يختلف أيضا **التخطيط الإقليمي** عن **التخطيط القومي** في بعض النواحي[1]:

1- فيما يتصل **بمجال التخطيط**، نجد أن **التخطيط الإقليمي** يتخذ من الإقليم وحدة أساسية للتخطيط، بينما يكون في **التخطيط القومي** هيئة مركزية تقوم بتحديد الأهداف ووضع الخطة القومية.

([1]) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص ص 56 – 58.

2- يختلف **التخطيط الإقليمي** في طبيعته عن **التخطيط القومي** الشامل، في أنه يتيح الفرصة **للمشاركة الشعبية** في وضع الخطة الإقليمية وتنفيذها وهو ما لا يتوافر كثيرا للتخطيط القومي.

خامسا : مبادئ التخطيط :

يعنى التخطيط أحد الوسائل والأساليب العلمية لإحداث التغير المقصود والموجه، وبذلك فإن التخطيط يستند إلى عدد من القواعد والمبادئ التي تشكل أسس ومقومات عمليات التخطيط، ومن هذه **المبادئ** :

1- **الواقعية** : بمعنى أن تكون الخطة مرتبطة بالحدود التي يقرها الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذا يعنى أن تكون هناك [1]:

أ- **واقعية اقتصادية** : وهى قائمة على تقدير واع للإمكانيات المادية والطبيعية التي تتصل بتوفير الموارد والتمويل اللازم للخطة.

ب- **واقعية اجتماعية** : وتتمثل في معارضة بعض الأنظمة الاجتماعية لأهداف الخطة.

ج- **واقعية سياسية** : وترتبط بالفلسفة الاجتماعية والأيديولوجيا الموجهة للمجتمع.

2- **الشمول** : يعنى ضرورة توفر الرؤية الشمولية لجوانب الموضوع الذي يتم التخطيط له، بحيث **لا يقتصر التخطيط على مجال معين للتنمية وإغفال المجالات** الأخرى، فمثلا مشكلة

([1]) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 158.

الإسكان لا يجب أن ننظر إليها بوصفها مشكلة عمرانية هندسية تتولاها جهة دون أخرى فحسب، بل من الضروري أن يدخل فيها التخطيط باعتبار أن الإسكان يتضمن جوانب صحية واقتصادية **وثقافية وتعليمية** وعلاقات إنسانية، وعلى أساس هذا المبدأ فإن التخطيط الاقتصادي لا ينفصل عن التخطيط الاجتماعي وعن التخطيط العمراني والتعليمي[1].

3- **التكامل :** ويعنى التكامل **بين جميع المستويات** المحلية والإقليمية والقومية، بحيث تصبح الخطة المحلية جزء من الخطة القومية، كما يعنى التكامل بين مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذا التكامل بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي **من تعليم وصحة وزراعة وصناعة** وإسكان...وغيرها[2].

4- **المرونة :**يجب أن تكون **الخطة مرنة بشكل يساعدها** على مواجهة المواقف الطارئة والمواقف المتغيرة، وحتى يصبح تنفيذها ميسورا، وحتى يمكن للمنفذ مقابلة المشكلات التي قد تطرأ أثناء تنفيذ الخطة والتي لم تكن في الحسبان عند إعداد الخطة، غير أن المرونة لا تعنى ترك الأمور دون دراسة دقيقة وتحسبا لما يمكن أن يطرأ أثناء تنفيذ الخطة[3].

5- **تقدير الظروف الخارجية :** يرتبط التخطيط بالواقع القائم، ولكن المهم أيضا أخذ العوامل والظروف الخارجية في الاعتبار والتي من شأنها أن تؤثر على تنفيذ الخطة، **بحيث يجب أخذ هذه العوامل في الحسبان والتخطيط لمواجهتها**[4].

([1]) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص ص 63 – 64.

([2]) نفس المرجع السابق : مرجع سابق، ص 64.

([3]) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 163.

([4]) نفس المرجع السابق : مرجع سابق، ص 163.

6- **الاتزان والموازنة :** تقتضي عملية التخطيط وجود اتزان بين مختلف

جوانب التنمية، بحيث **يتم الاهتمام بأحد جوانب التنمية** في ضوء حاجة المجتمع إلى ذلك، فقد نجد مجتمع يضع وزنا أكبر للتنمية الاجتماعية بعد أن يكون قد حقق مستوى مقبول للتنمية الاقتصادية، في حين نجد مجتمع آخر يضع وزنا أكبر للتنمية الاقتصادية باعتبارها الضمان إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، كما تعنى الموازنة تحقيق التوازن بين المشروعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، بمعنى الموازنة بين برامج الإنتاج وبرامج الخدمات [1].

7- **التعاون والتنسيق :** التخطيط نوع من العمل التعاوني الذي يحتاج إلى تضافر جميع الجهود **والإمكانيات لرسم خطة قابلة للتنفيذ في حدود هذه الإمكانيات**، فهو عمل لا يقوم به فرد بمفرده ولكنه نشاط اجتماعي يتطلب المشاركة من جميع وحدات المجتمع ومؤسساته المختلفة، كما أن التخطيط يعنى التنسيق بين مختلف **الوحدات المهتمة** بالتخطيط،وكذا بين مختلف المجالات والقطاعات في المجتمع منعا للتضارب أو الازدواجية [2].

سادسا : أساليب التخطيط :

أصبح التخطيط أمرا ضروريا،ومن ثم فإن معظم الدول الرأسمالية بدأت تقتنع بأهميته رغم **وجود خلافات حول الفوارق الأيديولوجية** والفلسفة الاجتماعية السائدة في كل مجتمع.

ففي **بلجيكا** كان لارتفاع نسبة البطالة في عام 1959 سببا شفى الأخذ بأسلوب التخطيط لمواجهة التفاوت بين **الطبقات** والأقاليم،وفى **إيطاليا** لا زالت لا تتحمس لمشروعات التخطيط نتيجة لما عاناه الشعب الإيطالي في عهد الحكم الفاشي، ولا يزال رجال الأعمال الإيطاليين أشد المعارضين للتخطيط لخوفهم من أن يستغل الاشتراكيون الإيطاليون شعار

([1]) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص 66.

([2]) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 162.

التخطيط لينفذوا منه إلى سلسلة من التأمينات كما حدث عام 1963،وفى **ألمانيا** يحذر الشعب الألماني من قبول أسلوب التخطيط **خوفا من الدخول إلى مركزية** أخرى،حيث عانى الشعب الألماني من " **بسمارك** " حتى " **هتلر** " من تركيز السلطة في الهيئات الحاكمة، وظنا منهم أن التخطيط يعني تحديد حجم حرية الفرد، وعلى كل يمكن القول بأن هناك **منهجين أساسيين للتخطيط** هما [1]:

الأول : المنهج الديموقراطي :ويعنى إعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في جميع مراحل التخطيط بداية من إعداد الخطة وحتى عملية التنفيذ والتقويم، وهو ما يعرف بمشاركة القاعدة الديموقراطية.

الثاني : المنهج الأتوقراطى : ويدعو إلى أحقية فئة معينة " **الصفوة** " لاتخاذ القرارات التخطيطية، ويؤمن بقدرة السلطة الحاكمة على تحديد الاحتياجات المطلوبة ووضع الخطة التي تقابل تلك الاحتياجات.

وهناك **منهج ثالث يجمع بين المنهجين السابقين**، حيث يعطى للحكومة المركزية والفنية حق التخطيط في بعض النواحي،ويترك للمواطنين حق التخطيط في نواح أخرى،وهو الأسلوب المتبع في المجتمع المصري.

سابعا : معوقات التخطيط :

التخطيط الاجتماعي هو **عملية تغيير اجتماعي مقصود وموجه،** يتضمن الاستخدام الواعي للإمكانيات والموارد المتاحة،وذلك بهدف نقل المجتمع من الحالة الكائنة إلى حالة

([1]) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص ص 67 – 69.

أفضل،ومن ثم فإن المشكلات التي تواجه عملية التخطيط الاجتماعي ترتبط في معظمها بهذا المحتوى لعملية التخطيط، ويمكن تحديد معوقات التخطيط في الآتي [1]:

1- **نقص الوعي التخطيطي بين المواطنين**، ذلك أن التخطيط عملية تبدأ على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، ومن الضروري أن يؤمن المواطنين كأفراد بأهمية وضرورة التخطيط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في إطار السياسة العامة التي تنتهجها الدولة ككل،وذلك يتطلب بدوره تعويد المواطنين على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار وترشيد الاستهلاك،فالمشكلة الحقيقية التي تواجه عملية التخطيط للتنمية في المجتمعات التقليدية مثلا تتمثل في ضعف استجابة هذه المجتمعات لبرامج التنمية ومقاومتهم للأفكار الجديدة ن لذا يجب أن يكون المواطنين موضوع التخطيط على درجة من الوعي لتقبل التغيرات الجديدة،ويعتبر نقص هذا الوعي معوقا أساسيا للتخطيط.

2- **غيبة المشاركة الشعبية في عملية إعداد الخطة وتنفيذها :** وذلك أن التغيير لا يحقق أي نجاح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من المواطنين موضوع الخطة،ومن ثم فإن تجاهل مشاركتهم في عملية التخطيط والتنفيذ يشكل عائقا أساسيا أمام التخطيط الفعال.

3-**ضعف الثقة من جانب المواطنين** في المشروعات التي يضعها المخطط موضع التنفيذ، وفى فعاليتها وفائدتها، ويكون لذلك انعكاساته على عملية التخطيط الاجتماعي في المجتمع.

4- **تخلف الأجهزة الإدارية القائمة** يمكن أن تشكل معوقا أمام عمليات التخطيط، وتتضح أهم مظاهرها في :

أ- تعقد الإجراءات والإغراق في الروتين.

([1]) نفس المرجع السابق : مرجع سابق، ص ص 163 – 165.

ب- البطء الشديد في إصدار القرارات، وتناقض بعضها مع بعض.

ج- عدم الالتزام بتنفيذ القرارات الموضوعة.

د- افتقاد الكفاية في الأجهزة التخطيطية المؤهلة والمدروسة.

ه- صعوبة التنسيق بين **الوحدات الإدارية الجديدة** من ناحية ،وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.

5- تحتاج الخطة إلى توفر مستوى معين من الموارد الطبيعية في المجتمع ،ومن ثم فإن **نقص هذه الموارد** سواء البشرية أو المادية أو التنظيمية يشكل عقبة أمام عملية التخطيط الشاملة.

6- **ضعف الهياكل الأساسية اللازمة لوضع الخطة**، وذلك أن بطء عمليات التنمية في بعض المجتمعات الآخذة في النمو يرجع إلي وجود عقبات هيكلية في طريق التنمية، ولذلك فإن أول خطة يجب أن تركز على خلق البنية الأساسية التي تسمح بالتنمية في المستقبل.

7- **عدم وضوح الهدف من التخطيط** عند العاملين في كل ما يقترح من مشروعات في الخطة ،بل يجب أن تناقش هذه المشروعات بغرض تحقيق الفهم والاقتناع في جميع المستويات.

8- **عدم الدقة في الاختيار للوسيلة أو الوسائل المستخدمة في تحقيق الأهداف**، فقد يتسبب **استعمال أداة غير مناسبة في حدوث** مشكلات تواجه عمليات التخطيط.

9- **محاولة إحداث التغيرات في فترة زمنية قصيرة دون مراعاة للظروف القائمة**، حيث يجب أن ترتبط الخطة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي القائم، فمن الطبيعي أن قدرة الإنسان على التخيل تكون أكبر بكثير من قدراته على التنفيذ، ومن هنا تنشأ فجوة بين الأغراض والإنجازات، ويتصور المخطط أنه بذلك ينقل المجتمع من وضعه الراهن إلى وضع أفضل بدون النظر إلي قدرة ذلك المجتمع المادية والبشرية على إحداث التغيرات المنشودة خلال فترة زمنية لا تتناسب مع الطاقة المجتمعية، ويحدث ذلك في الغالب نتيجة عدم وضوح الخطط على مستوى الاحتمال المسموح به الذي لا يمكن تجاوزه.

10- **عدم التنسيق بين الأجهزة التخطيطية المختلفة**، وتعتبر هذه المشكلة أيضا من أهم المشكلات التي تتعلق بإصدار القرارات التنموية، كما أن إغفال المخطط لعملية التكامل والترابط بين النظم الاجتماعية يشكل معوقا أساسيا أمام قيام التخطيط،وكذا **انعدام أو ضعف الاتصال المباشر** بين القائمين على وضع الخطة وبقية أفراد المجتمع موضوع الخطة.

الثقافة

تمهيد :

لا شك في أن دراسة " **الثقافة** " قد لاقت اهتماما كبيرا من قبل علماء الاجتماع والأنثربولوجيا،ولذا يجمع معظم المفكرين الاجتماعيين على أن العلوم الاجتماعية تختص مثلما تختص العلوم الطبيعية بدراسة **Super organic**بدراسة الطبيعة ما فوق العضوية ،وتختص العلوم البيولوجية بدراسة البيئة العضوية " **Dis organic**البيئة غير العضوية حيوان، نبات "، ولا شك أن هذه الطبائع الثلاث " العضوية، غير العضوية،ما فوق العضوية " تمثل كل الكون الذي خلقه الله سبحانه وتعالى من **جميع جوانبه وبجميع** مشتملاته،وهى لكونها أجزاء الناموس العام للطبيعة الكونية، فإن بينها علاقات وصلات متبادلة، والإنسان هو نفسه **يشارك في هذه** الطبائع كلها،فهو يؤثر فيها ويتأثر بما فيها.

ويلاحظ أن صلة الإنسان تشتد **بالطبيعة العضوية** لأنه يشارك فيها مع الحيوان والنبات **بصفتهم كائنات** حية،وهو كذلك ينفرد **بالطبيعة فوق العضوية**،لأنها البيئة الخاصة بالإنسان باعتباره كائنا اجتماعيا،بمعنى أن الطبيعة فوق العضوية هي بيئة الإنسان الاجتماعية التي تشمل كل ما خلقته مهارة الإنسان وإبداعه، وما يتطلبه تطوره الثقافي والحضارة، وما يحتاجه ويلجأ إليه في مختلف وجوه نشاطه الاجتماعي ويطلق على هذه الأمور " **التراث الثقافي الاجتماعي** ".

ومن هنا يتضح أن **الثقافة إنسانية**، بمعنى أن الإنسان وحده هو المخلوق الذي يتميز بأن له ثقافة، والثقافة الإنسانية هي كل ما يقوم به المرء من أعمال،وكل ما يؤمن به من

اعتقادات وأفكار،وكل ما يشعر به من صور وأحاسيس، وكل ما تراكم لديه من عادات وأعراف وتقاليد، وكل ما يوجه سلوكه من علوم ومعارف وقوانين، وإذا كانت الثقافة من صنع الإنسان، ولا توجد إلا حينما وجد المجتمع الإنساني، فالإنسان خاضع لها وملتزم بها،وهو يثنى عليها ويمجدها ويحرص عليها وبإمكانه أن يضيف إليها.

ويتضح أهمية دراسة موضوع الثقافة بالنسبة لعالم الاجتماع،إذا علمنا أننا لا يمكن أن نفهم اختلاف سلوك الجماعات التي تنتمي إلى مجتمعات مختلفة، دون دراسة ثقافة هذه المجتمعات، فالثقافة لها تأثير كبير في توجيه وضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع، بالإضافة إلى أنها تساعدهم على التكيف مع البيئة [1].

ورغم أهمية دراسة موضوع الثقافة لعلم الاجتماع، إلا أنه يجب مراعاة أن عالم الاجتماع لا يدرس الثقافة لذاتها،إذ أنها تشكل الموضوع الرئيسي للدراسة في علم الأنثربولوجيا الثقافية،ولكن عالم الاجتماع يهتم غالبا بدراسة هذا الموضوع نظرا لما تلقيه الثقافة من ضوء على العلاقات الاجتماعية التي تمثل الموضوع الرئيسي للدراسة في علم الاجتماع.

وعليه سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على **عدة نقاط فرعية هي :**

أولا : فكرة الثقافة.

ثانيا : مفهوم الثقافة.

ثالثا : عناصر الثقافة.

([1]) Ely Chinoy; Sociological perpective, R. House, New York, 1986,p.47.

رابعا : خصائص الثقافة.

خامسا : مقومات التكامل الثقافي.

أولا : فكرة الثقافة :

زحفت " **فكرة الثقافة** " على موضوعات علم الاجتماع وأصبح معالجة العوامل الثقافية في الجماعة أو الشخصية أو التفاعل الاجتماعي أو العمليات الاجتماعية أمرا ضروريا، فلا يمكن فهم أي موقف اجتماعي أو كشف حقيقة اجتماعية دون الإشارة إليها.

ويقال غالبا أن الإنسان في المجتمع يتأثر بالبيئة التي تحيد به،أي البيئة التي يولد ،ومع Natureفيها، ولكن البيئة تتكون من أشياء كثيرة، وأحد هذه الأشياء هي الطبيعة أن بعض الناس ينشئون في بيئة واحدة إلا أن لغتهم تختلف، وكذلك تختلف طرق الزراعة عندهم والإسكان والأسرة وتنظيم الزواج والقوانين....الخ، أو بمعني آخر يتأثر هؤلاء الناس ببيئة أخرى ن وقد سمى **" هربرت سبنسر "**هذه " **فوق العضوية** " أي البيئة التي تختلف وتعلو على البيئة الطبيعية، ولكن هذا الاصطلاح لم يكتب له الذيوع، بل ذاع استخدام والتي تحمل نفس معنى **Kultur** المأخوذة من الأصل الألماني **Culture**كلمة الثقافة **Super organic**[1].

ويمكن القول بأن هناك **طريقتين** يتحدد عن طريقهما سلوك الكائنات "الأولى من

([1]) معن خليل عمر وآخرون : المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 176.

خلال **الوراثة**،والثانية من خلال **التعلم** من الجماعة،وفى حالة الإنسان تسهم الوراثة بسلوك مثل الرضاعة والابتلاع، بينما يكون سلوك آخر مثل تعلم لغة أو قيادة سيارة متعلما من الآخرين،هذا إلى أن العمليات المتضمنة في اكتساب هذين النمطين من السلوك مختلفة أساسا،**فالأول** عبارة عن العملية البيولوجية للانتقال عن طريق البويضة المخصبة، **والثاني** عبارة عن العملية السيكولوجية والاجتماعية التي تشتمل على الانتقال عن طريق نسق من وسائل الاتصال يقوم على قدرة الإنسان على التعلم [1].

Culture ، والسلوك الذي ينتقل عن طريق التعلم من جيل إلى جيل يسمى **" الثقافة "** ويمكن أن نتلمس البدايات الأولى للتعلم الاجتماعي والثقافي في العالم الحيواني، ولكن عدم وجود الكلام عند الأنواع الراقية من القردة يقيد بشكل ملحوظ القدرة على الاكتساب ويقلل من درجته،ولذلك فالإنسان وحده هو الذي له ثقافة [2].

ولم تكن للإنسان دائما **ثقافة معقدة** كما هو الحال الآن، فالثقافة تؤثر فيه بطرق متعددة، وهى تتكون من المخترعات أو السمات الثقافية المتكاملة في نسق على درجات متفاوتة من الارتباط بين الأجزاء، وهناك تصنيف مفيد لهذه الأجزاء في ضوء ما يسميه **" أوجبرن ونيمكوف "** **" الثقافة المادية Material culture ، الثقافة اللامادية**

، وكل من الثقافة المادية واللامادية ينتظمان حول إشباع **Immaterial culture** الحاجات الرئيسية، الأمر الذي يعطى الإنسان نظمه الاجتماعية التي هي جوهر الثقافة،

([1]) Ogburn & Nimkoff, : op.cit, p. 29.

([2]) محمد عاطف غيث،غريب سيد أحمد : محاضرات في علم الاجتماع، مرجع سابق،ص 143.

يميز كل مجتمع على حده (**Pattern**وتترابط نظم الثقافة لتكون نمطا [1].

ثانيا : مفهوم الثقافة :

يجب أن نعترف أن هناك نوع **من الجدل** الذي لا ينتهي حول ما إذا كان اصطلاح " يترجم باللغة العربية إلى" **ثقافة** " أو "**حضارة** "، كما أن الناس قد **Culture**" يستخدمون مفهوم **الثقافة في حياتهم اليومية** للإشارة إلى المعرفة وقراءة الصحف والمجلات، أو ممارسة بعض الفنون " كالموسيقى، أو الذهاب إلي الأوبرا أو المتاحف أو المسارح.....وغير ذلك "، ومن ثم فإن هذا المفهوم الشائع لدى عامة الناس يقسم المجتمع، ، جمهور أقل ثقافة،ويستخدم علماء الاجتماع مفهوم الثقافة بطريقة مختلفة **Elite**إلى صفوة تماما،فكل أعضاء المجتمع **الذين يتحدثون بلغته قد اكتسبوا الثقافة**،سواء أكانوا أو لم يكونوا يقرأون الصحف والمجلات،أو يمارسون بعض الفنون، أو يذهبون إلى المتحف والمسارح، **فاكتساب الثقافة يتطلب مجرد مشاركة الأفراد في حياة المجتمع، وليس بالضرورة المشاركة في حياة الصفوة المثقفة** [2].

ومن هنا يتضح **صعوبة إيجاد تعريف واحد محدد ومتفق عليه** من قبل علماء الاجتماع والأنثربولوجيا لهذا المصطلح البالغ الأهمية، ولذا سوف نعرض لبعض هذه التعريفات التي وردت كما يلي :

([1]) Ogburn & Nimkoff , : op.cit, p.45.

([2]) Bernard Philips, : Sociology , From concepts to practice, N.Y. ; Mc Graw Hill Book Co., 1979,p. 30.

أن مفهوم **J.Biesanz**،"**جون بيسانز** " **M.Biesanz**1– يرى"**مافيس بيسانز** " ، فالمفهوم **الأول** يشير Aculture،يختلف عن مفهوم **"ثقافة ما " culture"الثقافة "** إلي الجزء الذي نتعلمه من السلوك الإنساني،أما المفهوم **الثاني**، فيشير إلى طرق الحياة المميزة لهذا المجتمع [1].

2– وقد يقتصر مفهوم **" الثقافة "** على الأفكار وأنماط السلوك دون الأشياء المادية مثل الأدوات والآلات، ويتبين ذلك من تعريف **" برنارد فيليبس "** **B.philips**، للثقافة على أنها " نسق من المعايير والقيم "، وكذلك تعريف

للثقافة بأنها"ذلك الكل المتكامل من السلوك المتعلمة التي تميز E.A.Hoebl**"هوبل "** أفراد المجتمع والتي **لا تنتج عن العوامل** الوراثية البيولوجية " [2].

3– ومع بدايات القرن العشرين اتسع مفهوم **"الثقافة "** بحيث أصبح يدل على كل الجوانب المادية وغير المادية في الحياة البشرية،ويتضح ذلك من خلال التعريف الذي وضعه **E.B.Tylor " تا يلور "** ، الذي يعتبر الثقافة " ذلك الكل المركب من المعارف والعقائد والفن والأخلاق والقانون والأعراف، وكل ما اكتسبه الإنسان بوصفه عضوا في مجتمع ما"[3]،ولعل هذا يوضح أن مفهوم الثقافة يتضمن كل جوانب الحياة الإنسانية من مادية وغير مادية التي يتعلمها ويشارك فيها أعضاء المجتمع.

4– كما نجد أن بعض **التعريفات التي ظهرت لمفهوم الثقافة** والتي تهتم بالجانب الرمزي

([1]) M.Biesanz & J.Biesanz ;Introduction to sociology, prentice Hall,Inc., Englewood cliffs,New Jersey,1978,p.55.

([2]) B.Philips : op.cit., p.51.

([3]) محمد عاطف غيث، غريب سيد أجمد : محاضرات في علم الاجتماع، مرجع سابق،ص 143.

من حيث أن الثقافة يمكن النظر **Turner**وبتعلم الرموز،ويؤكد ذلك ما ذهب إليه **" تيرنر"** إليها على أنها " نسق من الرموز التي لها دلالة أو معنى،والتي يكونها ويحافظ **عليها أفراد** ، ويعد هذا التعريف من أفضل التعريفات التي [1]**المجتمع من أجل تنظيم** شئون حياتهم"(وضعت **للثقافة**،ومن التعريفات التي تهتم بالجانب الرمزي، تعريف **" هوايت "** للثقافة [2].على أنها " الأشياء والأفعال ذات المعاني والتي تدرس في إطار غير شخصي "(

مما سبق نخلص إلى،أن الاتجاهات المختلفة في تعريف الثقافة قد تأخذ **اتجاها واقعيا والذي يرى** أن الثقافة **هي كل ما يتكون من أشكال** السلوك المكتسب الخاص بمجتمع إنساني معين أو بجماعة معينة من البشر، وقد تأخذ الثقافة **اتجاها تجريديا** يرى الثقافة مجموعة أفكار يجردها العالم من ملاحظته للواقع المحسوس الذي يشتمل على أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع أو بجماعة معينة، وقد يظهر **اتجاه ثالث** يهتم بالجانب الرمزي، وهذا الاتجاه يعارض الاتجاه التجريدي، ويأخذ بالاتجاه الواقعي على النحو الذي ذهب إليه " هوايت ".

أيضا أوضحت التعريفات السابقة،أن بعضها يهتم بتوضيح مكونات الثقافة من جوانب مادية أو غير مادية،ويأخذ بعضها اتجاها بنائيا **يهتم بالصيغ العامة** وأنماط الفعل والسلوك،بالإضافة إلى أن هناك **بعض التعريفات التي تهتم بالجانب** الرمزي.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات التي تبدو بين العلماء حول تعريفهم للثقافة،إلا أنه مما لا شك فيه أن **الثقافة ظاهرة عامة** توجد في جميع المجتمعات الإنسانية،وتؤثر في عملية

([1]) أحمد أبوزيد : البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع " الجزء الأول " المفهومات "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1975 , ص 188.

([2]) محمد عاطف غيث،غريب سيد أحمد : محاضرات في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 144.

التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التي تحدث بين الأفراد داخل هذه المجتمعات.

ثالثا : عناصر الثقافة :

تتمثل **عناصر الثقافة** في عدة أمور منها " **اللغة، العادات، الأعراف، التقاليد، الفنون المختلفة، العلوم والمعارف، القانون، الرأي العام، بالإضافة إلى النظم التي وضعها الإنسان لتنظيم حياته في المجتمع** كما يلي [1]:

1- عرفة الإنسان لتاريخه ليست كاملة، ذلك لأن اختراع الكتابة لم يحدث إلا منذ ستة آلاف سنة تقريبا، وكانت خبرات كل جيل تنتقل قبل ذلك إلى الجيل الآخر عن طريق المشافهة، ومن المعلوم أن اختراع الكتابة مكن الإنسان من تسجيل معرفته وزيادتها، الأمر الذي سهل تجمع عناصر الثقافة وزيادتها، ولذلك نجد أن علماء الاجتماع قد وجهوا جهودهم لدراسة السلوك المعاصر في أنهم استطاعوا أن يقيموا التعميمات التي يمكن أن تطبق على الماضي، لكي يتمكنوا من تفسير التاريخ في ضوء تفسير هذه التعميمات، وربما كان هذا الاتجاه هو البديل الوحيد أمام الباحثين لتفسير الوقائع الاجتماعية التي وقعت في المجتمع الإنساني منذ فترات طويلة قبل استطاعة الإنسان تسجيل معرفته وثقافته وحفظها عن طريق الكتابة.

([1]) لمزيد من التفصيل أنظر :

- محمد عاطف غيث، غريب سيد أحمد : محاضرات في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص 144 - 148.
- معن خليل عمر وآخرون : مرجع سابق، ص ص 180 - 182.

2- يجمع الباحثون في علم الاجتماع على أن كل تغير يحدث في الكائن خلال فترة محددة يمكن أن يسمى " فعلا "، والأفعال هي الوحدات الأولية للسلوك.

3- في عدد من المجتمعات البدائية تكون العادات الشعبية والعرف كافية لحفظ النظام في المجتمع، ولهذا من النادر أن يجرؤ فرد على مجرد التفكير في مخالفة هذه القواعد النظامية، ولكن المجتمع الحديث الذي يقوم على تقسيم العمل وما يستتبعه من تنظيمات اجتماعية متعددة ومعقدة **تجعل الناس** ينقسمون إلى جماعات وطوائف وطبقات، ومن ثم لابد أن يعتمد المجتمع بجانب العرف والعادات الشعبية **على القانون الذي يحمى ويعاقب** في نفس الوقت لحفظ النظام.

4- تعتبر النظم الاجتماعية من عناصر الثقافة وصورها الأساسية، وهى في الواقع عبارة عن تنظيم يشتمل على عدد من العادات وجوانب متعددة من العرف والقانون في **بعض الأحيان تندمج** جميعا في وحدة للقيام بعدد من الوظائف الاجتماعية.

5- التكنولوجيا،وهى تضم أساليب السلوك التي يستغل البشر بواسطتها الموارد الطبيعية للحصول على الطعام ولتصنيع الأدوات والأسلحة والملابس والمساكن والأواني والمصنوعات المادية الأخرى العديدة اللازمة لأساليب حياتهم.

6- الاقتصاد، ويتضمن أنماط السلوك وتنظيم المجتمع فيما يتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات.

7- الدين والمعتقدات، ويشمل تفسيرات الإنسان للظواهر الكونية المحيطة به،سواء أكانت ظواهر طبيعية أم بشرية،وبالتالي أصبحت هذه التفسيرات جزءا من تفكيره وشعوره، فالدين

عند المجتمعات البدائية على سبيل المثال، عبارة عن أنماط السلوك المتعلقة بعلاقات الإنسان بالقوى المجهولة،وأنساق المعتقدات والطقوس المرتبطة بتقديس هذه القوى.

رابعا : خصائص الثقافة :

ترتب على جهود علماء الاجتماع والأنثربولوجيا في اهتمامهم بدراسة الثقافة عدة نتائج أسهمت في إثراء فهمنا لهذه الظاهرة كان من أهمها استخلاص عدة صفات جوهرية نعتبرها أهم الخصائص التي يمكن أن تتميز بها الثقافة في أي مجتمع بصفة عامة لعل منها [1]:

1- أن **الثقافة مكتسبة**،تعنى أن الفرد يتعلمها عن طريق التنشئة الاجتماعية منذ مولده في أسرته،ويستزيد **اكتسابه لها كلما نما واتسعت دائرة معارفه واحتكاكه** بالآخرين،في المدرسة والنادى وجماعات الأصدقاء وجماعات المهنة أو الطبقة، وعلى ذلك فإن الثقافة ليست فطرية أو موروثة،**ولكنها في جملتها نتيجة للاختراع الاجتماعي**، وتنتقل من جيل إلى جيل عن طريق التعلم سواء كان مقصودا أو غير مقصود.

2- أن **الثقافة متجددة** لأنماط الحياة الاجتماعية في أي مجتمع.

3- رغم أن على توفير سبل الحياة، وتنظيم الحياة الاجتماعية بشكل يوفر لأفراد المجتمع ما أمكن من حاجاتهم المعيشية،وطرق الحصول عليها،إلا أنها تختلف في الوسائل المؤدية إلى إشباع هذه الحاجات، وفى شكل التنظيم نفسه، فكل ثقافة مثلا تعمل على توفير الأكل

([1]) لمزيد من التفصيل :

- أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص ص 84 – 89.
- على عبد الرازق جلبي : مرجع سابق، ص ص 285 – 288.
- أحمد أبو زيد : مرجع سابق، ص ص 192 – 193.

وطرق الحصول عليه للناس، إلا أن ثقافة مجتمع ما تعتمد على الزراعة في ذلك،بينما تعتمد ثقافة مجتمع آخر على الاستيراد، وكذلك الحال في طريقة إعداد الطعام في كل ثقافة، حيث نلاحظ اختلافها من مجتمع إلى آخر...وهكذا.

4- أن **الثقافة إنسانية**، أي خاصة به ومن صنعه وهو حفيظ عليها.

5- تتأثر ثقافة كل مجتمع **بالخبرات والظروف البيئية والجغرافية والطبيعية والبيولوجية**،وكذلك بالأوضاع الاجتماعية المحيطة بالمجتمع، فثقافة البدوي مخالفة لثقافة الحضري، وثقافة مجتمع آخر كالقرية غير ثقافة مجتمع الصناعة...وهكذا.

6- رغم أن كل مجتمع يجتهد في الحفاظ على ثقافته المميزة له،فإن **الثقافة عرضة للتغير** بفضل ما تضيفه إليها الأجيال الجديدة من خبرات وأدوات وقيم ومصطلحات لفظية....وغيرها، هذا وتختلف سرعة تغيرها من مجتمع إلى آخر.

7- **تنتشر الثقافات وتنتقل من مجتمع إلى آخر عن طريق وسائل الاتصال** المختلفة وعن طريق الغزو أو الاحتكاك الثقافي، كما يحدث في حالة الإيفاد للتعليم والإبتعاث لدول أجنبية لاكتساب علوم أو مهارات فنية جديدة، أو في استيراد الكتب والمجلات العلمية أو عن طريق الاستعمار بأشكاله المتعددة.

8- **الثقافة أكبر من مجموع أجزائها**.فهي لا تدرك عن طريق تشريحها إلى عناصرها،بحيث تفهم جزءا جزءا،أو عنصرا عنصرا،وإنما هي كل متماسك لا يمكن فهمها إلا جملة.

9- **اللغة كوسيلة للاتصال الرمزي** تعتبر أساسا هاما من مكونات أي ثقافة، كما أنها

عاملا هاما **يعمل على تراكم التراث الثقافي** وزيادته، وإمكان انتقاله من جيل إلى آخر داخل المجتمع،ومن مجتمع إلى آخر،وهى في الوقت ذاته أساس هام في عملية التنشئة الاجتماعية.

10- **الثقافة مجتمعية**،بمعنى أن ثقافة المجتمع هي أساس ثقافة الجماعات،وأن ثقافة الجماعات هي أساس ثقافة الأفراد،وليس معنى ذلك أن كل عناصر الثقافة لابد وأن يتبعها كل أفراد المجتمع، فهناك ثقافات تتبعها فئات أو جماعات معينة في المجتمع، بينما لا تطبقها جماعات أخرى، وما يقال عن الجماعات يقال على الأفراد، وهذا يعنى أن الثقافة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام **تبعا للفرد والجماعة والمجتمع وهى**"المتغيرات،الخصوصيات،العموميات".

11- **الثقافة جانبان**، **ثقافة مادية** "وتشمل كل ما يصنعه الإنسان في حياته العامة، وكل ما ينتجه العمل البشرى من أشياء ملموسة، وكل ما يحص عليه الناس عن طريق استخدام فنونهم التكنولوجية، **ثقافة غير مادية** وتشتمل على مظاهر السلوك التي تتمثل **في العادات والتقاليد التي تعبر** عن المثل والقيم والأفكار والمعتقدات.

12- **الثقافة متنوعة المضمون**، فقد نجد تنوعا في مضمون الثقافات قد يصل إلى حد التناقض، فقد نجد أن أنماط السلوك التي يتبعها مجتمع ما، ويعتقد أنها الفضيلة بعينها، قد تعتبر جريمة في مجتمع آخر يعاقب عليها قانونه.

13- **الثقافة متشابهة**، فإذا كانت الثقافة متنوعة في مضمونها لدرجة التناقض، فإن الإطار الخارجي لجميع الثقافات واحد ومتشابه مهما اختلفت الثقافات في سلم التقدم الحضاري، ففي كل ثقافة نجد أشكالا ثقافية واحدة مثل " نظام العائلة،اللغة،الدين،

والفنون،النظم الاجتماعية المختلفة،والتشابه هنا ينصب على الشكل العام الخارجي للثقافات.

14- **الثقافة تراكمية**، أي عملية نمو الثقافة وتطورها من جيل إلى جيل حتى تصل إلى شكلها الحاضر.

15- الثقافة تميل إلى أن تصبح متناسقة وكلا متكاملا،ومعنى هذا أن مكوناتها المتعددة والمختلفة تتوازن توازنا متحركا خلال الزمن باستمرار.

16- تتميز **الثقافة بأنها انتقائية**،ذلك لأن انتقال الثقافة **من جيل إلى جيل** وتوارثها يختلف عن نقل وتوارث الصفات الجسمية والحيوية في الكائنات الحية الذي يتم طبقا لنظام ثابت ودقيق، وأن انتقال الثقافة لا يتم بمثل هذا التحديد، وإنما يتم غالبا بطريقة واعية وانتقائية، بحيث ينتقى الجيل الذي يتلقى عناصر الثقافة بعضها،ويستبعد البعض الآخر طبقا لظروفه وحاجاته.

17- **الثقافة نسق**، بمعنى أنها كل معقد، تتكون من ثلاثة قطاعات أو وحدات أو جوانب أساسية هي :

أ- **الجوانب الإدراكية Cognitive**، وتشمل نسق المعرفة الذي يتدرج من المعتقدات إلى التكنولوجيا، فعن طريق هذا الجانب من الثقافة نتمكن من معرفة طريقة استخدام آلة معينة في الإنتاج.

ب- **الجوانب المادية Material**، وتشمل الأدوات والآلات واللعب والسيارات...وغيرها من الأشياء المادية التي تستخدم في تشكيل وتغيير البيئة.

، وتتضمن المعايير أو القواعد التي تنظم السلوك، كما **Normative**ج- **الجوانب المعيارية** تتضمن القيم أو الأفكار المجردة حول ما هو صواب وما هو خطأ، بالإضافة إلى أنها تتضمن الجزاءات " **الثواب والعقاب** " التي تطبق بطريقة رسمية أو غير رسمية لفرض الامتثال للمعايير ولضبط السلوك المنحرف.

خامسا : مقومات التكامل الثقافي :

تبين مما سبق أن **الثقافة كل معقد،** تشتمل على سمات ثقافية عامة، بالإضافة إلى الخصوصيات والبدائل الثقافية،ونجد أن الثقافة في حفظها لكيانها والمحافظة على نمطها العام تعمل على إدماج المتغيرات المختلفة في كيانها، بحيث يقدر لها البقاء والاستمرار ككيان له نمط عام، وهذا ما يطلق عليه " **التكامل الثقافي** ".

والتكامل الثقافي يعنى "أن هناك قدرا معينا من الانسجام الداخلي والارتباط الوظيفي بين عناصر الثقافة المختلفة، وبالتالي بين عناصر المجتمع المختلفة يضمن للثقافة عدم انحلالها، وأن عدم وجود هذا التكامل في الثقافة يسبب اضطرابا للفرد ويفقد المجتمع كفاءته وتظهر أنواع من الصراع قد تكون خطيرة لما يترتب عليها من فقدان للتكيف داخل الجماعة ".

وليس المراد من **التكامل الثقافي** أن تظل الثقافة على حال واحدة من الجمود والثبات،أو أن يكون هذا التكامل تاما كاملا،ولكن المقصود من التكامل الثقافي أن تكون هناك درجة معينة **من الاتزان بين** العناصر المختلفة التي تكون الثقافة.

كما يلاحظ أن **العموميات الثقافية** هي التي تعطى المجتمع تجانسه الداخلي ضد قوى التغيير التي تمثلها **الخصوصيات الثقافية**، وليس من شك في أن أية محاولة لدراسة الثقافة التي تسود أي مجتمع من المجتمعات تنطوي على كثير من الصعوبات الناشئة عن ضرورة البحث عما تنطوي عليه السمات الثقافية العامة من بديلات وما يختفي تحتها من خصوصيات، حتى يمكن فهم الثقافة في وحدتها وتكامل أجزائها، فهما يكن من تعقد الثقافة وتركيبها، فهي كل واحد متكامل [1].

أن جميع الثقافات في جميع مستويات **Ruth Benedict** ترى **" روث بنديكت "** التعقيد والبساطة، قد استطاعت أن تحقق التكامل الثقافي، فعندما تفحص وتقارن طرق السلوك المختلفة التي تكون محتوى ثقافة معينة، نجد أن هذه الثقافة تدور حول مركز معين هو النمط الثقافي [2].

قد انتقد " **بنديكت** " في أن الثقافة لها طابع واحد **M.Obler** إلا أن **" أوبلر "** تخضع له في جميع أنواع السلوك الموجودة في المجتمع، وذهب إلى أن هناك محاور متعددة لكل ثقافة لا محورا واحدا، ويرى" أوبلر " أنه لا يوجد محور واحد يدور على أساسه التكامل الثقافي، بل أن هناك محاور متعددة في كل ثقافة يدور حولها هذا التكامل الثقافي [3].

وفى **المجتمعات التقليدية** غير الصناعية، نجد أن الثقافة عادة تكون متكاملة إلى درجة كبيرة، إذ أن هذه المجتمعات عادة ما تكون صغيرة الحجم نسبيا وتتشابه القيم بين أعضاء

([1]) أحمد أبو زيد : مرجع سابق، ص 202.

([2]) Ruth Bendict, Patterns of culture,Houghton-MiflinCo. &Rutledge and kegan,Boston &london,1934,p.46.

([3]) M.Obler, : Themes As Dynamic Forces in culture , in americanjournal of sociology, L1,No.3, 1945, pp.192.

هذه الجماعات، ومن ثم تكون هذه الثقافة متجانسة بشكل عام،**كما أن درجة التغير الثقافي تكون ضعيفة جدا في المجتمعات التقليدية**.

أما في **المجتمعات الصناعية الحديثة**، فعادة ما تكون العناصر الثقافية **المختلفة ليست على درجة كبيرة من التكامل الثقافي**،فغالبا ما تكون هذه المجتمعات الصناعية كبيرة الحجم، وتتضمن جماعات كثيرة متباينة، لكل منها طريقة حياة مختلفة إلى درجة ما عن غيرها من الجماعات، فثقافة هذه المجتمعات غير متجانسة،كما أن هذه المجتمعات تتميز بسرعة عمليات التغير الاجتماعي والثقافي، ويترتب على ذلك حاجة العناصر الثقافية المختلفة إلى التكيف مع هذه المتغيرات [1].

من هنا يتضح أن الفرد يتفاعل مع عناصر ثقافته التي يحيا في إطارها، فبجانب أنها تكيف الفرد كنوع بيولوجي مع البيئة التي يعيش فيها، تعطيه القدرة على التصرف في أي موقف، كما تهيئ له أساس التفكير والشعور، كما تزوده بما يشبع به حاجاته البيولوجية، كما تعمل على إعطاء الإنسان شعورا بالانتماء، ذلك لأنها تربط الناس معا في جماعة يشعرون بالاندماج فيها.

([1]) أحمد أبو زيد : مرجع سابق، ص 203.

التنشئة الاجتماعية

تمهيد :

من أهم العمليات الاجتماعية التي **Socialization** تعتبر عملية **"التنشئة الاجتماعية"** تحدث في المجتمع، فكلنا يأتى إلى هذا العالم بطريقة واحدة،يبدأ وليدا صغيرا ليس لديه القدرة على مساعدة نفسه،ولا التمييز بين الأشياء،ومنذ ذلك اليوم يبدأ المجتمع حوله في تنميته طوال العمر،وإذا ما ركزنا حول تنمية الجانبين الاجتماعي والشخصي له، لوجدنا أن لديه كثيرا من المتطلبات المعقدة، كما أنه يمتلك مجموعة من الخصائص السلوكية والانفعالية تجعله يتميز عن بقية الأجناس الأخرى وتتيح له الاندماج والتفاعل مع الآخرين[1].

وينظر علماء الاجتماع إلى هذه العملية،على أنها العملية التي عن طريقها تتكون الشخصية الإنسانية، فهي **قديمة قدم المجتمعات الإنسانية** ذاتها، مارستها القبيلة والأسرة والشعوب منذ نشأتها الأولى، لتنشئ أطفالها على ما نشأت عليه،ولتحافظ بذلك **على استمرار عاداتها وتقاليدها وخصائصها الاجتماعية المختلفة**.

ولكن يرى البعض أنه في **نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات** من القرن العشرين،تم تناول التنشئة الاجتماعية **بطريقة علمية**،عندما نشر **" بارك "** بحثه عن " **التنشئة الاجتماعية** "عام **1939** باعتبارها إطارا مرجعيا لدراسة المجتمع،كما أشار **" ادوارد زيجلر "**، **"ايرفن تشايلد "** إلى أن التنشئة الاجتماعية مشكلة قديمة في الحياة الإنسانية

([1]) Edward F. Zigler and Michael E.Lamb ; Socialization and personality development, N.Y, Oxford university press,1982, p10.

وهى" **كيف نربى الأطفال بحيث يصبحون كبارا مؤهلين للحياة في المجتمع الذي ينتمون إليه** "[1].

أشار بعض علماء النفس الاجتماعي إلى أن التنشئة الاجتماعية لا تأتى عن طريق الخصائص البيولوجية وحدها، بل يكون لعملية التطبيع الاجتماعي دورا هاما،فيحكى تاريخ علم النفس عن **" الطفل المتوحش "** الذي عثر عليه في غابة " **أفيرون** " بجنوب فرنسا عام **1798**،وكان يعيش حتى بلغ إثني عشر عاما كحيوان غير اجتماعي،ولقد نجح **" إيتارد "** في وضع برنامج يهدف إلى تنمية الناحية الاجتماعية عند هذا الطفل في تعليمه الاتصال عن طريق الكلام والقراءة لبعض الكلمات، إلا أنه فشل في تدريبه على ضبط النفس والتوافق الاجتماعي[2].

ومن هذا المنطلق فتنشئة الإنسان ولدت بميلاده ووجدت بوجوده،ولكن تغيرت أساليب التنشئة الاجتماعية للطفل عبر الأجيال، وأيضا طرق دراستها نتيجة لتغير المتطلبات الثقافية للمجتمع وعاداته وتقاليده ومستواه الحضري، وهذا التغير الحادث في المجتمع جعل الآباء والأمهات يهتمون اهتماما كبيرا وأحيانا مبالغا فيه بالتنشئة الاجتماعية للطفل، بل في بعض الأوقات ينتابهم الشعور بالقلق، ويتساءلون هل يربون أولادهم بالطريقة السليمة أم لا ؟، وذلك بسبب الظروف الاجتماعية العامة التي تقوى الإحساس بعدم الأمان من ناحية الوالدين على الأبناء.

([1]) فؤاد البهى : علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1998، ص 155.

([2]) عادل عز الدين الأشول : علم النفس الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979، ص 269.

ولذا سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على **عدة قضايا محورية هي :**

أولا : ماهية التنشئة الاجتماعية.

ثانيا : الهدف من التنشئة الاجتماعية.

ثالثا : مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

أولا : ماهية التنشئة الاجتماعية :

إن استمرار المجتمع في البقاء يحتم حصوله المستمر على أعضاء جدد، ولذلك فهو يعمل على تحويل المادة الإنسانية الخام في الأطفال حديثي الولادة إلى أعضاء **كاملي العضوية** كما ترتبط التنشئة ارتباطا وثقا بعملية التعلم، بل هي في ذاتها عملية تعلم، " [1]في المجتمع فهي عملية يتعلم من خلالها الأطفال كيف يكونون أعضاء **مؤهلين أكفاء** في مجتمعهم،ومن خلال التنشئة تنتقل الثقافة من جيل إلى جيل،ومن هنا يستطيع المجتمع أن يبقى،كما أنها عملية لتنمية الذات،فالشخص وهو ينمو في جماعة يكتسب كينونة **وإحساس بالذات ومجموعة** من الخصائص التي تميزه، فالتنشئة تخلق وتعدل الشخصية الفردية من المهد إلى اللحد،ورغم أن علماء الاجتماع يفرقون بين نقل الثقافة وخلق وتطوير الذات،إلا أنهما وجهان لعملة واحدة [2].

([1]) سناء الحولي : المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 130.

([2]) Leonard Broom and others : Sociology,california,wadsworth company, 1990,p.69.

ومن هذا المنطلق وردت تعريفات كثيرة **لمفهوم التّنشئة الاجتماعية** منها :

1- يرى **" وليم ولامبرت "** أن التنشئة الاجتماعية هي ما يتعلم فيها الفرد كيف يصبح عضوا في أسرته **وفى مجتمعه المحلى وفى جماعته القومية منذ الطفولة** المبكرة وهى تتقدم مع تقدم المجتمع "[1].

2- وهناك من يعرفها بأنها " عملية **تعلم وتعليم وتربية** تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى إكساب الفرد طفلا فمراهقا فراشدا، سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق

الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية"[2].

3- وتعرف بأنها " تبنى الطفل لمجموعة من القيم وردود الأفعال تحت تأثير البيئة التي ينشأ فيها وأنماط التفاعل في تلك البيئة "، وهناك من يرى بأنها " تلك العمليات التي من خلالها يتشرب الطفل الأنماط السلوكية التي تميز ثقافة مجتمعه،وتميزه عن ثقافة المجتمعات الأخرى"[3].

4- يرى آخرون بأنها " عملية **ذات اتجاهين**، فهي تحتوى نوعا من التأثير المتبادل والمباشر في نفس الوقت بين الطفل وأبويه من ناحية، وبين الاثنين والمجتمع المحيط

([1]) وليم ولامبرت وولاس : علم النفس الاجتماعي، ترجمة سلوى الملا، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص 27.

([2]) مختار حمزة : أسس علم النفس الاجتماعي، دار المجتمع العلمي، جدة، 1979، ص 173.

([3]) هدى محمد قناوى : الطفل تنشئته و حاجاته،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،1993،ص.23

[1]. بهما من ناحية أخرى ")

نخلص مما سبق، أن عملية **التنشئة الاجتماعية** تعد في غاية الأهمية بالنسبة لكل من الفرد والمجتمع، فعن طريق هذه العملية يكتسب الفرد الذات الاجتماعية، ويتكون بناء شخصيته، كما أن المجتمع تنتقل ثقافته من جيل إلى جيل عن طريق هذه العملية.

كما يجب أن نؤكد أن عملية **التنشئة الاجتماعية مستمرة** لا تقتصر على السنوات الأولى من عمر الإنسان، إذ أن الفرد يحتاج إلى عمليات تنشئة مستمرة تبعا للمواقف الجديدة التي يتعرض لها طوال حياته، كما يمكننا القول بأن عملية **التنشئة الاجتماعية تختلف** من مجتمع لآخر، فكل مجتمع له معاييره وقيمه وطريقته في الحياة، ومن ثم يوجد في كل مجتمع أنماط معينة من الشخصية، تختلف عن غيرها من أنماط الشخصية التي توجد في المجتمعات الأخرى.

ثانيا : الهدف من التنشئة الاجتماعية :

يمكن القول بأن عملية التنشئة الاجتماعية بأنها عملية للتفاعل الاجتماعي التي نكتسب عن طريقها طرق التفكير والشعور **والعمل الضرورية للمشاركة الفعالة** داخل المجتمع، ومن هنا يتضح أن للتنشئة الاجتماعية عدة أهداف منها :

1–لقد كانت ولا تزال الغاية الأساسية من التنشئة الاجتماعية في كل الثقافات من أبسطها

([1]) محمد الجوهري وآخرون : الطفل والتنشئة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 83.

إلى أشدها تعقيدا، هي تربية أشخاص متوافقين ليسهموا في تقدم المجتمع ورقيه،لا ليكونوا عبئا عليه بعدم قدرتهم على التكيف والتوافق،وهذا ما تهدف إليه التنشئة الاجتماعية السليمة، حيث تتطلب العمل على تكامل شخصية الفرد الاجتماعية، بحيث يجرى تزويده بمتطلبات عملية التكيف الاجتماعي وأساليبها بما يجعله قادرا على مواجهة كل التغيرات التي تتطلبها حياة المجتمعات [1].

2- كما أن عملية التنشئة الاجتماعية للطفل تجعل من الممكن إدخاله في إطار منظومة الأوضاع الاجتماعية، وتلك الأوضاع المرتبطة بأداء الواجب، وهو ما يدعم مهاراته وقدراته الادراكية واستعداده للتمكن والاعتداد بالنفس وإشباع الحاجات العاطفية الأساسية للطفل، حيث أن الطفل يولد ولديه حاجات لابد من إشباعها بأي وسيلة،والتنشئة يستخدمها المجتمع في تحديد الطرق المقبولة لإشباع تلك الحاجات التي يستحسن بعضها ويستهجن الأخرى [2].

3- التنشئة الاجتماعية عملية ذات جانبين،فهي تقوم على ضبط وكف الطفل عن فعل كثير مما يشتهى،إلا أنها في الوقت ذاته تعينه وتشجعه على أن يتعلم كيف يحقق كثيرا مما يريد، فهي تنهاه عن القيام بأعمال يميل إليها بطبعه

وتأمره بأداء أعمال لا يميل إليها بطبعه، وعلى هذا النحو تغرس التنشئة الاجتماعية في نفس الطفل بذور سلطة داخلية هي " الضمير " الذي يأخذ في النمو ويقوى بالتدريج مع

([1]) عبد الهادي الجوهري : مدخل لدراسة المجتمع،مكتبة نهضة الشرق،القاهرة، 1996،ص 31.

([2]) نفس المرجع السابق : ص 32.

[1]. نمو الطفل ونضوجه خلال مراحل نموه المتعاقبة [2]

4- من الواضح أن عملية التنشئة الاجتماعية تختلف باختلاف نماذج البيئة المحلية وحجمها ووظائفها، إلا أنها إذا قامت على أساس من فلسفة مجتمع يؤمن بالحركة والنمو والتغير، أي على أساس من بنيان اجتماعي مفتوح يؤمن بكرامة الإنسان وبحقه في التطور والتدرج إلى أعلى الدرجات في السلم الاجتماعي، أدت إلى تنشيط عملية الحراك الاجتماعي بحيث يعمل الأفراد وينشطون على أساس من هذه الفلسفة التي تشربتها نفوسهم منذ الصغر [1]، وهذا يعنى أن التنشئة تختص بتطوير شخصية [2]عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية [2] متميزة لكل فرد، ذلك لأن سمات الجماعة لا يتشربها كل الأفراد بنفس الطريقة، إنما تتفاعل بدورها مع الخبرة الحضارية والخبرة في الجماعة الضيقة والخبرة الشخصية بطرق معقدة لتؤثر بدورها على الأفراد،ثم إن هذه العملية تخلق تنوعا مذهلا من الشخصيات المختلفة.

5- أيضا تهدف التنشئة الاجتماعية إلى الوصول بالطفل إلى مرحلة يكون فيها قد تشرب ثقافة مجتمعه وقيمه وعاداته وتقاليده، إلى مرحلة يعتمد فيها على نفسه،ويكون قادرا على التفكير الحضاري السليم واتخاذ قراراته بنفسه وتحمل مسئوليتها.

ثالثا : مؤسسات التنشئة الاجتماعية :

تتم عملية **التنشئة الاجتماعية** بطرق مختلفة " رسمية أو غير رسمية،

([1]) فوزية دياب : نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت، ص 120.

([2]) عبد الهادي الجوهري : مرجع سابق، ص 63.

كما تحدث هذه العملية في جميع المجتمعات الإنسانية، سواء كانت مجتمعات "**بدائية أو تقليدية أو حديثة** "،ويتولى القيام بهذه العملية بعض الهيئات أو الجماعات المختلفة الموجودة داخل المجتمعات الإنسانية.

وفى **المجتمعات الحديثة**،يتولى القيام بعملية التنشئة الاجتماعية،هيئات مختلفة لعل أهمها " **الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق،وسائل الإعلام، دور العبادة** "، وفيما يلي عرض بإيجاز لكل منها :

أولا :الأسرة : تعتبر **الأسرة** أول وأهم الهيئات التي تقوم بعملية **التنشئة الاجتماعية** للطفل في جميع المجتمعات الإنسانية، خاصة وأن الأسرة تعتبر ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، وترجع أهمية الأسرة إلى أنها الجماعة الأولية التي تتحمل المسئولية الرئيسية في تنشئة الأطفال، وخاصة في السنوات الأولى من عمرهم، ففي الأسرة يتعلم الأطفال المعايير والقيم الثقافية ويكتسبون اللغة وغيرها من الرموز والمهارات اللازمة لحياتهم المقبلة [1].

ثانيا :المدرسة : وهى الهيئة الرسمية التي يتم **إنشاؤها تحت إشراف المجتمع**، فعند **انتقال الطفل من البيت إلى المدرسة** يجد نفسه تحت إشراف مباشر من أفراد لا ينتمون إلى أسرهم ولا تربطهم بهم أية صلة قرابة،كما يجد نفسه أيضا أمام مواجهة عدة أشياء يتفاعل معها " **زملائه، الفصل الدراسي، مدرسيه، المنهج الدراسي** "، وهذا يعنى أن الطفل يتعلم داخل

([1]) محمد صفوت الأخرس : التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 1، 1973، ص 16.

[1]. المدرسة طاعة الآخرين والامتثال لقواعد المجتمع وقيمه ومعاييره المختلفة [1]

كما أن المدرسة تمارس دورا هاما باعتبارها البيئة المتخصصة في تربية الأبناء

على أسس وقواعد علمية سليمة،كما أنها تغرس في الطفل عامل الانتماء لمجتمعه وتساعده في الانتقال من طفل معتمد على غيره إلى رجل يستطيع أن يستقل بنفسه معتمدا عليها،كما أنها [2] وهذا يوضح أن عملية التنشئة الاجتماعية تسهم في تحقيق **تكيف الطفل** مع الآخرين، ترتكز أساسا على المدرسة التي هي أساس كل المجهودات والأهداف التعليمية المنظمة والتي تعطى للعملية التعليمية اتجاها محددا.

ثالثا : جماعة الرفاق : وهى مجموعة من الأصدقاء والزملاء في البيئة الخارجية التي تحيط بالطفل في المدرسة أو الحي أو النادي،ولقد برزت أهمية هذه الجماعة في **تشكيل قيم الأفراد** مع التحولات الاجتماعية في العقود الأخيرة التي كان من نتائجها ضعف الروابط الاجتماعية بين الآباء والأبناء، وظهور ما يسمى **بصراع الأجيال** بين أعضاء الأسرة الواحدة تجاه مواقفهم [3]. من القيم المختلفة الموجودة في ثقافة المجتمع [3]

وتمارس هذه الجماعة تأثيرا كبيرا بالنسبة للتنشئة الاجتماعية للطفل،وكلما كبر الطفل

([1]) أحمد زكى صالح :علم النفس التربوي، مكتبة النهضة العربية،القاهرة،1992، ص 184.

([2]) عبد الهادي الجوهري : مرجع سابق، ص 61.

([3]) K.Langton: Political socialization, london,oxford university press, 1969. p.36.

يزداد ارتباطه بجماعة النظراء، التي تتكون عادة من أطفال في نفس السن ونفس المستوى ويتقاسمون اهتمامات مشتركة، وقد يميل الطفل إلى قضاء معظم وقته في صحبة هذه الجماعة أكثر مما يميل **إلى قضاء معظم وقته مع الوالدين** في الأسرة.

وترجع أهمية جماعة الأقران إلى أنها **تعلم الطفل كيف يختار أصدقائه**، وكيف يتفاعل معهم على أساس وجود نوع من المساواة بين كل أعضاء الجماعة،كما أوضحت الكثير من **الدراسات** أن مدى تأثر الفرد بالصحبة ومدى ما يتقبله

من قيمها واتجاهاتها ومعاييرها هو أمر يتوقف على العلاقة بين الفرد والصحبة، فكلما ازدادت درجة هذه العلاقة، كلما ازداد مدى تمثل الفرد لما اصطلحت عليه الجماعة من أنماط سلوكية [1].

مما سبق يتضح أن **لجماعة الرفاق** دورا مهما في **تشكيل ثقافة الطفل**، فعلماء النفس يجمعون على أن الخبرات الاجتماعية السليمة والعلاقات الكثيرة التي تتوفر للطفل في السنوات **الأولى من حياته لها دور هام في تكوين وبناء شخصيته** وسلوكه ومواقفه واتجاهاته وتوافقه النفسي والاجتماعي، وبذلك تمارس جماعة الرفاق دورا في إعادة تشكيل القيم الاجتماعية،كما لها تأثير قوى على السلوك الاجتماعي لأعضائها.

رابعا : وسائل الإعلام : وهى من أهم الوسائل الأكثر تأثيرا في تنشئة الأطفال في الوقت الراهن،فهي درب من دروب الضبط الاجتماعي **الذي يهدف إلى توجيه** أفراد المجتمع من

([1]) سناء الخولي : مرجع سابق، ص 153.

جانب **والتعبير والتنفيس** عنهم من جانب آخر، لذا فالمواد الإعلامية أشبه بمرآة تعكس ما هو قائم في المجتمع وتعمل على دعم إيجابياته ونبذ واستبعاد سلبياته، ولذا يمكن القول بأن الدور الرئيسي للإعلام يتمثل في صيانة اتجاهات وقيم الشرائح الاجتماعية المختلفة بهدف رسم معالم الشخصية القومية بما يتفق والأيديولوجية القائم عليها نظام المجتمع ككل [1].

ولا شك أن وسائل الإعلام تمارس دورا هاما فيما يتعلق بتنشئة الطفل، فهي تنقل إليه الكثير من الأحداث الاجتماعية والتغيرات التي تحدث في المجتمع، والتي تتدرج من وقائع الحياة اليومية العادية، إلى أخبار الاختراعات أو الاكتشافات الجديدة في جميع المجالات، كما أنها تقوم بنقل الثقافة من جيل

إلى جيل باعتبارها أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف، ونشر الأنماط السلوكية بين الأفراد وتحقيق التكامل بينهم، وهذا يعنى أنها أنشطة معرفية واجتماعية ووجدانية لها صلة وثيقة بتعليم الطفل وتنشئته ،بالإضافة إلى كونها وسيلة للتعرف على الفنون والآداب، مما يساعد على إكساب شخصية الطفل أبعادا نفسية واجتماعية سليمة **تتفق مع أهداف** المجتمع في التقدم والتطور [2].

مما سبق يتضح أن هناك ترابطا بين **دور وسائل الإعلام** في التنشئة ودور الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق، وبتكامل تلك الأدوار تتحقق إيجابية التنشئة الاجتماعية

([1]) مها الكردي : الطفل في أجهزة الإعلام، دراسة نفسية استطلاعية، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،ع20، 1983، ص 175.

([2]) السيد على شتا : البناء الثقافي للمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص ص 51 – 52.

للطفل،كما يمكننا القول بأن وسائل الإعلام من الممكن أن تكون من أهم عوامل التقدم الإنساني،وأداة لنقل أسمى الأفكار والمشاعر الإنسانية إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد.

خامسا : دور العبادة : وتعتبر من أهم المؤسسات لتلقين الطفل بعض القيم والمبادئ الأخلاقية وتنمية الضمير..وغيرها ما المثل التي غالبا ما تكون متناسقة مع المثل التي يتعلمها الأطفال من خلال مؤسسات التنشئة الأخرى.

ويعتبر **المسجد والكنيسة**..وغيرها من دور العبادة مركز إشعاع في البيئة الاجتماعية والثقافية التي يوجد فيها،ومعهدا للتعليم والإطلاع الثقافي، ومكان لاجتماع القادة من أعضاء الحي الذي يوجد فيه،يتدارسون تحت إشراف المسجد أو الكنيسة مشاكل الحي الاجتماعية والثقافية، فضلا عن كونه مكانا للعبادة، فهو مركز اجتماعي يشترك مع غيره من أجهزة التنشئة الاجتماعية في عمليات التنمية الاجتماعية للمجتمع [1].

ويرى البعض أن الدور الذي يمكن أن تلعبه **" دور العبادة "** لا يقل عن دور الأسرة أو المدرسة،لكونها أصدق مصدر لتلقين النشء القيم المختلفة، لأنها مستمدة من الكتب السماوية التي لاجدال فيها، حيث تمد الفرد بإطار سلوكي معياري، ومن شأن دور العبادة ترجمة التعاليم السماوية إلى سلوك عملي، ثم توجيه هذه السلوكيات الاجتماعية بما تضمن سلامة الفرد والمجتمع.

([1]) مهجة عبد المعز عطية : العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والتوافق النفسي لدى الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1991، ص 32.

تدريبات

تكلم عن:

الثقافة

التنشئة الاجتماعية

التخطيط الاجتماعي

المراجع التى تم الاستعانة بها

تم الاستعانة بمحاضرات د/ على طلبه ، مدرس علم الاجتماع ، بجامعة جنوب الوادى ، بكلية آداب بقنا

أحمد الخشاب: التفكير الاجتماعي "دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية"،دار المعارف، القاهرة، 1970.

السيد الحسيني، محمد علي محمد : الفروق الريفية الحضرية في بعض الخصائص السكانية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،القاهرة، 1973.

انشراح الشال: مدخل في علم الاجتماع الإعلامي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985.

إقبال أمير السمالوطي : التخطيط الاجتماعي،مكتبة نهضة الشرق،القاهرة ، 1991.

أحمد أبو زيد :البناء الاجتماعي " مدخل لدراسة المجتمع " الجزء الأول ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،الإسكندرية،1975.

خلاف خلف الشاذلي : التخطيط والتنمية في عالم متغير، دار التيسير ، المنيا، 2007.

جمال زكي، السيد يس :أسس البحث الاجتماعي،دار الفكر العربي، القاهرة، 1962.

رينيه مونيه : المدخل إلي علم الاجتماع، ترجمة السيد محمد بدوي، دار الثقافة للنشر،الإسكندرية،1969.

زيدان عبد الباقي :قواعد البحث الاجتماعي،دار المعارف،القاهرة، 1974.

سناء الخولي : المدخل إلي علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.

ستيفن كول: منهج البحث في علم الاجتماع،ترجمة **عبد الهادي الجوهري** ، أحمد النكلاوي، مكتبة نهضة الشرق،القاهرة،1980.

سمير نعيم أحمد : المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة،1987.

شارل بتلهايم :التخطيط والتنمية،ترجمة إسماعيل صبري عبدالله،دار المعارف، القاهرة، 1966.

شعبان الطاهر الأسود :مبادئ علم الاجتماع،منشورات جامعة السابع من إبريل، ليبيا، 2004.

صلاح مصطفي الفوال: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية،مكتبة غريب ، القاهرة، 1997.

-Bernard philips,: Sociology from concepts to practice, N.Y, Mc, Graw. Hill Book co., 1979.

Biesans,Biesanz : Modern society,N.Y,1954.

Bottomore & Matimilein,eds, Karl Marx: Selected writtings in sociology and Social philosophy, Rubel, Bellican, Book 1963.

Chapin.F.S.,: Experimental Designsin Sociological Research, N.Y, 1944.

C.W. Mills: The Marxists, N.Y, Dellpab, Company, co, Enc. 1962.

Edward F.Zigler and Michael E.Lamb,Socialization and Personality Development,N.Y, Oxford University Press, 1982